

المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 2016/26

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة

إحالة ذاتية رقم 2016/26



صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

إحالة ذاتية رقم 2016/26

بناء على القانون التنظيمي رقم 12-128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وقانونه الداخلي؛

- استنادا إلى قرار المجلس، بتاريخ 8 يوليو 2015، بإعداد تقرير ورأي حول « المسؤولية المجتمعية للمنظمات : آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة » في إطار إحالة ذاتية؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة بإعداد تقرير ورأي حول الموضوع؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على التقرير حول « المسؤولية المجتمعية للمنظمات : آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة » بتاريخ 25 غشت 2016.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره

المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات الانتقال نحو تنمية مستدامة

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة : علي بوزعشان
مقرر اللجنة : نور الدين شهبوني
مقرر الموضوع : عبد الله المتقي

الإيداع القانوني : 2016 MO 4816

ردمك : 5-31-31-635-9954-978

ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
مطبعة سيياما

الفهرس

ملخص	11
مقدمة	27
I • المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات في خدمة التنمية المستدامة	31
1 - المسؤولية المجتمعية للمنظمات: التعريف والمبادئ والفوائد	31
أ - مبادئ المسؤولية المجتمعية	31
ب - الفوائد التي تجنيها المنظمات بفضل اعتماد المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات	32
2 - لمحة تاريخية عن مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتطوره وأساسه	35
3 - الالتزامات والاتفاقيات الدولية الأساسية	38
4 - أدوات المسؤولية المجتمعية للمنظمات	41
II • تشخيص واقع المسؤولية المجتمعية للمنظمات في المغرب	45
1 - بعض عناصر السياق	45
1.1 - مكاسب مؤسساتية والتزامات مهيكلة	45
2.1 - هشاشات هيكلية اقتصادية واجتماعية	52
2 - تشخيص واقع المسؤولية المجتمعية في المنظمات المغربية	55
أ - السياق العام	55
ب - تشخيص بناءً على مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات	56
III • تجارب دولية بشأن الممارسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات	63
1 - نظرة عامة عن الاستراتيجيات العمومية المرتبطة بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة	63
2 - تصنيف البلدان التي تنطلق على مستوى التدخل العمومي من رؤية مبنية على المسؤولية الاجتماعية للمقاولة	64

67..... التوصيات • ١٧

- 68..... 1 - الأسس- التوصيات الأفقية
- 72..... 2 - الدّولة المنعشة
- 75..... 3 - الدّولة كفاعل يعتمد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات
- 80..... 4 - تحفيز النسيج الاقتصادي على اعتماد معايير المسؤولية المجتمعية للمنظمات
- 85..... 5 - اتخاذ تدابير خاصة بالمقاوالات العمومية
- 88..... 6 - اتخاذ تدابير خاصة بالمقاوالات الصغرى والمتوسطة
- 7 - تشجيع المجتمع المدني والنقابات على إدماج المقاربة على أساس
المسؤولية المجتمعية للمنظمات
- 90.....
- 91..... 8 - إقرار المسؤولية المجتمعية على أساس مبدأ القرب من المجالات الترابية

97..... الملحق

- 97..... الملحق 1 : لائحة أعضاء مجموعة العمل
- 98..... الملحق 2 : لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة
- 100..... الملحق 3 : لائحة جلسات الإنصات

ملخص

من المعلوم أنّ اعتمادَ أجندة 2030 للأمم المتحدة حول التنمية المستدامة قد فرضَ على الدول الأعضاء إعدادَ نماذج تنمويّة أكثر احتراماً للبشريّة وللكرّة الأرضيّة والحكامة الجيدة. وانطلاقاً من اقتناعه بوجاهة هذه الأهداف، انخرط المغربُ في سلسلةٍ من الإصلاحات طالت مختلف المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وذلك قصدَ الشروع في تحقيق انتقاله نحو التنمية المستدامة، التي تعتبر المسؤولية المجتمعيّة للمنظمات واحدة من أدواتها الرئيسيّة. إنّ التركيزَ على المنظمات وليس على المقاولات فقط، يعود إلى أنّ التنمية المستدامة هي مسؤوليّة جميع الفاعلين في المجتمع، وفي مقدّمتهم الدولة والمجالات الترابية والمقاولات العمومية والخاصة والمجتمع المدني.

لذلك، يسعى هذا التقريرُ إلى تحديد مفهوم المسؤولية المجتمعيّة، وإبراز آليات تنفيذها ومزاياها التي من شأنها أنّ تعود بالنفع على جميع الأطراف المعنيّة.

أهداف الإحالة الذاتية

في هذا الصّدد، وانطلاقاً من اعتبارِ المسؤولية المجتمعيّة للمقاولات أداةً تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو المدمج، فإنه يتعيّن:

- تحديد هذا المفهوم، وإبراز نطاق اشتغاله، على اعتبار أنّ المسؤولية المجتمعية اليوم لم تعدّ منحصره فقط في المقاولات الخاصة، بقدر ما باتتْ تهّم مختلف المنظمات كذلك؛
- إبراز المزايا الناتجة عن الأخذ بعين الاعتبار المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية وأثرها على تنافسيّة الفاعلين الاقتصاديّين؛
- تحديد أشكال الحكامة اللازمة من أجل التطبيقِ الفعليّ للتنمية المستدامة وللمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية؛
- التّوصية بإنجاز أعمال ذات أولويّة على مستوى كلّ فاعل على حدة، مع إبراز سُبُل التعاون الممكنة من أجل ابتكار أشكال جديدة لخلق القيمة والثروات، يستفيد منها الجميع.

منهجية العمل

ارتكز إعداد هذا التقرير، والرأي المنبثق منه، على منهجية العمل المعتادة التي دأب المجلس على اعتمادها. وهي المنهجية التي تقوم على تقديم عرض وتحليل مستفيض لمختلف الوثائق والدراسات والتقارير التي تنشرتها المؤسسات الوطنية والدولية في الموضوع، وكذا على اعتماد مقاربة تشاركية تقوم على الإنصات، ومفتوحة على مختلف الحساسيات للتمكّن من الحصول على آراء ومقترحات العديد من الأطراف المعنيّة.

وفي هذا الإطار، تمّ الإنصات إلى 32 هيئة ومؤسسة في إطار 7 ورشات نظمتها اللجنة، والتي تمّ تجميعها بحسب طبيعتها ونوعيتها:

- وزارات وإدارات عمومية؛
- مقاولات عمومية؛
- مقاولات خاصة؛
- مجتمع مدنيّ؛
- مركزيات نقابية؛
- مؤسّسات مالية؛
- فاعلون في مجال التنمية الترابية؛
- خبراء وأكاديميون.

التشخيص والتحليل

1. تحديد المفهوم

تعني المسؤولية المجتمعية للمنظمات، حسب المنظمة الدولية للمعايير، «مسؤولية منظمة معيّنة عن الآثار الناجمة عن قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وتتجسد هذه المسؤولية في شكل سلوك شفاف وأخلاقي مسؤول:

- يساهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين المستوى الصحي وتحقيق رخاء المجتمع، ويراعي انتظارات الأطراف المعنية؛
- يحترم القوانين الجاري بها العمل، ويخضع للمعايير الدولية للسلوك؛
- يندمج كجزء لا يتجزأ من البنية العامة للمنظمة، ويُفعل في مختلف علاقاتها»¹.

نشأ مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد انتشر سنة 1950 بالموازاة مع ظهور تيار «أخلاقيات العمل»، الذي كان يركّز على المسؤولية الشخصية والأخلاقية للمسؤول المسيّر. وخلال السبعينيات من القرن الماضي، شهدت أخلاقيات الأعمال تطورا في اتجاه تيار «الاستراتيجية النفعية» الذي يستند إلى فكرة مفادها أنّ السلوك المسؤول يعمل على تحسين الأداء الاقتصادي للمقابلة. ويرتكز الاتجاه الحالي على فكرة «الاستدامة»، بمعنى أنّ المقابلة تنخرط للمساهمة في التنمية المستدامة، في إطار مقارنة طويلة المدى وتأخذ في الاعتبار حاجيات الأجيال القادمة.

1 - Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise, Sillery, QC : Presses de l'Université du Québec, pp. 80-111

وأطلاقاً من سنة 2011، أضيف مفهوم الاستدامة إلى مفهوم «القيمة المشتركة» التي تعتبر أن «المقاولات يمكنها أن تخلق القيمة الاقتصادية من خلال خلق القيمة الاجتماعية».

ومن أجل تعزيز تنفيذ هذه المنهجية الإرادية، ومواجهة بعض التجاوزات التي لوحظت في العديد من المقاولات الكبرى متعددة الجنسيات، وخصوصاً في البلدان التي تعرف ضعفاً تشريعياً (وتعدّ حالة بنغلاديش هي الأكثر بروزاً، حيث تتجاهل العلامات التجارية الأكثر شهرة في مجال المنتجات الجاهزة كل ما يتعلق بسلامة مصانع مورديها)، ظهر للوجود تيار فكري جديد؛ وهو التيار الذي يعتبر أن المسؤولية الاجتماعية للمقاولات أصبحت اليوم مهمةً مشتركةً بين المساهمين، تندرج في القوانين وتتطلبُ محاسبة خاصةً.

وباختصار، فإنّ الفكرة العامة هي أنّ لكلّ منظمة مسؤوليات تُجاه انتظارات ومصالح وحقوق الأطراف المعنية.

وبالتالي، فإنّ خصائص مفهوم المسؤولية الاجتماعية تشير إلى:

- الطابع الإراديّ للالتزام تجاه الأطراف المعنية؛
- احترام المعايير الدولية في مجال حماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، وقواعد الحكامة، وأخلاقيات المهن، وتديبير سلسلة التوريد، والإدارة، والاستثمارات المسؤولة؛
- المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- الإنصات والحوار المفتوح والمنظم مع الأطراف المعنية؛
- إنجاز تقارير منتظمة؛
- السّعي إلى التحسين المستمر، لا سيما من خلال تحديد المخاطر والتحكّم فيها.

وانسجاماً مع مختلف التعريفات المتداولة، حدّد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي «المسؤولية المجتمعية للمنظمات» باعتبارها منهجية إرادية تبين الأسلوب الذي بواسطته تتعامل المنظمات مع الآثار الحالية والمستقبلية لأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة، بهدف تحقيق الأداء الثلاثي، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع الأخذ في الاعتبار السياق الثقافي الوطني، في بعده الإيجابي.

2. تشخيص واقع حال المسؤولية المجتمعية للمنظمات في المغرب

يمثل مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات رافعة أساسية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ولئن كانت التحديات السوسيو-اقتصادية الخاصة بالسياق المغربي قد تمثل، في مستويات معينة، عقبات أمام تطوير مثل هذه المقاربة، التي تساعد على تحقيق نموّ مندمج، فإن هناك في المقابل مجموعة من المكاسب المؤسّساتية والاستراتيجية والعملية في مجال التنمية المستدامة التي تعبّر بوضوح عن التزام المغرب الراسخ للمضي قدماً في هذا المسار. وبذلك ينخرط بلدنا طوعياً في مسلسل التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الالتزامات الوطنية والدولية، موفراً بذلك إطاراً مناسباً لتطوير العمل بمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات.

← على المستوى الدولي

وقَّع المغربُ وصادق على الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة (منظمة العمل الدولية وأهداف التنمية المستدامة، والمبادئ الأساسية التوجيهية للأمم المتحدة حول المقاولات وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والميثاق الاجتماعي العالمي).

← على المستوى الوطني

يكرِّس دستورُ 2011 بوصفه الإطارَ المرجعيَّ المؤسَّس الحكامَةَ الجيدةَ ويرتقي بها إلى مستوى المبدأ الأساسي في بناء مؤسسات الدولة الحديثة وتعزيزها، وينهض بـ«مبادئ سمو القانون والشفافية والإنصاف والمسؤولية ومحاربة الفساد والأخلاقيات وربط المسؤولية بالمحاسبة»، وهي مبادئ تتسجم كل الانسجام مع مبادئ التنمية المستدامة.

تتضمَّن المنظومة التشريعية الوطنية مجموعة من القوانين الرامية إلى تحسين الجانب الاجتماعي من خلال وضع قانون متعلِّق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمل المنزليين وبتشغيل الأطفال (القانون 19-12)، فضلًا عن مشروع القانون حول الهيئة العليا للمنافسة ومكافحة كل أشكال التمييز.

تم امتدادا لفصول الدستور المتعلقة بالتنمية المستدامة، المشار إليها آنفا، إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة 2010، والذي اعتمد كقانون-إطار رقم 99.12، وصادق عليه البرلمان سنة 2014. وطبقا لأحكامه، أُعدت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على أساس عملية تشاور واسعة مع مجموع الأطراف المعنية، من قطاع عام وفاعلين خواصَّ ومجتمع مدني. والملاحظ في هذا الصدد أنَّ الحكومة لم تُصادق رسميا إلى حدود اليوم على هذه الاستراتيجية التي تعبّر عن رغبة سياسية أكيدة لتسريع عملية تفعيل المقاربات القائمة على أساس مبدأ التنمية المستدامة.

وتبني الاستراتيجية المذكورة على أربعة مبادئ أساسية، وهي التوافق مع الممارسات الدولية الجيدة، والتطابق مع مبادئ القانون-الإطار رقم 99.12، والتزام الأطراف ببلوغ الأهداف المشتركة الكفيلة بالاستجابة للرهانات المرتبطة بمجال التنمية المستدامة، والبُعد الإجرائي لهذه الاستراتيجية القائمة على إجراءات ملموسة ومؤشرات للتتبع. والملاحظ أيضا أن هذه الاستراتيجية متوافقة أيضًا مع الدينامية العامة للتنمية البشرية ومع استراتيجيات مُحارَبَة الفقر في المغرب.

← الإطار الإرادي الطوعي

أعدَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2011 إطارا مرجعيا من المعايير والأهداف، من أجل التشجيع على إبرام عقود شراكات تؤسِّس لميثاق اجتماعي منفتح على المستقبل.

وتتمحور مقتضيات الميثاق الاجتماعي حول الجوانب الآتية:

- الولوج إلى الخدمات الأساسية والرِّفاه الاجتماعي؛
- المعارف والتكوين والتنمية الثقافية؛
- الإدماج والتضامن؛

• الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة؛

• حماية البيئة؛

• الحكامة المسؤولة، والتنمية والأمن الاقتصادي، والديمقراطية الاجتماعية.

وحسب مدونة الممارسات الجيدة في مجال حكامه المقاولات والمؤسسات العمومية، الذي أُعدَّ وأُصدِرَ في مارس 2008 من طرف اللجنة الوطنية لحكامه المقاولات، فإن الممارسات الجيدة في مجال الحكامة تكتسي أهمية بالغة من أجل:

• «ترسيخ ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة؛

• تعزيز مناخ الثقة مع الأطراف المعنية؛

• استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي وتسهيل ولوج المقاولات والمؤسسات العمومية إلى التمويل؛

• النهوض بقيم الشفافية والإعلام والتواصل؛

• تحسين شروط استمرار المقاوله والمؤسسة وأدائها ورفع من جودة الخدمات؛

• المساهمة في تنمية نسيج اقتصادي تنافسي»؛

يعد ميثاق المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، وعلامة المسؤولية الاجتماعية للمقاوله، اللذان أعدهما الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنة 2006، أول انفتاح على المفهوم الشامل لمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات مهّد لتقنين هذه المقاربة. وإلى حدود اليوم، نالت 75 مقاوله هذه العلامة، وتساهم كلها في الدينامية العامة لنشر الممارسات الجيدة في هذا المجال وتبادلها.

وتستجيب علامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتسعة أهداف كبرى تتسجم مع إيزو 26000 ومع المعايير الدولية الرئيسية:

1. احترام حقوق الإنسان.

2. التحسين المتواصل لظروف العمل والعلاقات المهنية.

3. حماية البيئة.

4. الوقاية من الرشوة.

5. احترام قواعد المنافسة الشريفة.

6. تعزيز شفافية حكامه المقاوله.

7. احترام مصالح الزبناء والمستهلكين.

8. تعزيز المسؤولية الاجتماعية للموردين والمناولين.

9. تطوير الالتزام المجتمعي.

3. تشخيص لواقع المسؤولية المجتمعية للمنظمات المغربية

← معاينة عامة

سجّلت مختلف جلسات الإنصات بارتياح مستوى الوعي العام والرّاسخ من طرف سائر المنظمات بأهمية إدماج هذا المفهوم في مجال أنشطتها وسياساتها التنموية.

غير أنّ هذا الوعي، وتصريفه في شكل خطط عمل، يختلف من منظمة إلى أخرى. وبالتالي، فإنّ أحسن الممارسات هي تلك التي تقدّمها مقاولات القطاع الخاصّ الإنتاجية؛ وهي ممارسات تغطي في الوقت نفسه الجوانب المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، والحكامة، وتقديم التقارير - على الرغم من عدم ملاءمتها دائماً للمعايير الدّوليّة -، والأدوات الخاصّة بالتدبير والسلوك، فضلا عن أهمية إشراك الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، فإنّ المنظمات المعنية أكثر، بصورة طبيعيّة، هي المنظمات التي توجد أعمالها في صلب الموارد الطبيعية (الفلاحة، الأراضي، الغابات النظم الإيكولوجية الطبيعيّة، المناجم) أو التي تقوم بتدبير الخدمات الأساسية.

كما شرعت الجمعيات المغربية أيضا في إضفاء الطابع الرسمي على العمليات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنظمات، علاوة على التزامها باعتبارها فاعلا في الحوار المدني والبناء المشترك لروابط القرب والتضامن الضرورية من أجل التنمية البشرية والمسؤولية البيئية. ويوجد في المغرب إطار مرجعي وعلامة مستقلة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للجمعيات.

كما أنّ القطاع المالي الخاص، من جانبه، قام بخطوات مشجّعة. غير أنّ نطاق تدخّله لا يسمح له بلعب دوره كاملا في تعميم الممارسات الجيدة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية على مجموع سلسلة قيمته. وبالفعل، فإنّ المسؤولية المجتمعية في هذا القطاع تتوجّه، في المقام الأوّل، نحو موظّفيه وشغيلته، وفي المقام الثاني نحو بعض الأطراف المعنية الخارجيّة، عبر إجراءات واسعة النطاق، إلّا أنها نادرا ما تعتبر كمقياس لمنح القروض. وبالتالي لا يسمح هذا التقييد للأبنك بتتبّع درجة مراعاة مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات ضمن المشاريع التي تموّلها.

← التشخيص بناءً على مبادئ المسؤولية المجتمعية للمقاولات

في إطار هذه الإحالة الذاتيّة، تمّ تشخيص المنظمات المغربية (وزارات وإدارات عمومية، مقاولات عموميّة، مقاولات خاصّة، مجتمع مدنيّ، مركزيات نقابية، مؤسسات مالية، فاعلون في مجال التنمية الترابية) على أساس الدعامات الأساسية الكبرى التي يبنّي عليها مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات، وهي:

- الإطار التنظيمي والحكامة؛
- احترام مبدأ سلطة القانون؛
- الشفافية والسلوك الأخلاقيّ؛
- الاعتراف بالأطراف المعنية؛
- احترام حقوق الإنسان.

← على مستوى الإطار التنظيمي والحكامة

تتجلى أهم العقبات التي تحول دون إقرار حكمة التنمية المستدامة في المغرب في وجود من جهة أولى مجموعة من الالتزامات الدولية والوطنية للمغرب، والتي تشكل مواطن قوة يمكن أن تستند إليها بلادنا من أجل تحقيق ذلك النموذج من الحكامة، ووجود من جهة ثانية آليات للتنظيم والتأطير لا تساعد على ضمان التدبير المشترك للموارد الطبيعية أو المادية ولا تضمن أيضاً إحداث مجموعة من الآثار الخارجية الإيجابية على المستوى الاجتماعي والبيئي، مما يتطلب مزيداً من التعزيز لهذه الآليات. ويتعين أيضاً، في نفس الإطار، إحداث آليات قانونية واقتصادية من أجل تسريع وتيرة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي ينطوي على مؤهلات وإمكانات هامة. ومن جانب آخر، فإن غياب إطار مؤسسي، يحدد بوضوح دور كل فاعل واختصاصاته، يؤدي إلى الحد من النجاعة. من الضروري إذن تحديد دور كل فاعل ومجال تدخله بوضوح، ضماناً لتنفيذ ناجح.

← على مستوى احترام مبدأ سلطة القانون

لا شك أن مبدأ احترام سلطة القانون يأتي ثمرة تعزيز الإطار التنظيمي وإقرار حكمة جيدة في مجال التنمية المستدامة، وهي حكمة في حاجة إلى مزيد من التطوير. ويلاحظ في هذا الصدد وجود اختلالات وعقبات على المستوى التنظيمي، مثل وجود نصوص قانونية متفادمة وغير محيئة، ومشاريع إصلاحات لم يتم استكمالها، مع غياب نصوص تنظيمية. ويبقى احترام سلطة القانون، في كل الأحوال، واجب أساسي على كل منظمة، وجزء أساسي من مسؤوليتها المجتمعية. إن عدم تطبيق القوانين يؤدي إلى تعطيل هذا المبدأ الأساسي والملائم للتنمية المستدامة.

← على مستوى الشفافية والسلوك المستند إلى أخلاقيات المسؤولية

تمثل نزاهة الممارسات والأخلاقيات والشفافية الأساس الذي تبني عليه حكمة المشاريع والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها مفهوم المسؤولية المجتمعية. وهي جزء لا يتجزأ من المعايير الدولية التي التزم المغرب باحترامها، وخاصة تلك المعايير المتضمنة في «الإعلان حول النزاهة والشفافية في إنجاز المشاريع وفي المالية الدولية». وقد وقع المغرب أيضاً على إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الاستثمارات الدولية والمقاولات متعددة الجنسيات.

وعلى مستوى الممارسة، يلاحظ في المغرب تردد في تطبيق بعض القوانين، كما أن الجهود المبذولة، رغم أهميتها، لا تؤدي، اعتباراً لمجموعة متداخلة من الأسباب، إلى رفع تحديات القضاء على الفساد والرشوة وتدارك الاختلالات.

ويلاحظ وجود صعوبات متفاوتة في الولوج إلى المعلومات وتقاسمها المتعلقة بعدة مشاريع عمومية، مما يعني أن الحق في الوصول إلى المعلومة ليس معترفاً به بما فيه الكفاية.

ولا يمكن تحقيق نزاهة الممارسات، كما هي متعارف عليها في مجال التنمية المستدامة، إلا من خلال مبادئ الحكامة الجيدة المعززة ضمن مسار تطوير المجتمع المنفتح. وتأتي نزاهة الممارسات نتيجة العمل على عدة مستويات متكاملة، والتي تهم محاربة الرشوة والالتزام السياسي المسؤول والتنافس الشريف والنهوض بالمسؤولية المجتمعية في سلسلة القيمة واحترام حقوق الملكية.

← على مستوى الاعتراف بالأطراف المعنية

يعمل المغرب اليوم، معزّزا بمكاسبه المؤسساتية، على توطيد المسلسل الديمقراطي الذي انخرط فيه، عازما على استكمال مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية بديمقراطية تشاركية عصرية.

وقد تواصل تعزيز الديمقراطية التشاركية بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 21 فبراير 2011، وبإحلال هذا المبدأ مكانة محورية ضمن مسلسل الجهوية المتقدمة الذي انخرط فيه المغرب. وتستهدف الديمقراطية التشاركية في هذا الإطار إشراك كل المواطنين، من خلال مختلف قنوات الفعل والتعبير في المجتمع، في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وبشكل أوسع وأشمل، في ترسيخ «الوعي المواطن» وبالتالي المساهمة في الإشعاع الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

ولا شك أن المجتمع المدني المغربي قد عرف تطورا ملحوظا خلال التسعينيات، كما أن الأدوار التي يضطلع بها تعززت بفضل دستور 2011. وتأتي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتمنحه نفسا جديدا، مما يدل على نجاعة المقاربة القائمة على أساس التشارك فيما يخدم الصالح العام. غير أن المجتمع المدني المغربي ما زال يعاني من بعض النقائص التي تعوق عمله كصلة وصل بين الدولة والجماعات والنسيج الاقتصادي. وعلى رأس هذه النقائص، محدودية القدرات وضعف الولوج إلى التمويلات وإلى المعلومة.

← على مستوى احترام حقوق الإنسان

تمثل المبادرات المتواصلة في المغرب، منذ عدة سنوات، من أجل إقرار مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، رافعة للنهوض بحقوق الإنسان داخل المقولة، وأيضا على مستوى سلسلة توريدها وفي علاقتها بمزوديها والجهات التي تتعامل معها عن طريق المناولة والجماعات الترابية عموما.

ومع ذلك، من الضروري العمل على تدارك بعض الاختلالات التي يعرفها ميدان الشغل، كالتحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل، والتمييز ضد النساء في مجال التشغيل والتمييز ضد الأشخاص في وضعية إعاقة والقيود المفروضة على حرية تأسيس الجمعيات، وتشغيل الأطفال، والتمييز في أماكن العمل، وتردي الظروف العامة للعمل.

مقارنات دولية للممارسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات

تتوقف هذه المقارنات عند تحليل واقع حال مخططات العمل المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات في مختلف البلدان، بالموازاة مع تطوّر السياسات العمومية للتنمية المستدامة، وكذا مختلف الأدوات والعمليات وصّعها كل بلد على حدة من أجل خلق التوازن بين الآليات التقنية التنظيمية والآليات التحفيزية، وذلك بهدف النهوض بمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتملكها. ويكشف هذا التحليل عن:

- الدور المركزي للدول ونموذجيتها في وضع استراتيجيات وخطط عمل تخص المسؤولية المجتمعية للمقولة، وفي النهوض بهذه المقاربة وتملكها. وسيمكن هذا التحفيز العمومي على المسؤولية المجتمعية من إشراك المقاولات وضمّان انخراطها في تحقيق أولويات مشتركة، وهو الهدف الذي لا يمكن أن يتحقق فقط عن طريق سنّ القوانين الملزمة. ذلك أن انخراط الدول في المسؤولية المجتمعية للمقولة من شأنه الاستجابة كذلك لانتظارات المجتمع مع الحفاظ في الوقت نفسه على مصالح المقاولات؛

- أهّية واجب المحاسبة (إنجاز تقارير بشأن المسؤولية المجتمعية للمقاولة) الذي هو جزء لا يتجزأ من التزامات كل منظمة على حدة؛
- الطابع المؤسّساتي لاستراتيجيات المسؤولية المجتمعية للمقاولة على مستوى السياسات العمومية وتديريها وتتبعها من طرف هيئات خاصة متعددة الأطراف.

التوصيات

- أفضى التشاور في إطار هذه الإحالة الذاتية مع مجموع الأطراف المعنية إلى تحديد المرتكزات التي يجب أن يبنى عليها التحليل والتوصيات المرتبطة بمفهوم المسؤولية المجتمعية، وهي:
- الحكامة في المقام الأول، كمنطلق أولي وكمحفّز أساسي يشجّع على اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية انطلاقاً من مقاربة هرمية، حيث احترام القانون والاتفاقيات الدولية والحكامة يشكلان منطلقاً ضرورياً، يتعزّز بالمبادئ الطوعية.
- الحوار بعد ذلك مع كل الأطراف المعنية في إطار الحرص على خلق قيمة مشتركة، بما في ذلك الأطراف الأكثر تهميشاً، وخاصة الأطراف الأكثر هشاشة تجاه الآثار الخارجية الناجمة عن أنشطة المنظمات.
- وأخيراً رؤية قائمة على مقارنة على أساس سلسلة القيمة التي تشمل المسلسل بأكمله وفق إدماج مسؤول أفقي للمنظمات، بغض النظر عن المجال الذي تنشط فيه طبقاً لقانونها الأساسي.
- ولا شك أن إدماج مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات على مستوى المنظمات المغربية عملية طويلة النفس، تتطلب إجراء مجموعة من التغييرات من أجل التطبيق التدريجي لهذا المبدأ على امتداد فترات زمنية، مع مواكبة هذا المسار بالتبعية والتحسين والتعزيز المتواصل.
- بناء عليه، يشدد هذا التقرير على أهمية الإدماج التدريجي للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، مع الحرص على تعبئة مجموع الأطراف المعنية من أجل النهوض بمبادئ هذه المقاربة والتوعية بفوائدها وتوفير شروط تطبيقها.
- ولا تستهدف هذه التوصيات الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وهي تسعى إلى تقديم موقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ورأيه حول مجالات التدخل ذات الأولوية التي يتعين التركيز عليها، والأعمال التي يجب إنجازها في هذا الصدد.

1 - توصيات أفقية

- الارتقاء بدور الدولة إلى مستوى الفاعل النموذجي المحفز للأطراف الأخرى من حيث الالتزام والمبادرة الإرادية السياسية: تعزيز دور الدولة وتوجيه التزاماتها لفائدة تنمية مدمجة، من خلال تشجيع الأطراف المعنية على اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات: النسيج الاقتصادي والمجتمع المدني والفرقاء الاجتماعيون والفضاء الأكاديمي...؛

- تعزيز حكامه التنمية المستدامة: وضع إطار حكامه وطنية للمسؤولية المجتمعية للمنظمات، من خلال إنشاء نظام من القواعد والقيم الواجب احترامها، ومن دونها سيظل هذا المفهوم حبرا على ورق ونوعا من التجريد. ومن المفيد، من أجل تحقيق هذا الهدف، تسريع وتيرة تبني وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طبقا لما هو منصوص عليه في المادة 14 من القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للتنمية المستدامة؛

← تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؛

- تركيز الجهود على القطاعات الإنتاجية الأساسية التي تتطوي على مؤهلات وإمكانات كبرى في مجال خلق القيمة وفرص الشغل، وتتيح في نفس الوقت فرصا هامة للتخفيف من الضغوط الممارسة على الموارد؛
- إدماج مقاربة خضراء ومسؤولة في كل المخططات الوطنية وفق مقاربة نسقية تقوم على إشراك مجموع الأطراف المعنية، وخاصة النسيج الاقتصادي، في إعداد هذه المخططات وتنسيق أعمالها وتنفيذها، ذلك أن التشاور المنفتح على مجموع الأطراف المعنية يساعد على تعزيز مقبولية هذه السياسات وضمان نجاحها؛
- تعزيز حسن سير عملية النهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات من خلال نزاهة الممارسات والأخلاقيات والشفافية: بتوعية مختلف الفاعلين على كل المستويات بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، وبتمكين الأطراف المعنية والمستفيدين من الولوج إلى المعلومة المتاحة بكل شفافية؛ وكذا بنزاهة الممارسات من خلال محاربة الرشوة والالتزام السياسي المسؤول والتنافس الشريف والنهوض بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات في سلسلة القيمة وبحقوق الملكية، وتنمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا من خلال إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحكامه في التدبير المالي؛
- تعزيز الحوار الاجتماعي والمدني : يُوَدِّي الحوار إلى تحقيق المصلحة العامة، وإلى إنجاح العقود والبرامج في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية؛
- تشجيع الديمقراطية التشاركية والبناء المشترك في إطار شراكة مع المجتمع المدني الفعلي: التغلب على العوائق التي من شأنها أن تسمح له بتجاوز الدور التنفيذي الذي يلعبه في الغالب، وتعزيز المشاركة الديمقراطية، وتوسيع الفضاءات والأساليب الكفيلة بإجراء حوار اجتماعي جديد؛
- الإدماج الفعلي لمبدأ احترام حقوق الإنسان: طبقا للمبادئ التوجيهية المؤسسة المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، فإنّ على الدولة أن تعمل على:
 - تأمين الحماية في حال «المسّ من طرف الغير، بما في ذلك المقاولات، بحقوق الإنسان فوق ترابها و/أو في دائرة نفوذها القانوني»؛
 - اتخاذ التدابير المناسبة لمنع هذه الأشكال من المسّ بحقوق الإنسان، وفي حال وقوعها، إجراء البحث حولها، ومعاقبة مرتكبيها، وجبر الضرر الناتج عنها من خلال سياسات وقوانين وقواعد ومساطر قضائية.

2 - توصيات خاصة بالدولة في دورها المزدوج كمنعش وفاعل

إنّ الدولة المغربية، القويّة بمكتسباتها المؤسّساتية، وبالتزاماتها الدولية بالمبادئ الموجّهة، هي التي تضمن القيام بالخطوات الأولى قبل انخراط مختلف الأطراف المعنية. لذلك، فإنّ دورها يتجلى في ثلاثة مستويات متكاملة هي: تشغيل أجهزتها، وإنجاز المهام ومختلف المشاريع والإصلاحات القائمة، وفي دائرة نفوذها.

أ. الدولة المنعشة

- إسناد دور إنعاش حكاما المسؤولية الاجتماعية للمنظمات للدولة: تعميم الوقاية من التمييز والنهوض بالمساواة من خلال تدابير كفيلة بتقوية الإطار القانوني للوقاية والعقوبات ضد أشكال التمييز. (ملاءمة مدونة الشغل المغربية مع الاتفاقيتين 100 و111 اللذين وقّع عليهما المغرب؛ تطبيق قانون الشغل؛ التقليل إلى أقصى حدّ من الفوارق في المعاملة وأشكال التمييز المتعلقة بالإعاقة والنوع الاجتماعيّ والمناصفة والعمل القسريّ وتشغيل الأطفال وتخصيص موارد لفائدة موظفي الدولة، الخ).

- إنشاء منتدى وطني للتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات: ويُنتظر من هذه الهيئة الاستشارية أن تكون نقطة اتصال وطنية تسند إليه صلاحيات محدّدة من طرف السلطات العمومية بالتشاور مع الأطراف المعنية أعضاء هذه الهيئة. وتتولّى هذه الهيئة:

- ضمان واجب تعزيز وحفز الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية في صفوف كلّ شرائح المجتمع، انسجاماً مع المبادئ التي حدّدها هذا التقرير؛

- ضمان التشاور بين الأطراف المعنية، وتعزيزه من أجل تقوية الديمقراطية التشاركية والمسؤولية المجتمعية؛

- تقييم مستوى ترسيخ هذه المقاربة، وتحديد مجالات العمل المستدام المبتكر، وتعميم الممارسات الوطنية والدولية الجيدة؛

- تعزيز الاستثمار المسؤول اجتماعياً.

ويُنتظر أن تجسّد تركيبة هذه الهيئة أهميّة التواصل والتجانس الضّروريين لنجاحها. كما يتعيّن أن يمثّل أعضاؤها مختلف الأطراف المعنية، من سلطات عموميّة وفاعلين اقتصاديين وقرقاء اجتماعيين ومجتمع مدنيّ وخبراء وأكاديميين.

- تشجيع مبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعياً:

ينبغي أن تتوفر السلطات العمومية وسلطات التنظيم المالي على إطار واضح من أجل النهوض بمبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعياً، من خلال ملاءمة الآليات التنظيمية المرجعية مع الأطر المرجعية الدولية.

ب. الدولة كفاعل يعتمد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

إضافة إلى الدور الذي تقوم به الدولة في التنظيم والتحفيز، فإنَّ عليها أن تستحضر في حكومتها وطريقة تدبيرها مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، طبقاً للالتزامات الدولية العديدة التي تعهد بها المغرب. وتتصَّب التوصيات المتعلقة بهذا الجانب على التطبيق الفعلي لهذه الالتزامات، من خلال حثَّ الدولة على ضمان وتقييم وتقديم الحساب عن كيفية تسيير هيئاتها، استناداً إلى مبدأ المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتطلب هذا الأمر التطبيق الملموس لمبادئ المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية المجتمعية. وتتجسد المسؤولية الاقتصادية في تخفيض حجم الصفقات العمومية وتحسين جودتها، من أجل الحد من الأثر على البيئة، وأيضاً في الرفع من النجاعة الطاقية للمباني ولتدبير النفايات وغير ذلك. ومن جانب آخر، يتجسد مبدأ المسؤولية المجتمعية للدولة كمشغِّل في تحديد أهداف سامية متعلقة باحترام الحقوق الأساسية للشخص في مجال الشغل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في عالم الشغل وضمن الاحتفاظ بهم واستقرارهم في مناصبهم وتحقيق مبدأ المناصفة المهنية.

3 - تدابير خاصة بالنسيج الاقتصادي: نشر معايير المسؤولية المجتمعية للمنظمات

وترسيخها في أوساط الفاعلين الاقتصاديين

أصبح من المسلّم به أن على النسيج الاقتصادي العام والخاص أن يستبق التدايعات السلبية، الاجتماعية والبيئية، الناتجة عن أنشطته. ولئن كان تغيير النموذج الاقتصادي في أفق اختيار مسار الاستدامة يشكِّل في حد ذاته تغييراً في الموقف بالنسبة إلى العديد من المقاولات، فمن الضروري التسجيل بارتياح أن العديد من المقاولات قد باتت اليوم تنظر إلى المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، التي ما زالت إرادية وغير ملزمة، كمدخل ضروري نحو تنمية مستدامة تنبني على احترام الإنسان والبيئة.

ويضطلع التحسيس والحملات التواصلية والإعلامية من أجل توضيح المفاهيم والمبادئ بدور هام في إدماج المسؤولية المجتمعية وتملكها من طرف المنظمات، خاصة وأن تلك المفاهيم والمبادئ غالباً ما يُحكَم عليها بالغموض والتعقيد. وينبغي أن ينصَّب التحسيس والتواصل في هذا الإطار على إبراز الجوانب المضيئة لمفهوم المسؤولية المجتمعية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق الجودة، واستباق انتظارات الأطراف المعنية، والتماسك الاجتماعي، والتأثير إيجاباً في النسيج المحلي والتراث الطبيعي.

وينبغي أن تتصَّب الحملات التواصلية والإعلامية المتعلقة بمبادئ المسؤولية المجتمعية على مختلف جوانب المفهوم، الأخلاقية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية. ويتعين أن تُنظَّم هذه الحملات على الصعيد الجهوي من أجل خلق مناخ إيجابي قائم على حوار متعدد الفاعلين يضم السلطات العمومية والنسيج الاقتصادي والشركاء الاجتماعيين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، ويفضي إلى حلول ومقترحات متناسبة مع خصوصيات المجال الترابي المعني.

أ. توصيات اعرضانية تهّم مجموع مكونات النسيج الاقتصادي:

- توجيه مسار التغيير نحو اعتماد مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات من خلال تعبئة الوسط الأكاديمي وتشجيع المقاربات القائمة على الاحتضان والدعم المالي المولّد للقيمة.

- مأسسة الالتزامات الإرادية بين الدولة والفرديات المهنية؛
- إنجاز مونوغرافيات قطاعية من أجل تقييم الرهانات الاجتماعية والبيئية حسب كل قطاع ووضع مؤشرات للقياس؛
- شراكات قوية وتعزيز التعبئة حول المسؤولية المجتمعية؛
- التطبيق الفعلي لتوجيهات النصوص التشريعية والتشجيع على خلق علامة اجتماعية؛
- دعم وتعزيز علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة التي أحدثها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتقييم أثرها منذ انطلاقتها، وكذا توسيع نطاقها ليشمل مفهوم القيمة المشتركة؛
- تشجيع انخراط المقاولات بحسب أصنافها، ودعم الأشكال الجديدة من المقاولات المدمجة، وإنشاء مساطر فعلية للطعن؛
- تشجيع المقاولات على نشر تقرير مدمج؛

ب. توصيات خاصة بالمقاولات العمومية

- الانطلاق من المدونة المغربية للممارسات الجيدة لحكامه المقاولات والمؤسسات العمومية كمدخل إلى اعتماد هذه الأخيرة المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات؛
- إدراج المسؤولية المجتمعية للمنظمات في أجندة المجالس الإدارية للمقاولات العمومية؛
- جعل الحوار مبدأً مؤسساً للعلاقة مع الأطراف المعنية، سواء قبل انطلاق المشروع أو في مختلف مراحل إنجازها؛
- حث المقاولات العمومية على تجسيد التزاماتها من خلال تقديم الحساب عن الجوانب غير المالية لأنشطتها؛
- سلسلة القيمة وسلسلة التوريد: تشجيع السلطات العمومية على ممارسة واجب المراقبة وتشجيع المقاولات العمومية على انتهاج سياسات شراء عمومي مسؤول وتعبئة المزودين ومقدمي الخدمات حول علاقات تعود بالفائدة على مختلف الأطراف من خلال الدعم التقني و/أو المالي، وذلك في إطار احترام القوانين الجاري بها العمل.

4 - تدابير خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل تفعيل استراتيجيات قائمة

على المسؤولية المجتمعية للمنظمات

- إدماج مقارنة تستهدف تبسيط وتعميم المفاهيم والمبادئ المتعلقة باعتماد التنمية المستدامة في المقاولات الصغرى والمتوسطة، وإنشاء أرضية على شبكة الإنترنت من أجل التعريف بكل الجوانب المرتبطة بهذه المقاربة: مزاياها ورهاناتها والدورات التكوينية وأدوات التكوين الذاتي والتقييم والتجارب الناجحة للمقاولات التي اختارت العمل بها والممارسات الجيدة، الخ.

- التحسيس والتتبع والتربية من خلال تكوينات لفائدة الأطر الذين سيتكفلون في المستقبل بتسيير المنظمات التي تعتمد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات؛
- تعزيز إشراك الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل إبراز المزايا الناتجة عن أعمال هذه المقاربة، والإسهام بالتالي في التشجيع على اعتمادها داخل المقاولات الصغرى والمتوسطة وعلى مستوى سلسلة توريدها.

5 - توصيات من أجل تشجيع المجتمع المدني على إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

- دعم منظمات المجتمع المدني عن طريق مساعدتها على تجاوز النقص الذي تعاني منه، وذلك بتمكينها من الوسائل البشرية والمالية الكافية، وكذا تشجيع الشراكة بين كل من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني؛
- تشجيع السلطات العمومية على خلق علامة مرجعية للجمعية المسؤولة، كضامن للنجاعة والشفافية والأثر الإيجابي الناتج عن الأنشطة الممارسة.

6 - توصيات من أجل تشجيع الشركاء الاجتماعيين على إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

- تمكين المركزيات النقابية من مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، كوسيلة للرفع من النجاعة الداخلية؛
- جعل العمل النقابي أداة لتطور المسؤولية المجتمعية للمنظمات داخل المقاولات؛
- تشجيع النقابات على تكوين وتعيين «مخاطب مرجعي» في قضايا المسؤولية المجتمعية للمنظمات، يضطلع بدور المساهمة في النهوض بالممارسات الجيدة القائمة على أساس هذا المبدأ داخل المقاولات ومواكبة سياساتها وجعلها أكثر إدماجا ونجاعة، من منظور المسؤولية المجتمعية، ولا سيما في إطار لجان المقاولات، ولجنة الصحة والسلامة المهنية، انسجاماً مع مدونة الشغل.

7 - إقرار المسؤولية المجتمعية على أساس مبدأ القرب من المجالات الترابية

- تحتل المجالات الترابية مكانة متميزة في استراتيجيات التنمية المستدامة، اعتباراً لأهمية البعد «المحلي» الذي يتعين أن تنصب عليه في المقام الأول المبادرات الهادفة إلى تحقيق التنمية المدمجة.
- ويمكن إدماج رهانات التنمية المستدامة في البعد الترابي، وخاصة البعد الجهوي، من ضمان التكامل والتقاطع بين التدابير المتخذة على مختلف المستويات الترابية التقريرية، ويساعد على تعبئة الأطراف المعنية وتوجيه جهودها نحو التنمية البشرية المستدامة والمتوازنة للمجالات الترابية.

وعلى الصعيد الترابي أيضا يتحقق التوفيق بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتم التَّمُرُّس بالممارسات المستدامة الجديدة، وعلى وجه الخصوص مع انطلاق العمل بالجهوية المتقدمة، حيث يتيح إدماج رهانات التنمية المستدامة فرصا هامة لتعزيز التنمية المدمجة للجهات، وانخراط المجالات الترابية في مسار الابتكار.

ولتحقيقِ تمفصل جيد بين الجهوية وبين الإدماج المحلي لممارسات المسؤولية المجتمعية للمنظمات، يتعين:

- اعتماد تدبير مستدام للمجالات الترابية، انطلاقا من إطار تشريعي، ودعم الكفايات المتعلقة بمفهوم ومبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات في صفوف المنتخبين والفاعلين العموميين؛

- إطلاق مشاريع وأعمال مستدامة تتلاءم مع خصوصيات كل مجال ترابي على حدة؛
- تشجيع المقاربة التشاركية وتقوية آليات التشاور والبناء المشترك؛
- الاستفادة من الإمكانيات الكبرى التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجال خلق القيمة؛
- العمل على تحقيق المساواة من خلال محاربة كل أشكال التمييز؛
- الربط بين مصالح الفاعلين الاقتصاديين واستراتيجيات الجماعات والبلديات لتحقيق التنمية الترابية؛
- تشجيع المجالات الترابية على الابتكار والمشاركة في كسب الرهانات الاجتماعية الأساسية.

مقدمة

أصبحت الاستراتيجيات الوطنية للتنمية تستحضر مبادئ التنمية المستدامة كخيار يفرض نفسه بقوة، ذلك أن الدول صارت أكثر حرصا، في مسارها التنموي، على خلق توازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد تنامي هذا الوعي في ظرفية تحكمها قوانين العولمة، وتتكاثر فيها يوما عن يوم الانعكاسات السلبية لنماذج اقتصادية يحركها فقط هاجس الإنتاج المفرط الذي من نتائجه توالي أزمات مالية واجتماعية وبيئية رجّت أسس هذا النماذج الاقتصادية وخلقت الحاجة إلى إعادة النظر في القواعد التي تتبني عليها، وشجعت على التفكير في أنماط جديدة للإنتاج والاستهلاك تؤدي إلى تحقيق نموّ مُستدام ومدمج.

وفي منظومة عالمية ترتبط فيها اقتصاديات الدول فيما بينها بعلاقات التبادل والتكامل، وانطلاقا من ضرورة كسب الرهانات الاجتماعية والبيئية، وإعمال قواعد الحكامة الجيدة، اختار المغرب مسار النمو المستدام، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مبنية على أسس متينة، وتحسين ظروف عيش الساكنة، وحماية البيئة. هكذا، وضع المغرب مجموعة من الآليات القانونية والمؤسسية التي تشكل إطارا مندمجا يساعد على تحقيق نمو مدمج. ويكرس دستور 2011 هذا التوجه، ويرتقي بالتنمية المستدامة إلى مستوى الحق المكفول لجميع المواطنين، حيث ينص في الفصلين 31 و35 على أن الدولة تضمن «تحقيق تنمية بشرية مستدامة، من شأنها تعزيز العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الثروات الطبيعية الوطنية، وعلى حقوق الأجيال القادمة».

كما أن الأوراش العديدة والمخططات الاستراتيجية التي أعطت بلادنا انطلاقتها تجسّد هذا الخيار الراسخ، ومنها على وجه الخصوص المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كوسيلة مبتكرة خلاقة لكسب الرهان المعقود على الرأسمال البشري، وأيضا انخراط المغرب في تنمية الطاقات المتجددة.

ويمتد هذا الوعي الجماعي ليشمل المنظمات وكيفية تسييرها واشغالها والآثار الناتجة عن أنشطتها على البيئة، وعلى هذا المستوى بالضبط تبرز أهمية مبادئ المسؤولية المجتمعية التي تشجع المنظمات على الإدماج الأفقي والمعتلن لرهانات التنمية المستدامة من أجل الرفع من الأداء الشامل.

وتعدّ المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات في هذا الإطار أداة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو المدمج.

ويسعى معيار إيزو 26000 إلى وضع إطار شامل للمسؤولية المجتمعية، بدءا من تعريف هذا المبدأ على النحو التالي: «مسؤولية منظمة ما عن الآثار الناتجة عن قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وتتجسّد هذه المسؤولية في شكل سلوك شفاف وأخلاقي مسؤول يساهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين المستوى الصحي وتحقيق رخاء المجتمع، ويراعي انتظارات الأطراف المعنية، ويحترم القوانين الجاري بها العمل، ويخضع للمعايير الدولية للسلوك، ويندمج كجزء لا يتجزأ من البنية العامة للمنظمة، ويُفعل في مختلف علاقاتها.»

ومن أجل رفع هذه التحديات، فإن انخراط والتزام مجموع فاعلي التنمية، وتحديد السلطات العمومية والنسيج الاقتصادي والمجتمع المدني، يعد شرطاً مسبقاً لازماً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والأوراش الكبرى التي انخرط فيها المغرب.

وبالنسبة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإن الالتزام بمبدأ المسؤولية المجتمعية يمثل الوسيلة التي يمكن أن تساهم من خلالها المنظمات المغربية في تعزيز مسار التنمية المستدامة التي يسعى المغرب إلى الانخراط فيها. واعتباراً للأوراش المهيكلّة التي أعطى المغرب انطلاقتها والتحديات السوسيو-اقتصادية الخاصة التي يواجهها، فإن المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات تمكن من استكشاف سبل مبتكرة وتفتح آفاقاً جديدة أمام نمو مدمج. وتحقيقاً لهذه الغايات، يسعى هذا التقرير إلى تحديد بعض المداخل الممكنة للنهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية في أوساط المنظمات، من أجل الرفع من نجاعتها وتنافسيتها وجاذبيتها أمام الأطراف الداخلية والخارجية المعنية بأنشطتها.

ومقارنة بباقي بلدان منطقة إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، فإن المغرب كان سابقاً إلى الانخراط في هذا المسار المسؤول، من خلال إقرار ميثاق وعلامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة. ويسعى هذا التقرير إلى الاستفادة من هذه المبادرة الرائدة والبناء عليها من أجل توسيع مجال العمل بمبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، لتشمل مختلف أصناف المنظمات، في أفق تملكها وتفعيلها.

ويستهدف هذا التقرير أيضاً تحديد نطاق مسؤولية كل فاعل على حدة واختصاصاته، والنهوض بأوجه التكامل والتعاون الممكنة، ضمن مقاربة مندمجة.

وفي سياق الجهود المتقدمة التي أعطى المغرب انطلاقتها، فإن الآثار الإيجابية الناتجة عن اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات ستشمل أيضاً المجالات الترابية، في تفاعل وانسجام مع خصوصياتها وحاجياتها النوعية. وفي هذا الصدد، يصبح اللاتمرکز الإداري، كأحد المبادئ المؤسسة للجهود المتقدمة، فرصة إضافية من أجل تجسيد الالتزام الجماعي، الذي يدعو إليه هذا التقرير، على مستوى الجهات، مما سيؤدي إلى بروز فضاءات مستدامة للتعبير وللابتكار المجالي.

ويتطلب نجاح هذا التوجه الجديد الذي يقود إلى إقرار الاستدامة تغيير النموذج الاقتصادي المعتمد، ويقتضي أيضاً انخراطاً فعلياً وجماعياً. وأمام التحديات التي يطرحها عالمنا اليوم، الخاضع لمنطق العولمة، تبدو بوضوح محدودية الأعمال الفردية، مقابل ثقافة الإنصات والحوار الموسّع والبناء المشترك الذي تنخرط فيه جميع الأطراف المعنية.

هكذا يساهم هذا التقرير في تحديد سبل إدماج المسؤولية المجتمعية للمنظمات، ويدعو إلى تحسيس المنظمات المغربية وتعبئتها من أجل استكشاف آفاق الابتكار المستدام التي يفتحها أمامها مبدأ المسؤولية المجتمعية.

أهداف الإحالة الذاتية

اعتبارا للتحوُّلات المجتمعية الجديدة على الصعيد العالمي، والتي تسارع إيقاعها بفعل الأزمة المالية لسنة 2008، وانطلاقا من التطورات المؤسسية والمجتمعية التي عرفها المغرب، ومن التزاماته في مجال التنمية المستدامة، بادر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إجراء دراسة حول المسؤولية المجتمعية للمنظمات. وتعالج هذه الدراسة جوانب تتجاوز الإطار الضيق للمقاربة القائمة على مبدأ المسؤولية المجتمعية للمقاولات، مستهدفة صياغة رأي مدمج حول قضية أوسع نطاقا، تتمثل في قضية المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية للمنظمات في بعدها الوطني، باعتماد رؤية تستحضر كلا من القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف ترسيخ مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، وضمان مراعاته في أحسن الظروف كي يحقق الأهداف المرجوة من اعتماده.

إن هذا التقرير:

- يُبرز المزايا التي يتيحها اعتماد المقاربة القائمة على مبدأ المسؤولية المجتمعية، سواء لفائدة المنظمات العاملة داخل التراب الوطني أو تلك التي تعمل على الصعيد الدولي؛
- يُبين الأثر الإيجابي الذي يحدثه اعتماد هذه المقاربة على صورة المغرب على المستوى الدولي، على وجه الخصوص في أوساط المؤسسات المالية العالمية وهيئات الحكامة على المستوى العالمي؛
- يسمح بتوسيع مجال اعتماد المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية، وهي مقاربة لم تعد تهم فقط المقاولات الخاصة، بل أصبحت تخص أيضا مجموع المنظمات.

يتناول هذا التقرير النقاط الآتية:

- تحديد مفهوم المسؤولية المجتمعية، وحصر مجال اعتمادها سواء على مستوى الأنشطة الاقتصادية أو على مستوى الالتزامات المؤسسية والمساطر المعيارية...؛
- تشخيص واقع اعتماد المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية بالمغرب، على مستوى القطاعين العام والخاص وعلى مستوى المنظمات النقابية والمجتمع المدني والجماعات الترابية؛
- مقارنة ببعض التجارب الدولية الدالة؛
- تحليل مفصل للمزايا (المكاسب) والمخاطر (الחסائر) الناتجة عن اعتماد أو عدم اعتماد هذه المقاربة، والآثار الناجمة عن ذلك على تنافسية الاقتصاد الوطني؛
- اقتراح مجموعة من التوصيات والرافعات من أجل وضع إطار وطني مدمج ومتسق كفيل بتحديد كفايات أعمال هذه المقاربة وتطويرها.

منهجية العمل

ارتكزت منهجية المعتمدة على نفس المنهجية التي دأب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على نهجها في مختلف أعماله، والتي تقوم على :

• تحليل وافٍ للوثائق ذات الصلة؛

• تنظيم جلسات إنصات للأطراف المعنية.

وفي هذا الإطار، نظّمت اللجنة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة 32 جلسة إنصات لمختلف الأطراف المعنية (انظر الملحق 1: التفاصيل المتعلقة بجلسات الإنصات).

البُعد الوطني:

• الوزارات والإدارات العمومية (انظر الملحق 1: لأئحة جلسات الإنصات)؛

• المجلس الوطني لحقوق الإنسان؛

• المؤسسات العمومية (المكتب الوطني للسكك الحديدية، الشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب، المكتب الوطني للماء والكهرباء، صندوق الإيداع والتدبير...).

الفاعلون الاقتصاديون:

• الاتحاد العام لمقاولات المغرب (لجنتنا المسؤولة الاجتماعية للمقاولات والعلامات التجارية: بعض الفدراليات القطاعية)؛

• مقاولات كبرى: (المكتب الشريف للفوسفاط، كوسومار، مناجم، اتصالات المغرب...)

• مقاولات صغرى ومتوسطة (الوكالة الوطنية لإنعاش المقاولات الصغرى والمتوسطة، التعاونية الفلاحية، مطبعة المعارف الجديدة)؛

• مؤسسات مالية وبنكية (التجمع المهني لأبنك المغرب، بنك المغرب، القرض الفلاحي، بورصة الدار البيضاء).

المجتمع المدني:

• مؤسسة محمد السادس لحماية البيئة، مؤسسة سندي، إيناكتوس، . . المجموعة الجمعوية للمقاولات الاجتماعية.

الشركاء الاجتماعيون:

• المراكز النقيبية.

خبراء وأكاديميون وطنيون ودوليون، ومسؤولون ترابيون سابقا:

• (انظر الملحق 1: التفاصيل المتعلقة بجلسات الإنصات).

١ • المسؤولية المجتمعية للمنظمات: آليات في خدمة التنمية المستدامة

١ - المسؤولية المجتمعية للمنظمات: التعريف والمبادئ والفوائد

ليس من السهل تقديم تعريف للمسؤولية المجتمعية للمنظمات، وإن كان هناك اليوم اتفاقاً إلى حد بعيد حول المبادئ التي يقوم عليها هذا المفهوم ودلالاته العامة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم المسؤولية المجتمعية يجد مصدره في مفهومين أنغلو سكسونيين وهما «Corporate Social Responsibility» و «Corporate Accountability». وفيما يدل المفهوم الأول على الجهود المبذولة طوعياً من طرف المقاتلة نفسها كي تتحمل مسؤولياتها بطريقة مناسبة، يحيل المفهوم الثاني على سلوكيات مُلزِمة قانونياً يتعيّن على المقاتلات أن تعتمدنها.

وفي هذا الصدد، يقترح الباحث الكندي جان باسكيرو² Jean Pasquero تعريفاً شاملاً متكامل الجوانب للمسؤولية المجتمعية التي تدل في نظره على «مجموعة من الالتزامات القانونية أو الطوعية التي يتعيّن على المقاتلة أن تلتزم بها كي تجعل من نفسها نموذجاً للمواطنة الجيدة يُحتذى به في وسَط معيّن». ويدل هذا المفهوم في الأدبيات الفرانكفونية على المسؤولية المجتمعية في ارتباطها المباشر بالفاعلين الاقتصاديين.

وسنوظّف في هذا التقرير مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات بمعنى تملك مبادئ المسؤولية المجتمعية في بُعدها المتطوّر، من طرف كل أنواع المنظمات، ولفائدتها، ضمن توجّه كليّ من الأداء الشامل الهادف إلى التّخفيف من المخاطر التي تمسّ الإنسان والأنظمة البيئية.

أ. مبادئ المسؤولية المجتمعية

تعني المسؤولية المجتمعية للمنظمات، حسب المنظمة الدولية للمعايير، «مسؤولية منظمة ما عن الآثار الناتجة عن قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة، وتتجسد هذه المسؤولية في شكل سلوك شفاف وأخلاقي:

- يساهم في التنمية المستدامة، بما في ذلك تحسين المستوى الصحي وتحقيق رخاء المجتمع؛
- يراعي انتظارات الأطراف المعنية؛
- يحترم القوانين الجاري بها العمل، ويخضع للمعايير الدولية للسلوك؛
- يندمج كجزء لا يتجزأ من البنية العامة للمنظمة، ويُفعل في مختلف علاقاتها³.

2 - Pasquero, J. 2005. La responsabilité sociale de l'entreprise comme objet des sciences de gestion : un regard historique. In M.-

3 - Responsabilité sociale et environnementale de l'entreprise, Sillery, QC : Presses de l'Université du Québec, pp. 80-111

وتتجسد هذه المسؤولية في شكل سلوك شفاف وأخلاقي مسؤول، تشكل فيه نزاهة الممارسات، والإحساس بالمسؤولية والواجب، ووعي المنظمات بضرورة تحري اليقظة، المبادئ الأساسية.

ولا تكتمل هذه المسؤولية إلا باستحضار انتظارات الأطراف المعنية، أي مصالح المنظمات والسكان المتأثرة بالأعمال الداخلية والخارجية للمنظمات. ويقتضي ذلك وضع آليات للتشاور والحوار من أجل المساهمة في التخفيف من الآثار السلبية لهذه الأعمال. ولهذا الغرض، فإن الأخذ بالاعتبار المبادئ البيئية والمجتمعية ومبادئ الحكامة يمكن من وضع خطط عمل شاملة متناسبة مع الواقع البيئي والاجتماعي والاقتصادي الذي تمارس فيه المقابلة نشاطها.

وبطبيعة الحال، فإن المسؤولية المجتمعية للمنظمات تتطلب احترام القوانين الجاري بها العمل، كشرط أولي أساسي لإدماج هذا المفهوم في طريقة اشتغال المنظمات، ذلك أن عدم احترام القوانين التنظيمية المعمول بها قد تترتب عليه عقوبة قد لا تتجاوز الإنذار، ولكنها أحيانا تصل حد المنع الكلي من ممارسة النشاط أو الاستغلال. هكذا قد تعرض المنظمة وجودها نفسه للخطر بسبب خرقها القوانين.

ولكي يؤدي اعتماد المسؤولية المجتمعية للمنظمات إلى النتائج المرجوة، فإن على المنظمات أن تدمج هذا المبدأ في بنيتها العامة وتعمل على تفعيله في استراتيجيتها وفي علاقاتها وفي نظام تديرها.

تصبح المسؤولية المجتمعية للمنظمات ضمن هذا المنظور أنموذجا جديدا، ومدخلا إلى تحديث مجتمعنا التي تتقاذفها الرهانات البيئية والتحول المجتمعية. وفي هذا الصدد، يتعين على المنظمات أن تطلق تفكيراً في هذا الاتجاه وتحرص على استحضار قضايا بالغة الأهمية من قبيل الحكامة وحقوق الإنسان والعلاقات المهنية وظروف العمل والبيئة والأخلاقيات، وقضايا أخرى مرتبطة بالمستهلكين والسكان والتنمية المحلية. وغالبا ما تُعزى الصعوبات التي تلاقيها المنظمات في إدماج هذا المبدأ في بنيتها العامة إلى الفهم السيئ للمبادئ التي ينطوي عليها هذا المفهوم وإلى غياب المعلومات حول الفوائد التي يمكن أن تجنيها المنظمات من خلال اعتماد هذا النوع من المقاربات.

يتعلق الأمر بمقاربة كلية وشاملة ومدمجة وممتدة على المدى البعيد، التي من المفروض ألا تمس بمصالح مختلف الأطراف المعنية، بل وتؤدي إلى المحافظة على استدامة مجموع عناصر البنية العامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ولا يقتصر الهدف من اعتماد مبدأ المسؤولية المجتمعية على الرفع فقط من الأداء والنجاح الاقتصادية، بل إنه يمتد ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية. يتعلق الأمر بأداء شامل يستهدف تحقيق التوازن بين النجاح الاقتصادية والمحافظة على البيئة والتوطين الترابي والإنصاف الاجتماعي.

ب. الفوائد التي تجنيها المنظمات بفضل اعتماد المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات

هناك مزايا عديدة ناتجة عن اعتماد المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات، مما يفسر الأهمية المتزايدة التي أصبحت كل من الجهات الممولة والجهات التي تتجر المقاولات صفقات لفائدتها توليها لهذه المقاربة، حيث جعلها ضمن معايير انتقاء الأطراف المستفيدة من التمويل أو من بعض الصفقات.

ولئن كان البعض يرى أنّ العلاقة بين الأداء الاقتصادي والمقاربات القائمة على المسؤولية المجتمعية ليست واضحة بما فيه الكفاية، فإن الفوائد الناتجة عن اعتماد مقاربات منسجمة ومنظمة ومتوافقة مع انتظارات الأطراف المعنية ومع أنشطة المنظمات لا تحتاج إلى دليل، حيث إنها تمكّن هذه الأخيرة من تعزيز إشعاعها والتميّز عن باقي المنظمات التي لا تراعي هذا المبدأ، وتمكّنها أيضا من استكشاف أشكال نمو جديدة، علاوةً على استثمار مجالٍ خصب للابتكار المستدام. وتتجلى هذه الفوائد بالنسبة إلى كل أنواع المنظمات فيما يلي:

• مزايا على مستوى سمعة المنظمة وقدرتها التنافسية

يعبّر التزام المنظمات باعتماد مبدأ المسؤولية المجتمعية عن تجاوب المنظمات مع انتظارات الأطراف المعنية، وهو ينعكس إيجابا على صورتها وسمعتها ويضمن لها الإشعاع الخارجي.

ولا شك أن تحسين صورة المقاولات والرفع من رقم معاملاتها وتبويب عرضها تشكل كلها مجموعةً من المزايا الناتجة عن اعتماد المبدأ المذكور، إضافة إلى الرفع من قدرتها التنافسية بفضل تميزها عن باقي المنظمات من خلال مبادرتها إلى اعتماد المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية.

فضلا عن ذلك، فإن إدماج هذه المقاربة بكل مكوناتها، من طرف كل أنواع المؤسسات العمومية والمنظمات غير الحكومية، يؤدي إلى خلق علاقات مبنية على الثقة بين مختلف الأطراف المعنية وإلى تعزيز مصداقيتها.

وبإمكان المنظمات أن توسع مجال نشاطها وتفسح لنفسها آفاقا وفرصا أكثر للتطور والنمو، وتعزز بالتالي تنافسياتها، من خلال التزام صادق باعتماد المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية، ومن خلال إنجاز أعمال ملموسة ومنسجمة ومستدامة تدل على ذلك الالتزام المسؤول.

• تحفيز الأطراف المتعاونة مع المنظمات والرفع من أدائها

من المعلوم أن المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات تؤدي إلى الرفع من درجة تحفيز المتعاونين من خلال الأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم. ويتحقق ذلك عبر الإنصات الفاعل وبفضل آليات الحوار الاجتماعي والوعي المجتمعي والبيئي الذي تعمل المنظمات على خلقه وتطويره، وبذلك تساهم هذه المقاربة في الرفع من درجة ولاء هذه الأطراف وإنتاجيتها والتزامها.

ومما لا شك فيه أن هذا التوجه الجديد للمنظمة سينعكس إيجابا على صورتها كمشغل، وسيساعد على اجتذاب الكفاءات المتجاوبة مع هذه الأشكال الجديدة للالتزام. هكذا تغدو هذه المقاربة وسيلة لتقوية العلاقة بين المسيرين والمأجورين ومقدمي الخدمات بعد أن أصبحوا ملتصقين معا حول قيم مشتركة. إضافة إلى أن هذا التوجه يرفع من درجة تحفيز مختلف الأطراف المعنية داخل المنظمة ومن انخراطها وإنتاجيتها، مما يؤدي إلى الزيادة في نجاعتها العامة وتعزيز استدامتها.

• تدبير المخاطر والتحكم فيها

تتمثل أحد جوانب المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات في تحديد المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الحكامة المرتبطة على وجه الخصوص بالأنشطة التي تمارسها هذه المنظمات.

هكذا تصبح هذه المقاربة أداة للتحكم في المخاطر وتمكّن في نفس الوقت من استباق التداعيات السلبية الاجتماعية والصحية والمالية وتداركها، وخاصة من خلال اعتماد مقاربة نسقية في مجال اليقظة الفاعلة. وبفضل احترام القوانين الجاري بها العمل، وتحديد الرهانات ذات الأولوية، وأيضا الحوار والإنصات والتعاون، تتمكن المنظمات من تعزيز علاقاتها بالأطراف المعنية المتعاونة معها والتماس الحلول المناسبة لكل المشاكل المستجدة.

• تقديم صورة جديدة عن المنظمة للمستثمرين من أجل الرفع من فرص الولوج إلى التمويل

أصبح المستثمرون والجهات الممولة يولون أهمية متزايدة للأبعاد الاجتماعية والبيئية ولبُعد الحكامة ويدرجونها ضمن المعايير الاستثمارية إلى جانب الجوانب المالية. وفي هذا الإطار، يؤدي حرصُ المقاولات على التفاعل الإيجابي مع انتظارات المستثمرين إلى تحسين موقعها في أوساط الجهات الممولة وإلى الرفع من قدرتها على الحصول على التمويلات، ويجعلها أيضا تقدم عن نفسها صورة مقاولات آمنة لا ينطوي التعامل معها على مخاطر كبرى. وتمثل المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات ضمن هذا المنظور رافعة جديدة للتمويل والثمين، علما أن هناك اليوم توجها متناميا إلى عدم الاقتصار على المعايير المالية في منح التمويلات وفي اتخاذ قرار الاستثمار (المعايير الدولية للمعلومات المالية IFRS، تقرير التنمية المستدامة، الاستثمار المسؤول اجتماعيا...).

• الحماية من كلفة العقوبات

كشفت دراسة حديثة لمؤسسة فيجيو⁴ Vigéo انعدام حدود قطعية فاصلة بين المسؤولية القانونية والمسؤولية المجتمعية للمقاولات. وقد تبين من خلال ملاحظة أكثر من 2500 مقاولَة مُدرّجة في البورصة أن مقاولَة من بين خمس مقاولات تعرّضت لعقوبة لها علاقة على الأقل بأحد جوانب المسؤولية المجتمعية. وتتراوح هذه العقوبات بين عقوبات إدارية أو مالية. وقد بلغ حجم المبالغ التي اضطررت المقاولات إلى دفعها 95.5 مليار أورو خلال الفترة التي شملتها الدراسة. يبدو إذن أن المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية تسمح للمنظمات باستباق هذه العقوبات وتعزيز الأعمال الهادفة إلى التلاؤم مع القوانين الجاري بها العمل.

• تدبير ناجع للموارد

إن مراعاة التغيرات المرتبطة برهانات الجودة والتقليص من استهلاك الطاقة والماء ومعالجة النفايات، وغيرها، يمكن المنظمات من التدبير الناجع لمواردها ومن عقلنة نفقاتها وتخفيضها.

وغالبا ما تتطلب هذه التغيرات مرحلة انتقالية تنتج عنها كلفة إضافية تتحملها المنظمة، غير أن آثارها الإيجابية ستتجلى على المدى المتوسط والبعيد.

وضمن هذا المنظور، فإن المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات تشجع هذه الأخيرة على اعتماد رافعات نمو أكثر احتراما للرهانات البيئية والاجتماعية.

4 - خبير دولي في ميدان التحليل، والتقييم والتدقيق والاستشارة (audit-conseil) للمنظمات فيما يخص المناهج والممارسات والنتائج المتعلقة بالتحديات البيئية والاجتماعية وفي مجال الحكامة «ESG».

• تطوير الشروط الملائمة للمقبولية الاجتماعية

تعكس المقبولية الاجتماعية انخراط الأطراف المعنية في المشاريع التي تطلقها المنظمات، ذلك أن هذه الأخيرة تجد نفسها منخرطة أكثر فأكثر في مجموعة من النزاعات، ومضطرة إلى مواجهة مطالب ساكنة الجوار والمنعشين العقاريين وصناع القرار.

وتصبح المقبولية الاجتماعية في هذا الصدد شرطا أوليا ضروريا لإدماج المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية، وتمثل دليلا على أهمية مراعاة انتظارات الأطراف المعنية من أجل ضمان استمرارية نشاط المنظمة. وعلى المستوى العملي، فإن اكتساب المقبولية الاجتماعية يعني الحصول على «الترخيص الاجتماعي بالاستغلال».

وفي هذا الصدد، فإن كل المبادئ التي تقوم عليها المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية، من شفافية وإنصات وحوار، تستهدف كلها التوفيق بين المتطلبات الاستراتيجية لأي منظمة والمقبولية الاجتماعية. ومن أجل تحقيق هذا التوازن، تسعى المنظمات إلى تعديل مقارباتها الأولية، والتخفيف من آثار العوامل الخارجية السلبية الناتجة عن أنشطتها، وتوجيه المشروع بشكل يمكن من إحداث آثار إيجابية، اقتصادية واجتماعية وبيئية.

ولهذا الغرض، من المفيد تجاوز الممارسات المألوفة السائدة في مجال الإعلام والتعريف بمشاريع المنظمة، واعتماد مقاربة قائمة على التشاور الموسع الذي يشمل مختلف مراحل المشروع، بدءا من تصوره مروراً بإعداده وانتهاءً بإنجازه.

• استكشاف آفاق جديدة للابتكار

تفرض المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية على المنظمات التفكير في أنماط مغايرة للاشتغال والإنتاج والاستهلاك. وما قد يبدو في البداية إكراها، يمثل في الحقيقة فضاء ابتكار واسع يساهم في تعزيز الاستدامة وإدماجها عن طريق البحث والتنمية.

2 - لحة تاريخية عن مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتطوره وأساسه

ظهر مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات إلى الوجود في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشر بعد ذلك في القارات الأخرى. وما انفك محتواه يفتني بفعل التحديات الجديدة التي يطرحها المجتمع المعاصر، وعلى وجه الخصوص التطلعات الاجتماعية والرهانات البيئية. وبعد أن كان في البداية يندرج في إطار رؤية أخلاقية أبوية تحكم العلاقة بين الماقولة والمجتمع، تطورت دلالاته في الستينات ليحتل مكانة محورية ضمن الدراسات والأبحاث حول دور الماقولة الرأسمالية.

• التطورات

شهدت الخمسينات ظهور تيار «الأخلاقيات التجارية» «business ethics» في الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أهم الأفكار التي أتت بها التركيز على المسؤولية الأخلاقية الشخصية لمسيرى الماقولات. وبعد ذلك في السبعينات، ظهر التيار «الاستراتيجي النفعي» القائم على فكرة أن السلوك المسؤول يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي للماقولة. ويسود حاليا تيار ثالث ينطلق من مفهوم الاستدامة، ومفاده أن الماقولة تعمل

على المساهمة في التنمية المستدامة ضمن رؤية ممتدة على المدى البعيد تأخذ بعين الاعتبار حاجيات الأجيال القادمة. ومنذ سنة 2011، أصبح أصحاب هذا التيار يَتَّبِعُونَ مفهوم «القيمة المتقاسمة»، وانطلاقاً من هذا المفهوم، فإن «المقاولات يمكن أن تخلق القيمة الاقتصادية عن طريق خلق القيمة المجتمعية».

وتطور مفهوم الاستدامة تدريجياً في مختلف بقاع العالم، بفعل التفاعل من جهة أولى بين تطلعات وانتظارات المجتمع المدني المنظم الذي يتابع بقلق واهتمام، بحكم اختصاصاته، الآثار السلبية التي تحدثها الأنشطة الاقتصادية على البيئة والساكنة، ومن جهة ثانية استجابة المقاولات الحريصة على صيانة صورتها وسمعتها لدى الرأي العام.

وقد دفع تنامي الوعي في أوساط شريحة واسعة من المجتمع الدول إلى وضع أنظمة من القواعد والمبادئ والمعايير الهادفة إلى تأطير أفضل للسياسات التنموية، انطلاقاً من مقاربات مستدامة مدمجة ومسؤولة. وقد ظهرت إلى الوجود حالياً عدة أطر مرجعية دولية، معيارية وطوعية، تقدم تعاريف مشتركة لهذه المفاهيم، مصحوبة بتوصيات لفائدة كل المنظمات.

وفي نفس السياق، تكاثرت في السنوات الأخيرة الإعلانات والاتفاقيات الدولية الهادفة إلى وضع إطار شامل لإدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، كما هو الحال مع «الإعلان الثلاثي» لمنظمة العمل الدولية حول المقاولات متعددة الجنسيات، و«المبادئ التوجيهية» لفائدة الشركات متعددة الجنسيات التي صدرت في ماي 2011، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة، المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية المصادق عليها في يونيو 2011، وغيرها.

وعلى مستوى الدول، وُضِعَتْ مجموعة من المخططات الوطنية من أجل تفعيل مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، وخاصة في الدول الصناعية. وخلال العشرية الأخيرة، اتخذت هذه الدول مجموعة من التدابير بهدف تسريع وتيرة إدماج المسؤولية المجتمعية للمنظمات في كل الأعمال التجارية والمشاريع الاستثمارية، مدفوعة أساساً بالإكراهات البيئية، ولكن أيضاً انطلاقاً من الوعي بأن إقرار المسؤولية المجتمعية للمنظمات ينطوي على مكاسب وفوائد أكيدة. ونتج عن ذلك كله إدماج تدريجي وشامل للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية في تدبير المقاولات والمنظمات وفي استراتيجيتها.

• الأسس

ساهمت الرهانات الجماعية هي أيضاً إلى حد كبير في تعميق التفكير حول مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات. وقد دفعت قضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة والصحة والسلامة في العمل ومحاربة الفساد والتصدي لمختلف أشكال التمييز المقاولات إلى استباق هذه الآثار السلبية والحد منها وإلى التعهد بمجموعة من الالتزامات تجمع بينها صفة «الاستدامة».

علاوة على ذلك، فقد أصبح المستثمرون والجهات الممولة لا يهتمون فقط بالجوانب المالية وحدها، بل يطالبون المقاولات بمعلومات حول جوانب غير مالية من أجل تقييم توافقها مع مبادئ المسؤولية المجتمعية. وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عما سبق، ويتمثل في التأثير الكبير الذي أصبحت جمعيات المستهلكين وتنظيماتهم المختلفة تمارسه مُطالباً بضمانات والالتزامات ملموسة من قبل المقاولات.

وفي الدول التي أصبح فيها مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات حاضرا بقوة، ما تفك الحدود الفاصلة بين المسؤولية القانونية والمسؤولية المجتمعية تضيق يوما عن يوم. وكما ذكر ذلك سابقا، فإن الدراسة التي أنجزتها مؤسسة «فيجيو»⁵، انطلقا من عينة مكونة من 2500 مقابلة، تنقيد أن مقابلة من أصل خمس مقابلات تعرضت لعقوبة لها علاقة على الأقل بأحد عوامل المسؤولية المجتمعية. وقد بلغ حجم المبالغ التي اضطرت المقابلات إلى دفعها 95.5 مليار أورو خلال الفترة التي شملتها الدراسة، إما في إطار تنفيذ أحكام قضائية أو عقوبات إدارية أو في أعقاب أعمال مسطرة الصلح مع سلطات الضبط والتقنين، مما يبين بوضوح الأهمية المتزايدة للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية في مختلف مناطق العالم والتداعيات المالية السلبية على الإنسان والبيئة الناتجة عن عدم اعتمادها.

وفي مواجهة هذه الضغوط، ولتفادي التداعيات السلبية المذكورة، يتعين على كل المنظمات الراغبة في إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية أن تشرع في عملية تفكير معمقة وتحليل مفصل للواقع الاجتماعي والمجتمعي والبيئي والاقتصادي، وتحسن الإنصات والتفاعل مع انتظارات الأطراف المعنية، ذلك أن هذه التطورات تفرض على الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين تغيير مواقفهم وسياساتهم واستراتيجياتهم من أجل التخفيف من المخاطر السالفة الذكر. يتعلق الأمر هنا بتغيير حقيقي للنموذج المعتمد سابقا في التفكير والممارسة.

وفي هذا السياق المتحول، يتغير أيضا الدور الذي يضطلع به التدبير المستند إلى الحكامة الجيدة، حيث يتعين وضع مجموعة من مؤشرات التتبع التي تمكن من استباق المخاطر الكبرى التي يجب تفاديها، واستغلال الفرص المتاحة لضمان استدامة المشاريع والأعمال. ومن شأن هذا التوجه الجديد في مجال التدبير أن يخلق مشاريع بمواصفات معينة ويوفر رافعات تجعل من السهل تكييف النموذج الاستثماري مع المحركات الأساسية للاقتصاد المعاصر، والاستجابة للانتظارات الثقافية لعالم أصبح أكثر حرصا على احترام المعايير البيئية والمجتمعية، وأكثر وعيا بالتداعيات السلبية المؤكدة الناتجة عن بعض الظواهر والتوجهات الاقتصادية التي لا تحترم تلك المعايير.

ويعزى الحضور المتزايد للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية على المستوى الاجتماعي والبيئي والاقتصادي والتدبيري إلى المكانة المحورية التي أصبح يحتلها حاليا مفهوم الأداء الشامل. ونرى اليوم كيف أن هذه المقاربة لم تعد حكرًا على المقابلة، بل إن فاعلين آخرين أصبحوا حريصين على تملكها واعتمادها تدريجيا في أعمالهم، كما هو حال المؤسسات العمومية والفرقاء الاجتماعيين والمنظمات غير الربحية.

هكذا، تم الانتقال، خلال القرن الماضي، من منطق أخلاقي يقوم على التوفيق بين المصلحتين الفردية والجماعية، إلى رؤية مغايرة قائمة على المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، بوصفها مجموعة من الاستراتيجيات والأدوات والقواعد الهادفة إلى تنظيم ممارسات مختلف الفاعلين، ضمن منظور يسعى إلى الجمع بين الاستدامة والأداء الشامل.

5 - خبير دولي في ميدان التحليل، والتقييم والتدقيق والاستشارة (audit-conseil) للمنظمات فيما يخص المناهج والممارسات والنتائج المتعلقة بالتحديات البيئية والاجتماعية وفي مجال الحكامة «ESG».

3 - الالتزامات والاتفاقيات الدولية الأساسية

تقاطعت مجموعة من الاتفاقيات الدولية الملزمة الموقعة من طرف الأمم المتحدة والهيئات الفرعية التابعة لها مع «المبادئ التوجيهية» الإرادية المقترحة من طرف مؤسسات دولية أو إقليمية أو مختصة في مجال معين لتشكل الإطار التشريعي العالمي الذي تم استنادا إليه الاعتراف بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتبنيها. وإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (الذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 دجنبر 1948)، والميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المصادق عليه في دجنبر 1966، والذي دخل حيز التنفيذ في 3 يناير 1976)، يتضمن الإطار المذكور المكونات الآتية:

• الإعلان ثلاثي الأطراف لمنظمة العمل الدولية

يشكل هذا الإعلان النصّ الدوليّ ثلاثي الأطراف الوحيد ذي البعد العالمي المتعلق بالمقاولات متعددة الجنسيات. وقد تمت المصادقة عليه سنة 1977، وخضع للتعديل من طرف المجلس الإداري للمكتب الدولي للعمل لسنة 2000. ويعد بمثابة إطار مرجعي معياري تاريخي في مجال المسؤولية المجتمعية للمنظمات، حيث إن أي منظمة تابعة للأمم المتحدة تتعامل مباشرة مع المقاولات عن طريق صياغة توصيات لفائدة الحكومات ومنظمات المشغلين والعمّال، انطلاقا من مقتضياته.

ويقوم الإعلان ثلاثي الأطراف حول المبادئ المتعلقة بالمقاولات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية على خمسة محاور، وهي:

• السياسة العامة؛

• التشغيل؛

• التكوين؛

• ظروف العمل والحياة؛

• العلاقات المهنية.

• مبادرة منظمة العمل الدولية والأمم المتحدة من أجل إرساء أسس الحماية الاجتماعية

صدرت هذه المبادرة عن منظمة العمل الدولية، وتمت المصادقة عليها سنة 2009، وهي تشكل «مجموعة من الضمانات الأولية للحماية الاجتماعية المحددة على المستوى الوطني، والهادفة إلى ضمان على الأقل لكل شخص في وضعية حاجة، مدى الحياة، الولوج إلى العلاجات الصحية الأساسية وتأمين الدخل الأساسي، اللذين يضمنان الولوج الفعلي للسلع والخدمات التي تعتبر ضرورية على المستوى الوطني».

• إعلان ريو حول البيئة والتنمية

صدر هذا الإعلان بمناسبة انعقاد قمة الأرض بمدينة ريو سنة 1992. ويضم 27 مبدأ يحدد حقوق الدول ومسؤولياتها، ويهدف إلى ضمان سلامة البيئة العالمية في مسلسل التنمية.

ويعبر هذا الإعلان عن انشغال كبير أصبح يورق المجتمع الدولي منذ مؤتمر الأمم المتحدة في استوكهولم سنة 1972، حول التوفيق بين التقدم الاقتصادي على المدى البعيد وضرورة حماية البيئة. وجاء إعلان ريو لإقرار نوع من التوافق بين موقف كل من البلدان المصنّعة والبلدان النامية. وكانت الفئة الأولى من الدول ترغب في أن تتم المصادقة على إعلان قصير يجدد التأكيد على إعلان استوكهولم ويشدد على ضرورة حماية كوكب الأرض. بينما رغبت الدول النامية من جانبها في أن يتم التصييص بوضوح وتفصيل على انشغالاتها الخاصة، وعلى وجه الخصوص حقها السيادي في التنمية، مع الاعتراف أن الدول المصنّعة هي المسؤول الرئيسي عن المشاكل الإيكولوجية الحالية، إضافة إلى توفير موارد وتقنيات جديدة كي تتفادي الدول النامية نفس النماذج التنموية المسبّبة في التلوث والمعتمّدة من طرف الدول المتقدّمة.

والجدير بالذكر أن إعلان ريو ليس مُلزمًا قانونيًا، ومع ذلك، فمن المرجّح، كما هو الحال مع الإعلان العالمي حول حقوق الإنسان، أن يتنامى الوعي في مع مرور الوقت في أوساط الحكومات بأنها ملزمة أخلاقيا على تبني مبادئه.

• مؤتمريو+20

بعد مرور عشرين سنة على انعقاد مؤتمر الأرض بمدينة ريو سنة 1992، نظمت الأمم المتحدة من 20 إلى 22 يونيو 2012 بـريو دي جانيرو (البرازيل) مؤتمر ريو+20. وقد انصبت المناقشات خلاله على موضوعي الاقتصاد الأخضر والحكامة العالمية للتنمية المستدامة. وفي أعقابها، تبنى ممثلو الدول 193 المجتمعمة إعلانا نهائيا بعنوان «المستقبل الذي نريده». وينتظم هذا الإعلان حول 20 موضوعا تم الاتفاق عليها خلال الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو+20.

ويهدف الاقتصاد الأخضر إلى المساهمة في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتحسين الاندماج الاجتماعي ورفاه البشرية وخلق فرص الشغل اللائق لفائدة الجميع، مع المحافظة على الأنظمة البيئية. وتعد كل دولة مسؤولة عن تنفيذ سياسات النهوض بالاقتصاد الأخضر، انطلاقا من مقارنة متناسبة مع مخططاتها واستراتيجياتها وأولوياتها في مجال التنمية المستدامة.

ومن شأن صياغة أهداف التنمية المستدامة بطريقة محكمة بأن يساهم أيضا في إطلاق أعمال ومشاريع مستهدفة ومنسجمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتعين أن تكون الأهداف ملموسة ومختصرة، ويسهل فهمها، ويعدد محدود، وطموحة، وذات بعد عالمي، وقابلة للتطبيق في كل البلدان، مع مراعاة واقع كل بلد وموارده ومستواه التنموي وسياساته الخاصة وأولوياته الوطنية.

• أهداف التنمية المستدامة

يتعلق الأمر بأهداف صاغتها الأمم المتحدة. وهي تشكل إطارا مرجعيا دوليا يتعين على البلدان الرجوع إليه لقياس مستواها التنموي. وقد حلت محل الأهداف الإنمائية للألفية التي غطت المرحلة ما بين 2000 و2015. وقد دخلت هذه الأجندة الجديدة للأمم المتحدة في مجال التنمية المستدامة في أفق 2030 حيز التنفيذ في يناير 2016. وهناك سبعة عشر هدفا ومائة وتسعة وستون مؤشرا للقياس، مع تخصيص جزء لوسائل التطبيق وتجديد الشراكات العالمية، إضافة إلى إطار للفحص والتتبع.

• المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

صيغت أول نسخة متعلقة بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لتشجيع المقاولات على الأخذ بعين الاعتبار المخاطر الاجتماعية والبيئية، سنة 1997. يتعلق الأمر بأقدم منظومة معيارية مشتركة بين الحكومات في هذا المجال. وهي تتضمن مجموعة من التوصيات الموجهة من الحكومات إلى المقاولات متعددة الجنسيات، والهدف منها «الحرص على أن تُمارَس أنشطة المقاولات متعددة الجنسيات في انسجام وتوافق مع سياسات الحكومات، وتعزيز الثقة المتبادلة بين المقاولات والمجتمعات التي تمارس فيها أنشطتها، وتحسين مناخ الاستثمار الأجنبي والرفع من مساهمة المقاولات متعددة الجنسيات في التنمية المستدامة».

وتحدد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تسعة مبادئ توجيهية في مجال المسؤولية المجتمعية يتعين احترامها:

- المبادئ العامة؛
- التواصل؛
- التشغيل؛
- العلاقات المهنية؛
- البيئة؛
- الرشوة؛
- مصالح المستهلكين؛
- العلوم والتكنولوجيات؛
- التنافس والنظام الضريبي.

• المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالمقاولات وبحقوق الإنسان

مثل مبدأ «التفكير عالميا والتحرك محليا»، الذي شكّل شعار أول مؤتمر للأمم المتحدة سنة 1972 حول البيئة، منطلق الانخراط في مسار التنمية المستدامة. وكان لزاما انتظار شهر يونيو 2011 كي يتبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع المبادئ التوجيهية لحماية حقوق الإنسان من الانتهاكات التي قد تنتج عن أنشطة المقاولات.

وترتبط هذه المبادئ بمجموعة من الأولويات:

- دور الدولة في تشجيع الممارسات الاجتماعية السليمة، على وجه الخصوص في مجال حماية حقوق الإنسان؛
- الوقاية من المخاطر وتدابيرها؛
- مفهوم سلسلة القيمة؛
- التوافق بين القانون الدولي وحقوق الإنسان وقانون الشغل.

وتُعدُّ هذه المبادئ المعروفة أيضا باسم «الإطار المرجعي روجي» «Ruggie» إرادية، وتتجلى، حسب المبعوث الخاص للأمم العام للأمم المتحدة جان روجي John Ruggie في ثلاثة أفعال: «الحماية والاحترام وجبر الضرر». وتمكّن من التمييز بين دور الدول التي يجب أن تحمي حقوق الإنسان وتضع آليات للطعن وجبر الأضرار الناجمة عن عدم احترام هذه الحقوق من طرف المقاولات، ودور المقاولات التي يتعين عليها احترام تلك الحقوق.

الميثاق العالمي «Global Compact»

يعد «الميثاق العالمي» للأمم المتحدة أكبر مبادرة عالمية في مجال التنمية المستدامة. وهو تضم أكثر من 130 منظمة تنتمي إلى 160 بلدا.

ويدعو هذا الميثاق المنظمات إلى اعتماد عشر قيم أساسية وتطبيقها في نطاق تدخلها ونشاطها. ولتحقيق ذلك عليها أن تقوم بما يلي:

- النهوض بحماية القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان واحترامه في نطاق تدخلها؛
- الحرص على ألا تصبح شركاتها الخاصة شريكا في انتهاكات حقوق الإنسان؛
- احترام حرية التجمع والاعتراف بحق التفاوض الجماعي؛
- القضاء على كل أشكال العمل القسري أو الإلزامي؛
- منع تشغيل الأطفال؛
- القضاء على التمييز في مجال التشغيل والمهن؛
- تطبيق المقاربة الاحترافية في مواجهة المشاكل المتعلقة بالبيئة؛
- إطلاق مبادرات هادفة إلى النهوض بمسؤولية أكبر في مجال البيئة؛
- تشجيع وضع تكنولوجيات محترمة للبيئة والعمل على نشرها؛
- محاربة الفساد بكل أشكاله، بما في ذلك الاستيلاء على ممتلكات الغير والابتزاز والرشوة.

وتلتزم كل دولة منخرطة في المقاربة الإرادية المقترحة ضمن الميثاق العالمي بأن تواصل التقدم تدريجيا في تنفيذ على الأقل أحد المبادئ العشرة، وأن تبلغ سنويا الأمم المتحدة عن الأشواط التي قطعتها عن طريق تقرير سنوي أو تقرير مماثل حول التدبير.

4 - أدوات المسؤولية المجتمعية للمنظمات

• معايير إيزو 26000

يستمد معيار إيزو 26000 مضمونه العام من المعايير التي وضعتها منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وي طرح نفسه كإطار مرجعي دولي مشترك بين المنظمات. وقد ظهر إلى الوجود سنة 2010 كثمرة توافق واسع. وهو يمثل تنويعا لعمل تجمع يضم 41 منظمة دولية كبرى، و500 خبير، و91

بلدا. وقد أفضت خمس سنوات من المفاوضات إلى صياغة تقرير من 150 صفحة، اعتمدت في إعداده مقارنة تشاركية وشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويعد هذا المعيار طوعيا ولا يمكن الجهات التي تعتمد من الحصول على شهادة تصديق ومطابقة، مما يؤكد الطابع الإرادي الطوعي للمقارنة على أساس المسؤولية المجتمعية، ولا يندرج أيضا في إطار المعيرة أو التقنين، ولكنه يحدد للمنظمات معايير المسؤولية المجتمعية والحكامة والأخلاقيات، استنادا إلى المقومات الثلاثة للتنمية المستدامة وهي المقوم الاجتماعي والاقتصادي والبيئي.

ويقوم إيزو 26000 على سبعة مبادئ عامة، وهي:

- المحاسبة وتقديم الحساب؛
- الشفافية؛
- السلوك الأخلاقي؛
- الاعتراف بمصالح الأطراف المعنية؛
- مبدأ احترام القانون؛
- مراعاة المعايير الدولية للسلوك؛
- احترام حقوق الإنسان.

ويتناول المسؤولية المجتمعية من خلال سبع قضايا محورية:

- حكمة المنظمة؛
- حقوق الإنسان؛
- العلاقات المهنية وظروف العمل؛
- البيئة؛
- نزاهة الممارسات؛
- القضايا المتعلقة بالمستهلكين؛
- الساكنة والتنمية.

مبادرة التقرير الشامل «Global Reporting Initiative»

تهدف منظمة «مبادرة التقرير الشامل» إلى مواكبة المنظمات (المقاولات والحكومات...) في مسعاها إلى التبليغ عن الآثار التي تحدثها أنشطتها على الاستدامة. يتعلق الأمر بمنظمة مستقلة تشتغل في شكل شبكة، وهي تشجع على نشر «تقرير حول المسؤولية المجتمعية للمنظمات»، كأداة هادفة إلى إبراز المكاسب الناتجة عن اعتماد مبدأ الاستدامة وإلى المساهمة في التنمية المستدامة.

وقد وضعت هذه المنظمة، بتعاون مع مجموع الأطراف المعنية والسلطات المسؤولة عن التنظيم والتقنين والأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و«نظام إيزو»، خطوطا توجيهية متعلقة بكل جوانب

التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وجانب الحكامة، وذلك من أجل تسهيل الاستفادة من «التقرير حول المسؤولية المجتمعية للمنظمات».

ويمكن لكل المنظمات، التي ترغب في قياس أدائها الشامل والأشواط التي قطعتها في الوفاء بالتزاماتها في مجال التنمية المستدامة، الاستفادة من المؤشرات الموضوعة رهن إشارة مختلف بلدان العالم التي حددتها منظمة «مبادرة التقرير الشامل».

ومن بين 250 مقالة الأكثر أهمية في العالم، 93 في المائة تُصدر تقريراً حول المسؤولية المجتمعية، و82 في المائة منها تنجزه على أساس مؤشرات منظمة «مبادرة التقرير الشامل». وقد قَدِّمَتْ هذه الأخيرة سنة 2014 النسخة الرابعة من إطارها المرجعي.

• مبادئ الاستثمار المسؤول التي وضعتها الأمم المتحدة

حددت الأمم المتحدة ستة مبادئ للاستثمار المسؤول، وكل مبدأ منها يرتبط بالأفعال الممكن إنجازها في مجال المسؤولية البيئية والاجتماعية وفي مجال الحكامة:

- التحليل واتخاذ القرار في مجال الاستثمار
- دعم عملية إعداد الأدوات ومناهج القياس والتحليل
- تشجيع البحث الجامعي ومختلف الأبحاث في هذا المجال
- مراعاة المبادئ في السياسات والممارسات
- إعداد سياسة في مجال الأعمال المنجزة ونشرها على العموم
- تنفيذ مقاربات معبرة عن الالتزام بالمبادئ
- نشر المعلومات
- المطالبة بإصدار تقارير خاضعة للمعايير
- المطالبة بمعلومات حول تبني/احترام المعايير
- القبول بالمبادئ وتطبيقها
- دعم إعداد أدوات للتحليل المقارن
- دعم تطور القوانين والسياسات
- المشاركة في تطبيق المبادئ
- المعالجة المشتركة للقضايا الجديدة المناسبة
- إطلاق مبادرات للتعاون أو دعمها
- الإعداد الفردي للنتائج في مجال التطبيق
- تحديد الأنشطة المنجزة كمستثمر نشيط
- تقديم الحساب عن التطور المتحقق و/أو المنجزات.

II • تشخيص واقع المسؤولية المجتمعية للمنظمات في المغرب

يمثل مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، انطلاقاً من عدة اعتبارات، رافعة أساسية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام. ولئن كانت التحديات السوسيو-اقتصادية الخاصة بالسياق المغربي قد تمثل، بدرجات متفاوتة، عقبات أمام تطوير مثل هذه المقاربة التي تساعد على تحقيق نمو مُدمج، فإن هناك في المقابل مجموعة من المكاسب المؤسساتية والاستراتيجية والعملية في مجال التنمية المستدامة التي تعبر بوضوح عن التزام المغرب الراسخ للمضي قُدماً في هذا المسار.

1 - بعض عناصر السياق

1.1 - مكاسب مؤسساتية والتزامات مهيكلّة

أ. التزامات دولية صادقة عليها المغرب

وقّع المغرب على الميثاقين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الاتفاقيات المتعلقة بالقضاء على كل أشكال التمييز ضد النساء، وحقوق العمال المهاجرين وأعضاء عائلاتهم، واتفاقية حقوق الطفل، وعلى البروتوكولين الاختياريين المرتبطين بها، وعلى اتفاقيتي لاهاي وجنيف حول القانون الدولي الإنساني.

وفي سنة 2000 وقّع المغرب على قانون روما الأساسي الذي أُحدثت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية. ووقّع أيضاً سنة 2007 على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ضد كل أشكال الاختفاء القسري، وفي مارس 2007، وقع على الاتفاقية الدولية حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. وصادق على 48 اتفاقية دولية متعلقة بالشغل، من بينها الاتفاقيات الأساسية الصادرة عن منظمة العمل الدولية.

ووقّع المغرب وصادق على الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالتنمية المستدامة. وترتبط كلها بالجانب البيئي والاجتماعي والاقتصادي والمعياري. ونستعرض فيما يلي الالتزامات التي تعهد بها المغرب تجاه الهيئات الدولية، كدليل ملموس على المبادرات التي يقوم بها بلدنا لفائدة التنمية المستدامة.

هكذا، في إطار التزام المغرب في المجال البيئي، وقعت الحكومة وصادقت على عدة اتفاقيات دولية، ومن أهمها:

- اتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط ضد التلوث (صدرت سنة 1976 وتم تعديلها سنة 1995)؛
- اتفاقية ماربول للوقاية من التلوث الناتج عن البواخر (1973)؛
- اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق البحر (صدرت سنة 1982 وتمت المصادقة عليها من طرف المغرب سنة 2007)؛

- اتفاقية بروكسيل حول المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الهيدروكربونات (1991)؛
- اتفاقية جنيف حول حماية طبقة الأوزون (1985)؛
- اتفاقية ريو حول التنوع الحيوي (1992)؛
- اتفاقية باريس حول محاربة التصحر (1994)؛
- اتفاقية بازل حول مراقبة نقل النفايات الخطرة بين الحدود والتخلص منها (صادق عليها المغرب سنة 1995).

• منظمة العمل الدولية

صادق المغرب على سبعة من المعايير الثمانية لمنظمة العمل الدولية. ومع ذلك، يتعين عليه اعتماد تدابير في كل المجالات، سواء على مستوى النصوص القانونية أو في الممارسة، من أجل الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها، ففي المجال النقابي مثلاً، الملاحظ أن مسألة حماية ممثلي العمال غير واردة في مدونة الشغل الجديدة، رغم التوصية عليها في الاتفاقية رقم 135 لمنظمة العمل الدولية، ورغم الالتزام الرسمي من الحكومة بالمصادقة على هذه الاتفاقية. وللتذكير، فقد صادق المغرب أيضاً على 62 اتفاقية دولية في المجال الاجتماعي⁶.

• أهداف التنمية المستدامة

التزم المغرب باتخاذ التدابير اللازمة من أجل بلوغ هذه الأهداف، وهو يسعى إلى إعداد تقرير وتقديمه في يوليو 2016 إلى الأمم المتحدة حول الآليات الواجب وضعها من أجل تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة.

وتختلف أهداف التنمية المستدامة بطبيعتها عن الأهداف الإنمائية للألفية، إذ إنها تقوم على مبادئ الترابط وبالشمولية والأفقية والمسؤولية.

ومن أجل إنجاح عملية تفعيل هذه الأهداف، على المغرب أن يحرص على تحقيق التثاقب مع الأولويات الوطنية، ومع السياسات العمومية من أجل تجسيد مبدأ الترابط الذي يحكم العلاقة بين تلك الأهداف السبعة عشر. وفي هذا الصدد، يدعو الخبراء والمختصون إلى اعتماد مقاربة ترابية متعددة الأبعاد، تتخرط فيها كل الأطراف المعنية، كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرهما.

ب. المبادئ التوجيهية الدولية الإرادية

• المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالمقاولات وبحقوق الإنسان

انطلاقاً من الإطار المعياري لحقوق الإنسان في المقابلة، واعتباراً للأدوار الهامة للهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، أطلق المجلس الوطني لحقوق الإنسان مجموعة من الأعمال للنهوض بالمبادئ التوجيهية للأمم

6 - الاتفاقية 29 حول العمل القسري (1930)، الاتفاقية 98 حول حق تنظيم النقابات الجماعية (1949)، الاتفاقية 100 حول المساواة في الأجور (1951)، الاتفاقية 105 حول إلغاء العمل القسري (1957)، الاتفاقية 111 المتعلقة بالتمييز (1958)، الاتفاقية 138 حول الحد الأدنى للسنة (1973)، الاتفاقية 182 حول أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999)، اتفاقية رقم 87 لم يُصادق عليها حول الحرية النقابية وحماية الحق النقابي.

المتحدة. وفي هذا الصدد، نظّم ندوة دولية بالرباط بدعم من الجمعية الفرانكفونية للجان الدولية لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للفرانكفونية سنة 2008، في إطار الانفتاح على مختلف الأطراف المعنية بمسألة احترام حقوق الإنسان داخل المقابولة.

وواصل المجلس نفس التوجّه سنة 2011 بصياغة تقرير حول المداخل الممكنة لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحقوق الإنسان في المقابولة وحمايتها.

وقد أعطى أيضاً، سنة 2012، بتعاون مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وبمشاركة كل الأطراف المعنية من القطاعين العام والخاص، الانطلاقة لحوار متعدد الأطراف، تُوجّ سنة 2013 بتنظيم ندوة في موضوع «حقوق الإنسان والمقابولة في المغرب»، بحضور 200 مشارك يمثلون الحكومة والمقابولة والمجتمع المدني والنقابات ومؤسسات الحكامة.

وطبقا لتوصيات هذه الندوة، طوّر المجلس الوطني لحقوق الإنسان استراتيجية تتمحور حول ثلاثة مقومات تبني عليها المبادئ التوجيهية للمقابولة وحقوق الإنسان المصادق عليها في يونيو 2011:

- حماية الدولة لحقوق الإنسان في المقابولة؛
- احترام المقابولة لحقوق الإنسان؛
- الولوج إلى مسطرة الطعن في حالات انتهاك حقوق الإنسان في علاقة بالمقابولة.

• المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

رغم إنشاء نقطة اتصال حكومية من أجل الأخذ بعين الاعتبار هذه المبادئ التوجيهية، وتحفيز الحكومة للمقاولات والقطاعات الوزارية من أجل اتباع توجيهات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (مذكرة رئيس الحكومة في شتبر 2014)، لم يُسجّل أي تقدّم في هذا الاتجاه.

• الميثاق العالمي

انتهت أعمال مشروع الميثاق العالمي للأمم المتحدة في 28 ماي 2009، بتنظيم ندوة وطنية مكنت من تقييم ما تم إنجازه في إطار هذا المشروع الذي انطلق في شهر غشت 2005.

وهناك اليوم 46 منظمة مغربية منخرطة في الميثاق العالمي، منها:

- 14 منظمة نشيطة؛
- 12 منظمة لم يتمّ تقديم قانونها الأساسي؛
- 20 انخرطت تم إلغاؤه بسبب عدم تقديم القانون الأساسي (منها حالة إلغاء واحدة بسبب الاندماج أو الاقتناء).

ج. الإطار الدستوري والتشريعي والطوعي بالمغرب

شجع جلالة الملك محمد السادس المقاولات والمستثمرين على إدماج أهداف ومؤشرات المسؤولية المجتمعية، في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالصخيرات سنة 2005: «إننا نتابع ببالغ الاهتمام تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة. وان المغرب بفضل ما لديه من إطار تشريعي واختيارات سياسية واجتماعية ليطمح إلى أن يكون شريكا للمستثمرين المسؤولين اجتماعيا وأن يمثل وجهة جاذبة تعتمد المعايير الاجتماعية والبيئية ومستلزمات الحكامة الأكثر تقدما [...] إن المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين لا تنفصل عن المسؤولية الاجتماعية للمقاولات لأنها شرطها ووسيلة تجسيدها. وفي هذا الصدد فإننا ننوّه بالمقاولات المغربية التي انخرطت تلقائيا في هذا التوجه الإيجابي...»

يشدد الخطاب الملكي السامي الهادف إلى إرساء أسس سياسة وإطار شامل يحدد مسار التنمية المستدامة بالمغرب على ضرورة رفع تحديات النمو الداخلي، ضمن مقاربة نسقية تتضافر ضمنها جهود كل الفاعلين من أجل تحقيق تنمية مسؤولة تبني على التعاون، ومن دونها لا يمكن للأعمال المنجزة ضمن اقتصاد مدمج أن تحقق أي مكاسب وآثار إيجابية في محيطها الخارجي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكاما التنمية المستدامة وطيدة الصلة بالحكاما الديمقراطية. وانطلاقا من هذا المنظور، وتحقيقا لهذه الغاية، تم إطلاق العديد من الإصلاحات من أجل ترسيخ التوجه الديمقراطي بالمغرب.

ولا يخفى أن الانخراط في مسار التنمية المستدامة يؤدي إلى الحد من الفوارق الاجتماعية وإلى حماية التنوع الحيوي ومحاربة التصحر والتقليص من آثار التغيرات المناخية. ويعيش المغرب اليوم في ظرفية تضعه أمام مجموعة من التحديات، ومن أهمها التبعية الطاقية وتقلبات أسواق المواد الأولية (الطاقية والغذائية). وفي مواجهة هذه التحديات، تم خلال العقدين الأخيرين إطلاق إصلاحات طموحة لتحقيق التقدم والازدهار المنشودين في المستقبل. ولن يتم ذلك، إلا بتوفير شرط لازم يتمثل في إرساء أسس سياسة تنموية مستدامة تتخرط فيها كل الأطراف، وتعزز بالوسائل والأدوات الموضوعة في خدمة مختلف الفاعلين الاقتصاديين والأطراف المعنية.

• الدستور الجديد لسنة 2011، الأساس المتين

يجد هذا التوجه نحو التنمية المستدامة تجسيده في الدستور الذي يوفر للمغرب الأدوات والآليات المؤسساتية والمالية والقانونية التي مكنته من تفعيل سياسات مسؤولة بكيفية ناجعة وفعالة⁷.

ولا تعني التنمية المستدامة مجرد وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي، بل إن الأمر يتعلق بمشروع مجتمعي يبني على نموذج تنموي «ديمقراطي ومتسق». وتتجسد الإرادة الملكية الراسخة لإطلاق دينامية تنموية مستدامة في استخدام جلالاته مُصْطَلَحِي «النمو الأخضر» و«التنمية المشتركة». وتصدق نفس السمات على هذا النموذج الجديد «الذي أردناه مغربيا متميزا عماده تنمية متناسقة، مرتكزة على نمو اقتصادي

7 - المواد 10 و12 و14 و31 و32 و33 و35 و71 و135 و143 و152، انظر الملاحق.

متسارع، يعزز التضامن الاجتماعي، وقوامه تنمية مستدامة، تراعي مستلزمات الحفاظ على البيئة ومنهج الحكامة الجيدة»⁸.

وإضافة إلى التوفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية وتوفير شروط العيش الكريم وسلامة البيئة، فإن الدستور يكرس فعلا الحق في التنمية المستدامة، مع توسيع هامش تحرك الفاعلين المخرطين في مسارها. وبإقرار هذا الحق، تضع الدولة المغربية شروط التمتع بالحق في التربية والتعليم والسكن والعمل. وتعمل الدولة أيضا على تحديد مسؤولية كل طرف بوضوح، وخاصة مسؤولية الدولة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني.

ويرتقي الدستور بالحكامة الجيدة ليجعل منها مبدأ أساسيا في بناء مؤسسات الدولة الحديثة وتعزيزها، وينهض ب«مبادئ سمو القانون والشفافية والإنصاف والمسؤولية ومحاربة الفساد والأخلاقيات ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهي مبادئ منسجمة كل الانسجام مع مبادئ التنمية المستدامة»⁹.

ومع ذلك، إذا كانت الحكامة الجيدة تتجلى بوضوح على مستوى النصوص، وعلى مستوى التزامات المملكة، فمن الملاحظ أن إقرارها الفعلي يتطلب تغييرا هاما في العقلية والهيكل التنظيمية.

• الإطار الوطني القانوني

توجد العديد من الآليات والأدوات التي تعزز إرادة المغرب لإدماج بعد المسؤولية المجتمعية في نموذج التنمية. وتتضمن المنظومة القانونية المغربية مجموعة من التدابير القانونية التحفيزية المتضمنة في نصوص قانونية تمت المصادقة عليها أو في نصوص قانونية أخرى قيد الإعداد أو المصادقة. وسنستعرض فيما يلي الأسس والمبادئ المتضمنة في هذه المنظومة القانونية، والتي تدل على وجود إرادة حقيقية لتطوير المقاربات القائمة على المسؤولية المجتمعية في بلادنا.

ولا بأس أن نذكر هنا أن الحديث عن إدماج مبادئ الاستدامة في المغرب في السياسات العمومية والاستراتيجيات ليس المقصود منه التركيز فقط على الأبعاد البيئية بحصر المعنى، بل يمتد ليشمل على وجه الخصوص حقوق الإنسان الأساسية والقيم ومبادئ الحكامة الجيدة.

وضمن هذا المنظور، وتماشيا مع فصول الدستور المتعلقة بالتنمية المستدامة، المشار إليها آنفا، والترسانة التشريعية المتعلقة بحماية البيئة، والموارد الطبيعية، والنظم الإيكولوجية، تم إعداد الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة 2010، والذي اعتمد كقانون-إطار رقم 99.12، وصادق عليه البرلمان سنة 2014¹⁰. وطبقا لأحكامه، أعدت الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة على أساس عملية تشاور واسعة مع مجموع الأطراف المعنية، من قطاع عام وفاعلين خواص ومجتمع مدني. والملاحظ في هذا الصدد أن الحكومة لم تصادق مع ذلك رسميا، إلى حدود اليوم، على هذه الاستراتيجية التي تدل على رغبة سياسية أكيدة لتسريع عملية تفعيل المقاربات القائمة على أساس التنمية المستدامة.

8 - خطاب العرش بتاريخ 2010-07-30.

9 - المدونة المغربية للممارسات الجيدة في مجال حكامة المقاولات والمؤسسات العمومية.

10 - تم نشره في الجريدة الرسمية في 20 مارس 2014.

وتبني الاستراتيجية المذكورة على أربعة مبادئ، وهي التوافق مع الممارسات الدولية الجيدة، والتوافق مع مبادئ القانون-الإطار رقم 99.12، والتزام الأطراف ببلوغ الأهداف المشتركة الكفيلة بالاستجابة للرهانات المرتبطة بمجال التنمية المستدامة، والبعد الإجرائي لهذه الاستراتيجية القائمة على إجراءات ملموسة ومؤشرات للتتبع. من الواضح أن هذه الاستراتيجية تأتي في نفس سياق الدينامية العامة للتنمية البشرية التي يعرفها المغرب والمبادرات المتخذة في مجال محاربة الفقر.

وقد تعززت المنظومة القانونية المغربية بنصوص تستهدف تحسين الجانب الاجتماعي، ومنها القانون رقم 19.12 المتعلق بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، والقانون المتعلق بتشغيل الأطفال وأيضاً مشروع القانون حول هيئة المناصفة ومحاربة أشكال التمييز.

وفي نفس الإطار، التزم المغرب بالمساهمة في الجهود الدولية المبذولة في مجال الحد من آثار التغيرات المناخية. وبفضل التطور القانوني والمؤسسي الذي عرفه بلادنا، ظهرت إلى الوجود مجموعة من المشاريع الطموحة التي تجسد ذلك الالتزام، ومنها استراتيجية الانتقال الطاقي التي تهدف إلى رفع نسبة مساهمة الطاقات المتجددة في إنتاج الكهرباء إلى 52 في المائة، في أفق 2030، والتقليص من نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة إلى حدود 32 في المائة.

وقد حظيت الجهود التي يبذلها المغرب في هذا المجال بالاعتراف على المستوى الدولي، حيث تقدم ترتيب المغرب في التصنيف الأخير لمؤسسة «الأداء في مجال التغيرات المناخية Climate Change Performance»، منتقلا من الرتبة 15 إلى الرتبة 9، وأُسند إليه أيضا شرف تنظيم المؤتمر الثاني والعشرين للأمم المتحدة حول تغير المناخ «كوب 22»، الذي ستحتضنه مدينة مراكش في شهر نونبر 2016.

وجسد المغرب مؤخرا التزامه لفائدة حماية البيئة بصور القانون رقم 77.15 القاضي بمنع الأكياس البلاستيكية بالمغرب.

• الإطار الطوعي

مرجعية الميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

أعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2011 إطارا مرجعياً للمعايير والأهداف، من أجل التشجيع على إبرام عقود شراكات تؤسس لميثاق اجتماعي منفتح على المستقبل. ويهدف هذا الميثاق إلى تعزيز الديمقراطية الفعلية المسنودة بالتنمية البشرية المستدامة، يشكل فيها التماسك الاجتماعي حجر الزاوية لاستدامة أي سياسة تنموية. وضمن هذا المنظور، يسعى الميثاق إلى تعزيز التنمية الاجتماعية من خلال وضع قواعد «لا تحول دون المبادرة الاقتصادية وتساعد على خلق الثروات في مجتمع صناعي يقدّر العمل المنتج حقّ قدره ويكافئ على المجازفة والاستحقاق والجهود المبذولة»¹¹.

وتتمحور مقتضيات الميثاق الاجتماعي حول الجوانب الآتية:

- الولوج إلى الخدمات الأساسية والرفاه الاجتماعي؛
- المعارف والتكوين والتنمية الثقافية؛

- الإدماج والتضامن؛
- الحوار الاجتماعي والحوار المدني والشراكات المبتكرة؛
- حماية البيئة؛
- الحكامة المسؤولة والتنمية والأمن الاقتصادي والديمقراطية الاجتماعية.

مدونة الممارسات الجيدة في مجال حكامه المقاولات والمؤسسات العمومية

حسب مدونة الممارسات الجيدة في مجال حكامه المقاولات والمؤسسات العمومية، الذي أُعدَّ وأُصدِرَ في مارس 2008 من طرف اللجنة الوطنية لحكامه المقاولات، فإن الممارسات الجيدة في مجال الحكامة تكتسي أهمية بالغة من أجل:

- ترسيخ ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة؛
- تعزيز مناخ الثقة مع الأطراف المعنية؛
- استقطاب الاستثمار الوطني والأجنبي وتسهيل ولوج المقاولات والمؤسسات العمومية إلى الرساميل؛
- النهوض بقيم الشفافية والإعلام والتواصل؛
- تحسين شروط استمرار المقولة والمؤسسة وأدائها وجودة الخدمات؛
- المساهمة في تنمية نسيج اقتصادي تنافسي¹².

وقد أعدت اللجنة المذكورة أيضا وأصدرت الملاحق الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وبمؤسسات القروض، على التوالي في دجنبر 2008 وأبريل 2010.

علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات للاتحاد العام لمقاولات المغرب

إن ميثاق المسؤولية الاجتماعية للمقاولات والعلامة المرتبطة به، الذي أعده الاتحاد العام لمقاولات المغرب سنة 2006 يمثل أول خطوة في مسار اعتماد المفهوم الشامل لمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات في المغرب. وإلى حدود اليوم، نالت 75 مقولة هذه العلامة التي تعني «اعترافا رسميا باحترام المقاولات للالتزامات الملقاة على عاتقها، وبالدفء عن المبادئ الكونية للمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة والنهوض بها في أنشطتها الاقتصادية وعلاقاتها الاجتماعية وعموما في إسهامها في خلق القيمة»¹³. وتستمد هذه العلامة مبادئها من معيار إيزو 26000، وتُمنح لمدة ثلاث سنوات لكل مقولة مستقرة بالمغرب، عضو في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، من دون تمييز على أساس الحجم والقطاع والمنتجات والخدمات. وعلى كل مقولة ترشح نفسها للحصول على هذه العلامة أن تقبل الخضوع لتقييم على يد خبير خارجي مستقل معتمد من طرف الاتحاد العام لمقاولات المغرب. ويهدف هذا التقييم إلى التأكد من أن طرق تدبير المقولة المرشحة للعلامة تتوافق مع الالتزامات التي يحددها الميثاق العام للمسؤولية

12 - المدونة المغربية للممارسات الجيدة في مجال حكامه المقاولات والمؤسسات العمومية.

الاجتماعية للاتحاد العام لمقاوالات المغرب. وعلى المقاولة المعنية أن تقدم، على الخصوص، أدلة ملموسة على عدم خرق الالتزامات القانونية التي ينص عليها هذا الميثاق.

إضافة إلى ذلك، أنشأ الاتحاد العام لمقاوالات المغرب في فبراير 2011، بمبادرة من اللجنة الخاصة بعلامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة «نادي المقاوالات الحائزة على علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة» الذي يهدف إلى توفير فضاء للقاء وتبادل الآراء والأفكار بين المقاوالات الحائزة على هذه العلامة، والاستفادة من تجارب بعضها البعض، وإتاحة الفرصة للمقاوالات الأعضاء للنقاش حول آخر الاجتهادات وطنيا ودوليا حول هذا الموضوع والتطور الذي عرفه مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة.

وتلتزم المقاوالات أعضاء النادي بما يلي:

- المشاركة وطنياً في جهود الضغط والتأثير لفائدة العلامة والمقاوالات الحائزة عليها، وفي أعمال تواصلية واسعة النطاق؛
- النهوض بعلامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة في أوساط المقاوالات على المستوى المحلي والجهوي؛
- التعريف على المستوى الدولي بعلامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة التي أطلقها الاتحاد العام لمقاوالات المغرب من خلال اعتماد ميثاق المسؤولية الاجتماعية للمقاولة وإنشاء العلامة؛
- تنظيم ملتقى سنوي للتعريف بأنشطة النادي وضمان إشعاعه؛
- الاطلاع على التجارب الدولية والممارسات الجيدة على المستوى الدولي والعمل على نشرها وتعميمها؛
- المشاركة في نقاشات النادي واجتماعاته؛
- خلق ثقافة وأدبيات مشتركة حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولة وعلامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة للاتحاد العام لمقاوالات المغرب.

2.1 - هشاشات هيكلية اقتصادية واجتماعية

• السياق العام

في ظرفية عالمية يطبعها التوتر، وتواجه فيها مختلف الدول صعوبات اقتصادية حادة، يضاعف المغرب جهوده لإنجاح انتقاله الاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي والديمقراطي. ويبرز المغرب باستقرار يجعله بمنأى من الصدمات التي عاشتها جل بلدان المنطقة ويساعده أيضا على جلب الاستثمارات الأجنبية، مع تطوير استراتيجية اقتصادية قائمة على الانفتاح على بلدان جنوب الصحراء وعلى تعزيز الشراكات معها. إضافة إلى ذلك، فإن المغرب يعمل على إطلاق أوراش ضخمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من خلال مخططاته القطاعية وإصلاحاته المؤسساتية الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية والحكامة الجيدة. ولئن كان مسار التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات، كخيار يقوم على تغيير النموذج الاقتصادي المعتمد ويتطلب بالتالي وضع إطار تنظيمي مواكب، يصطدم بتحديات كبرى، فإنه في نفس الوقت يتيح فرصة تحقيق نمو مغاير يبني على نموذج اقتصادي جديد.

ورغم الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يجتازها العالم، المتميزة بتقلبات كبرى في أسعار المواد الأولية، وبارتفاع حدة التنافس بين القوى الاقتصادية الكبرى، فقد تمكن المغرب من تحقيق نسب نمو متفاوتة، تظل مُرضية على وجه العموم، حيث بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام 3.4 في المائة سنة 2012، و4.5 سنة 2013¹⁴، وهي نسبة انخفضت إلى 2.4 في المائة سنة 2014، لترتفع بعدها إلى 4.3 في المائة سنة 2015¹⁵. ومع ذلك، إذا كانت التوازنات الماكرو-اقتصادية تحافظ على استقرارها، فإن الاقتصاد المغربي يواجه عجزا هيكليا يعوق تنميته، إذ ما زال من الصعب تقليص العجز العمومي وعجز ميزان الأداءات، رغم تحسن هذا الأخير تحسنا طفيفا بسبب انخفاض كلفة فاتورة الطاقة سنة 2015¹⁶. ونفس التوجه يُلاحظ على مستوى حجم الصادرات الذي يظل دون حجم الواردات، مما يفاقم من عجز ميزان الحسابات الجارية للمغرب. هذا إضافة إلى وجود اختلالات على مستوى العرض القابل للتصدير، بسبب المستوى الضعيف لتحويل المنتجات المصنّعة، وضعفها من الناحية التكنولوجية، وانعدام التنوع في المنتجات، كما أن التأثير الكبير بتقلبات المواد الأولية وبحجم التحويلات من العملة الصعبة يشكلان متغيرين يتعين أخذهما أيضا بعين الاعتبار. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن حجم تحويلات المغاربة من العملة يعرف انخفاضا مطّردا منذ سنة 2012.

ويعيش الاقتصاد المغربي على إيقاع اختلالات ماكرو-اقتصادية متفاقمة، سواء على مستوى الميزانية أو على مستوى ميزان الأداءات، مع تراجع تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد المغربي في علاقة بتقديرات سعر الصرف الحقيقي، وارتفاع كلفة كتلة الأجور، ونسبة بطالة متزايدة. وتُعزى نسبة النمو الإيجابي الذي عرفه المغرب خلال العشرية الأخيرة أساسا إلى ارتفاع الطلب الداخلي والحجم الكبير من الاستثمارات العمومية.

وعلى المستوى الاجتماعي، تظل مظاهر الهشاشة الهيكلية حاضرة بقوة، رغم الاستراتيجيات الإرادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتأهيل. وكما تذكر بذلك مرجعية الميثاق الاجتماعي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي سنة 2011، فإن المجتمع المغربي، بتاريخه العريق والغني بقيم التضامن والتآزر والتعاطف، قد أصبح يُنظر إليه من طرف العديد من الأطراف المعنية كمجتمع تسود فيه الفوارق ولا يشجع كثيرا على الاندماج. تدل على ذلك التصنيفات الدولية التي تشير، رغم ما قد يُقال عن قصورها المنهجي والنقائص التي تعترى مؤشرات قياس الرفاه الاجتماعي، إلى وجود فوارق هامة في الولوج إلى الخدمات الأساسية.

وتتجلى هذه الفوارق أيضا على مستوى الجهات، حيث إن أربع جهات من الجهات الاثنى عشر تساهم بنسبة 65 في المائة في الناتج الداخلي الخام كما أن الديناميات المولدة للقيمة وفرص الشغل متركزة في المحور الأطلسي. وهناك أيضا فوارق على مستوى الدخل والولوج إلى العلاجات والتربية والتعليم وبين الوسطين القروي والحضري وبين النساء والرجال. وقد انتقلت نسبة الفقر النسبي من 21 في المائة سنة 1985 إلى 9 في المائة سنة 2007، وهي نسبة تؤشر إلى وجود تحسّن نسبي، رغم أن الفقر يظل حاضرا

بقوة في الوسط القروي. إضافة إلى ذلك، تعرف المدن المغربية نموًا مطردًا دون أن يواكب ذلك تطوير المرافق الحضرية التي تظل عاجزة إلى حد كبير عن تلبية الحاجيات الأساسية للسكان. وتبلغ نسبة البطالة 9 في المائة في المتوسط. وهي تمس أكثر فئة الشباب حاملي الشهادات. ويتميز مجال التشغيل بضعف في مؤهلات الموارد البشرية وبسيادة الاقتصاد غير المنظم، كما أن وضعية صناديق التقاعد أصبحت تبعث على القلق، حيث إنها من المنتظر أن تسجل عجزًا قد يصل إلى 4 في المائة من الناتج الداخلي الخام في 2014، إذا لم يتم التعجيل بإصلاح هذا النظام. فضلًا عن ذلك، فإن حجم الغلاف المالي المخصص لصندوق المقاصة بلغ 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام، لهذا يتعين إعادة النظر في طريقة اشتغاله، وتقديم الدعم المباشر للسكان المعوزة عوض اعتماد نظام دعم تستفيد منه مختلف الفئات الاجتماعية.

في مجال الحماية الاجتماعية، وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فإن 10 في المائة فقط من ساكنة المغرب تستفيد من تغطية التقاعد، و56.5 في المائة من الساكنة لا تتوفر على تغطية نظام التأمين عن المرض، على الرغم من أن عدد المستفيدين من نظام التأمين عن المرض، في القطاعين الخاص والعام، وعدد المستفيدين من نظام التغطية الصحية «راميد» يسجل ارتفاعًا متزايدًا وهامًا. كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن الوضعية التي يعرفها الاقتصاد غير المنظم تزيد من استفحال هذا الوضع. وبالتالي، تدل هذه الحقائق على أن المغرب لا زال يجد صعوبة في احتواء مختلف أشكال القصور الاجتماعي. وإذا كانت البرامج ذات الصبغة الاجتماعية تمتص جزءًا كبيرًا من الميزانية العامة للدولة، فإنها لم تتجح في بلوغ مستوى النجاعة المأمول. وفي ضوء هذه الثغرة الكبرى، يظل نشر وتعميم المسؤولية المجتمعية للمنظمات يعاني من إكراهات بنيوية.

ومن شأن هذه العقبات الكبرى أن تحول دون تحقيق النمو المدمج المنشود وبلوغ الأهداف المتوخاة من مختلف استراتيجيات التنمية المستدامة، مما يرفع من حجم التحديات التنموية التي تواجهها بلادنا. ويلاحظ أيضًا وجود تناقض صارخ بين التطور الكبير الذي تعرفه بعض القطاعات الاقتصادية من جهة، واستمرار الفوارق الاجتماعية والجغرافية من جهة ثانية، كما أن تدهور الموارد الطبيعية، رغم الجهود المبذولة لحمايتها، يمثل رهانا هامًا ينبغي أخذه في الاعتبار.

• التحديات السوسيو-اقتصادية والتنمية المستدامة

لن يفوت الباحث أن يلاحظ وجود ترابط بين مظاهر الهشاشة السوسيو-اقتصادية وتطور استراتيجيات التنمية المستدامة والنمو المدمج وتعزيزها، ذلك أن إرساء أسس التنمية المستدامة يقتضي امتصاص العجز الهيكلي السوسيو-اقتصادي. والحق أن استراتيجيات التنمية، المتجسدة في الأوراش الكبرى المهيكلة والإصلاحات العديدة التي انخرط فيها المغرب والسياسات القطاعية الإرادية، تعرف تطورًا ملحوظًا، أصبحت آثاره الإيجابية بادية للعيان، كما هو الحال على وجه الخصوص مع البنيات التحتية الكبرى في مجال النقل (الطرق السيارة والمطارات والموانئ)، والمخططات الوطنية التي تم تنفيذها مؤخرًا، ببعدها المستدام المتفاوت بين هذا القطاع وذاك. وتبرز هنا قطاعات الفلاحة والصناعة والتجارة باعتبارها القطاعات الأساسية المؤلدة لفرص الشغل، كما أن آثارها الاجتماعية بالغة الأهمية، وفي المقابل، هناك قطاعات كالطاقة والمعادن تتطلب رساميل كبرى واستثمارات ضخمة من أجل ضمان استدامتها.

وعلى المستوى البيئي، فإن تفعيل سياسات النهوض بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية وتعزيز الأطر المؤسسية والتنظيمية وإطلاق برامج مختلفة مرتبطة بسياسة التأهيل البيئي¹⁷، هي الشرط الأساسي والمدخل الضروري لإرساء إطار مساعد على تحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن الثغرات الهيكلية قد تعوق الأجرأة الناجعة والفعّالة للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، على اعتبار أن هذه المقاربة تتميز بطابعها الشامل والنّسقي. ولا نزعم هنا عرض كل الجوانب واستيفاء كل العناصر، وسنكتفي بتقديم بعض الأمثلة التي تقربنا من رهانات الاستدامة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المرتبطة بالحكامة.

الجانب الاقتصادي	الجانب الاجتماعي	الجانب البيئي	الجانب المرتبط بالحكامة
ضمان الفصل بين نمو القطاع والضغوط الممارسة على الموارد	تعزيز الحماية الاجتماعية ومحاربة الفقر والإنصاف بين الجنسين	تقييم الضغوط الممارسة على التربة وتحمري اليقظة فيما يخص المواد المضافة للتربة	تعزيز المقاربة الترابية والتفعيل الجهوي لمخطط المغرب الأخضر
تعزيز التنافسية في مجال المهن العالمية المحددة من أجل توفير مزايا تنافسية مستدامة	ضمان التوافق بين الحاجيات والعرض المتوفر من التكوينات	إعداد مخطط للقضاء على التلوث الصناعي	الاستفادة من المقاربة التتموية على أساس المنصات الصناعية المندمجة من أجل تطوير مفاهيم مستدامة
التقليص من الاستهلاك ومن نسبة الطاقة المستهلكة قياسا إلى الناتج الداخلي الخام	تحسين الولوج إلى وسائل النقل العمومي في التجمعات السكنية الحضرية ومدن الصفيح	تشجيع وسائل النقل النظيف	التسريع بوضع مخططات للنقل الحضري

2 - تشخيص واقع المسؤولية المجتمعية في المنظمات المغربية

أ. السياق العام

كشفت مختلف جلسات الإنصات بارتياح مستوى الوعي العامّ والرّاسخ من طرف سائر المنظمات، وأهمية إدماج هذا المفهوم في مجال أنشطتها وسياساتها التتمويّة.

17 - الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، والبرنامج الوطني للتطهير السائل، والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية، وإنشاء المركز الوطني للإنتاج النظيف.

غير أن هذا الوعي، وتصريفه في شكل مخططات أعمال، يختلف من منظمة إلى أخرى. وبالتالي، فإنَّ أحسن الممارسات هي التي تقدّمها مقاولات القطاع الخاص الإنتاجية؛ وهي ممارسات تغطي في الوقت نفسه الجوانب المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، والحكمة، وتقديم التقارير - على الرغم من عدم ملاءمتها دائماً للمعايير الدوائية -، والأدوات الخاصّة بالتدبير والسلوك كالمؤسّسات والجمعيات، فضلاً عن أهمية إشراك الأطراف المعنية. وفي هذا السياق، فإنَّ المنظمات المعنية أكثر، بحكم الضرورة، هي المنظمات التي توجد أعمالها في صلب الموارد الطبيعية (الزراعة، الأراضي، الغابات النظم الإيكولوجية الطبيعية، المناجم) أو التي تقوم بتدبير الخدمات الأساسية.

كما أنّ القطاع المالي الخاص، من جانبه، قام بخطوات مشجّعة. غير أنّ نطاق تدخله لا يسمح له بلعب دوره كاملاً في تعميم الممارسات الجيدة المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية على مجموع سلسلة قيمته. وبالفعل، فإنَّ المسؤولية المجتمعية في هذا القطاع تتوجّه، في المقام الأوّل، نحو موظّفيه وشغيلته، وفي المقام الثاني نحو بعض الأطراف المعنية الخارجية، عبر إجراءات واسعة النطاق، إلاّ أنّها نادراً ما تعتبر كمقياس لمنح القروض. وبالتالي لا يسمح هذا التقييد للأبنك بتتبّع درجة مراعاة مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات ضمن المشاريع التي تموّلها.

ب. تشخيص بناء على مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات

أُنجز هذا التشخيص على أساس خمسة مبادئ كبرى من بين المبادئ الأساسية التي يبنى عليها مفهوم المسؤولية المجتمعية للمنظمات، وهي:

- الحكامة؛
- احترام سلطة القانون؛
- الاعتراف بالأطراف المعنية؛
- الشفافية والسلوك الأخلاقي المسؤول؛
- احترام حقوق الإنسان.

على مستوى الإطار التنظيمي والحكمة

عزز المغرب إطاره القانوني والمؤسّساتي، لينخرط في مسار التنمية المستدامة، وعياً منه بالفوائد والمكاسب الناتجة عن تجديد النماذج الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم على مبادئ الاقتصاد الأخضر الذي يتميز أساساً بنمو مدمج. ومع ذلك، ما زال بلدنا يفتقر إلى حكمة متوافقة مع متطلبات التنمية المستدامة، كي يستوفي هذا المشروع الضخم كل شروط نجاحه.

- انخراط المغرب في الاقتصاد الأخضر: إمكانات قوية تتطلّب تعديلات مواكبة

إن الاقتصاد الأخضر، حسب التعريف الذي يقترحه برنامج الأمم المتحدة للتنمية، هو اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، مع الحد بشكل دال من المخاطر البيئية ومن النقص في الموارد.

ويذكر التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة¹⁸ أن «مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يعوّض مفهوم التنمية المستدامة، ولكنه أصبح من المسلّم به يوماً عن يوم أنّ تحقيق التنمية المستدامة هو تقريبا رهين باعتماد مقارنة اقتصادية ناجحة. والحال أن عقوداً من عمليات خلق ثروات جديدة بانتهاج نموذج الاقتصاد القائم على الطاقة الأحفورية لم يفلح في القضاء على التهميش الاجتماعي ولم يحلّ دون نضوب الموارد. وتظلّ التنمية المستدامة هدفاً حيويًا على المدى البعيد، يتعيّن اعتماد الاقتصاد الأخضر من أجل تحقيقه». بناءً على ما سبق، فإنّ الاقتصاد الأخضر يفرض نفسه، بكلّ أبعاده ومظاهره، كأساس ومنطلق للأوراش الوطنية الجارية والمستقبلية، مع وجوب الإشارة إلى أن هذه المقاربة الجديدة يجب ألا تُطبّق على حساب الأنظمة الطبيعية والاجتماعية.

وقد سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أنّ أشار إلى فرص النمو المستدام والنشغل التي يمكن أن توفرها مجالات الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية والتطهير السائل وتصفية المقذوفات السائلة وتديبر النفايات الصلبة المنزلية. هكذا، تقدّر عدد مناصب الشغل التي قد توفرها هذه المجالات بما يقارب 90 ألف منصب شغل، مما يدل على أهمية الانخراط في هذا النموذج الاقتصادي الجديد. ومع ذلك، فإنّ الكلفة الناتجة على المدى القريب عن إعادة هيكلة الاقتصاد من أجل اعتماد نموذج نمو مدمج ومستدام بالمغرب، هي كلفة باهظة، وتتطلب استثمارات ضخمة في الرأسمال البشري والابتكار والتكنولوجيات الجديدة. وعلى المغرب أخيراً أن يضاعف الجهود على مستوى البصمة البيئية ومؤشرات التنمية البشرية، باعتبارهما متغيرين مترابطين ومتكاملين من أجل تنمية الاقتصاد الأخضر.

ولئن كان الإطار التنظيمي يشكل أرضية مناسبة بما يتضمنه من قواعد ومبادئ تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى النقاط الملاحظة على مستوى الحكامة اللازمة لكسب رهان التنمية المستدامة بكل جوانبها العملية والإجرائية، ذلك أن الأمر يتعلق بمقاربة جماعية يتعين في إطارها تغليب المصلحة العامة على مصلحة كل طرف معنيّ على حدة، علماً أن الآثار الخارجية الإيجابية أو السلبية الناتجة عن أنشطة هذا الطرف أو ذلك من الأطراف المعنية تمتد لتشمل الأنظمة البيئية في شموليتها. علاوة على ذلك، فيما أن الأمر يتعلق بمشروع جماعيّ لخلق القيمة بشكل مشترك، فإن التطور الملاحظ للتنمية المستدامة لا يمضي في اتجاه الإصلاحات الضرورية في مجال الحكامة الجيدة.

- الحكامة ورهانات التنمية المستدامة

توجد من الناحية النظرية علاقة وطيدة بين الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن من الناحية العملية، يوجد اختلاف في تصور مفهوم الحكامة واستيعابه بين مختلف الأطراف المعنية، وإن كان هناك إجماع على أن الحكامة الجيدة هي نمط من التدبير يسهّل معه اتخاذ القرار وإشراك الأطراف المعنية، عن طريق التشاور الذي يعد شرطاً أولياً لتحقيق هذا المبدأ.

ولا بأس أن نذكر بتعريف الأمم المتحدة لمفهوم الحكامة الجيدة التي تعني: «مقاربة تشاركية في تسيير الشؤون العامة وتديبرها، تقوم على تعبئة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين والقطاع العام

18 - 2011, PNU: « Vers une économie verte : Pour un développement durable et une éradication de la pauvreté – Synthèse à l'intention des décideurs ». www.unep.org/greeneconomy

والخاص والمجتمع المدني بهدف ضمان الرفاه المستدام لكل المواطنين». وتجمع كل الأدبيات التي اهتمت بهذا المفهوم على القول بأنه يقوم على المبادئ الأربعة التالية:

- النزاهة وهي قيمة تؤدي إلى الوعي بالمسؤولية عن الموارد وعن الممتلكات العمومية؛
- الشفافية كقيمة لا مناص منها لضمان ولوج الجميع إلى المعلومات الموثوقة والمحيئة مع وجود إمكانية نشر هذه المعلومات وتعميمها؛
- التكامل كالتزام جماعي لضمان المشاركة الواسعة لمجموع فاعلي المجتمع في إعداد وتفعيل السياسات العمومية؛
- الإشراف في المسؤولية وربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل ضمان تدبير معقلن للموارد المادية والبشرية وربط الإنجاز بالأهداف المرسومة.

لقد استعرضنا هذه المبادئ من أجل إبراز أهمية الحكامة الجيدة التي هي الشرط الأساسي لتنمية الاقتصاد والمجتمع، وقد تصلح هذه المبادئ لتأطير نموذج نوعي من حكامه التنمية المستدامة مع الحرص على أن يكون هذا النموذج مستجيبا لمتطلبات الاقتصاد المدمج، وهو النموذج الذي ما زلنا نفتقر إليه في المغرب.

وتجلى أهم العقبات التي تحول دون إقرار حكامه التنمية المستدامة في أنه رغم الالتزامات التي تعهد بها المغرب على المستوى الوطني والدولي، فإن افتقار آليات التقنين والتأطير للتعزيز الكافي يحول دون ضمان التدبير المشترك للموارد الطبيعية أو المادية ولا يضمن أيضا إحداث مجموعة من الآثار الخارجية الإيجابية على المستوى الاجتماعي والبيئي، مما يتطلب مزيدا من التعزيز لهذه الآليات.

ويتضمن القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق للبيئة والتنمية المستدامة الأحكام التنظيمية المتعلقة بهذا المجال، ومع ذلك، فإن بعض القوانين الأساسية في مجال حماية البيئة ينبغي أن تُستكمل أو تُعزز، بل إن من الضروري إنشاء قوانين أخرى لتغطية بعض الجوانب.

ومن جانب آخر، فإن غياب إطار مؤسسي يحدد بوضوح دور كل فاعل واختصاصاته يؤدي إلى الحد من النجاعة. من الضروري إذن تحديد دور كل فاعل بوضوح ومجال تدخله، ذلك أن:

- الدولة هي المسؤول الرئيسي عن وضع الاستراتيجيات، وإرساء أسس الاقتصاد الأخضر، وتحديد سبل إقرار حكامه مرتبطة بهذه الاستراتيجيات وهذا النموذج الاقتصادي. وهي المؤهلة أكثر لإدراك حجم الرهانات المرتبطة بالتنمية المستدامة، مما يجعلها حريصة على تحقيق النقائية الأعمال والاستراتيجيات وتحقيق التكامل بينها؛
- الجهات والجماعات الترابية عليها أن تعمل على أجراة استراتيجيات التنمية المستدامة في انسجام مع خصوصياتها الترابية، مستحضرة كل الرهانات المرتبطة بها، الأمر الذي يتماشى مع الفلسفة العامة للجهوية المتقدمة ومطامحها؛

- هناك تفاوت بين مقاولات القطاع الخاص في اعتماد مبادئ التنمية المستدامة، ويظل اعتماد مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة مقتصرًا على بعض المقاولات الوطنية الكبرى وبعض الشركات متعددة الجنسيات، والأعمال المنجزة لا تعكس دائمًا انتظارات الأطراف المعنية، كما أن الأولويات التي تضعها المقاولات لا تأتي نتيجة الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن أنشطتها؛
- المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني لا يزال دورهما منحصرًا في إطار الانتقاد كسلطة مضادة، ولا يتم إشراكهما بما فيه الكفاية في كل ما يتعلق بعمليات إرساء أسس الممارسات الجيدة في مجال التنمية المستدامة، على مستوى الإنتاج والاستهلاك وطرق الاشتغال. فضلًا عن ذلك، تظل الشراكات بين المنظمات غير الحكومية وباقي الأطراف المعنية ضعيفة إلى حد كبير. من المفيد إذن التفكير في النهوض بثقافة التنمية المستدامة.

وعلى المستوى العملي، هناك حاجة ماسة إلى مراقبة تنفيذ القوانين التنظيمية وتتبعها. وهنا يبرز دور الدولة التي تتكفل بتلك المراقبة على مستوى التراب الوطني، وتفرض التطبيق الصارم والدقيق للنصوص القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال. ومن المعلوم أن الاستدامة مسلسل ممتد الحلقات يبني أولاً على التملك الجماعي لمبادئ الحكامة الجيدة، وعلى تجسيد هذه المبادئ على أرض الواقع ضمن إطار تنظيمي يقوم على احترام القانون، الأمر الذي لا يتحقق من دون المراقبة والتتبع.

- احترام مبدأ سلطة القانون

لا شك أن مبدأ احترام سلطة القانون يأتي نتيجة تعزيز الإطار التنظيمي وإقرار حكامة جيدة في مجال التنمية المستدامة، وهي حكامة يتعين تطويرها، كما ذكرنا ذلك سابقًا. ويلاحظ في هذا الصدد وجود اختلالات وعقبات على المستوى التنظيمي، حيث إن بعض القطاعات تظل خارج نطاق تطبيق النصوص القانونية الجاري بها العمل في هذا المجال، إضافة إلى وجود نصوص قانونية متقدمة وغير محيئة، ومشاريع إصلاحات لم يتم استكمالها، مع غياب نصوص تنظيمية...

إن احترام سلطة القانون، إضافة إلى ما سبق، واجب أساسي على كل منظمة، وجزء أساسي من مسؤوليتها المجتمعية. كما أن تجاهل القوانين الجاري بها العمل وعدم احترامها يعرقلان عمل المنظمات، وفي نفس الوقت، يقطعان الطريق أمامها كي تتخرط في مسار نموذج اقتصادي مستدام. ونستعرض هنا بعض الاختلالات الكبرى الملاحظة في هذا الصدد:

- عدم احترام حقوق الأشخاص ذوي الحركة المحدودة عند تشييد المباني المخصصة للسكن، وعدم إدماجهم في عالم الشغل؛
- عدم احترام المشغلين للشروط الدنيا على مستوى الأجور و/أو الحماية الاجتماعية (خاصة في مجال الاقتصاد غير المنظم).
- عدم حماية العمال في أورش البناء (خاصة في القطاع غير المنظم).

ويلاحظ أيضًا أن النقص في الموارد المخصصة، في إطار تطبيق قانون الشغل، للمفتشين المكلفين بالمراقبة، يفاقم هذه الوضعية.

وأخيراً، هناك ملاحظة هامة تتعلق بمُحاربة الرشوة، فرغم أن المغرب يحتل رتبة متقدمة مقارنة بباقي بلدان منطقة إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط، فإنه ما زال يحتل الرتبة 52 من بين 99 بلداً شملها التصنيف. على المغرب إذن أن يبذل جهوداً أكبر في مجال العدالة المدنية وعلى وجه الخصوص الحقوق الأساسية.

الشفافية والسلوك المستند إلى أخلاقيات المسؤولية

تمثل نزاهة الممارسات والأخلاقيات والشفافية الأساس الذي تبني عليه حكاما المشاريع والمبادئ الأساسية التي يقوم عليها مفهوم المسؤولية المجتمعية. وهي جزء لا يتجزأ من المعايير الدولية التي التزم المغرب باحترامها، وخاصة تلك المعايير المتضمنة في «الإعلان حول النزاهة والشفافية في إنجاز المشاريع وفي المالية الدولية». وقد وقّع المغرب أيضاً على إعلان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول الاستثمارات الدولية والمقاولات متعددة الجنسيات.

وعلى مستوى الممارسة، يلاحظ في المغرب ترددٌ في تطبيق بعض القوانين، كما أن الجهود المبذولة، رغم أهميتها، لا تؤدي، اعتباراً لمجموعة متداخلة من الأسباب، إلى رفع تحديات القضاء على الرشوة وتدارك الاختلالات.

وفيما يتعلق بمُحاربة الفساد، لا شك أن تطورا ملموساً قد تحقق في هذا المجال بفضل المبادرات المتخذة من أجل عقلنة النصوص التشريعية وملاءمتها مع الالتزامات والمعايير الدولية (قانون الملكية الفكرية على سبيل التمثيل لا الحصر). ومع ذلك، فإن تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2014 صنّف المغرب في المرتبة 80 من أصل 178 بلداً شملها التصنيف، انطلاقاً من مؤشر إدراك الفساد، وهي مرتبة تبعث على القلق. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لمحاربة الفساد سنة 2015، وتم أيضاً رصد ميزانية خاصة ممتدة على عدة سنوات لتحقيق هذا الهدف. وتتص هذه الاستراتيجية على عدة أعمال، وتحدد مجموعة من الأهداف المرتبطة بـ239 مشروعاً وتدابير موزعة على 10 قطاعات، مع حصر مدة التطبيق في عشر سنوات.

ويلاحظ وجود صعوبة متفاوتة في الولوج إلى المعلومات وتقاسمها المتعلقة بعدة مشاريع عمومية، مما يعني أن الحق في الوصول إلى المعلومة ليس معترفاً به بما فيه الكفاية.

وتظل قدرة المغرب على الالتحاق بركب الدول المتقدمة رهينة في جزء كبير منها بتنفيذ مقتضيات الدستور الجديد في توافق وانسجام مع روح المجتمع المنفتح. وهي رهينة أيضاً، من الناحية العملية، بالاحترام الصارم للقانون وبنزاهة الممارسات، كما هي متعارف عليها في مجال التنمية المستدامة، ومبادئ الحكامة الجيدة المعززة ضمن مسار تطوير المجتمع المنفتح. وتتحقق نزاهة الممارسات نتيجة العمل على عدة مستويات متكاملة، كما تتمثل في مُحاربة الفساد والالتزام السياسي المسؤول والتنافس الشريف والنهوض بالمسؤولية المجتمعية في سلسلة القيمة واحترام حقوق الملكية. يتعين إذن بذل الجهود على هذه المستويات من أجل ضمان تنمية اقتصادية مسؤولة اجتماعياً.

الاعتراف بالأطراف المعنية

يمثل الاعتراف التدريجي بالدور الهام الذي يضطلع به المجتمع المدني في إرساء الحكامة الدولية والوطنية وفي ضمان التطبيق المسؤول لمبادئ التنمية المستدامة أحد أهم مظاهر التطور المتحققة في العالم في الفترة ما بين مؤتمري ريو (1992 و2012). وقد التزمت الدول في الإعلان الختامي لمؤتمر ريو20+ بـ«ضمان المشاركة الفاعلة لكل الأطراف المعنية باعتماد أفضل الممارسات والنماذج التي أفرتها المؤسسات متعددة الجنسيات وبالتفكير في وضع آليات جديدة من أجل النهوض بالشفافية والمشاركة الفاعلة للمجتمع المدني».

ولا شك أن المجتمع المدني المغربي قد عرف تطورا ملحوظا خلال التسعينات، كما أن الأدوار التي يضطلع بها قد تعزّزت بفضل دستور 2011. وتأتي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتمنحه نفسا جديدا، مما يدل على نجاعة المقاربة القائمة على أساس التشارك فيما يخدم الصالح العام.

ويعمل المغرب اليوم، معزّزا بمكاسبه المؤسساتية، على توطيد المسلسل الديمقراطي الذي انخرط فيه، عازما على استكمال مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية بديمقراطية تشاركية عصرية. وكما ذكر بذلك صاحب الجلالة الملك محمد السادس في خطابه السامي بمناسبة الذكرى الثامنة لاعتلائه العرش، في يوليوز 2007، فإن الهدف يتمثل في: «الإفادة من كل الخبرات، الوطنية والجهوية، والمجتمع المدني الفاعل، وكافة القوى الحية للأمة، ومشاريها وتياراتها، أيا كان موقعها».

ويكرّس دستور 2011 أيضا الديمقراطية التشاركية والمواطنة ويؤكد على الفوائد التي يمكن جنيها من خلال تطبيقها العملي. ويسند لكل مكونات المجتمع المدني مسؤولية الانخراط في الشؤون العامة وفي إعداد القرارات والمشاريع التي تضعها السلطات العمومية وفي تنفيذها وتقييمها. وتنص المادة 12 في هذا الصدد على مساهمة «الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها».

وقد تواصل تعزيز الديمقراطية التشاركية بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في 21 فبراير 2011، وبمنح هذا المبدأ مكانة محورية ضمن مسلسل الهوية المتقدمة الذي انخرط فيه المغرب. وتستهدف الديمقراطية التشاركية ضمان انخراط المواطنين، من خلال مختلف قنوات الفعل والتعبير في المجتمع، في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها، وبشكل أوسع وأشمل، في ترسيخ «الوعي المواطن» وبالتالي المساهمة في الإشعاع الاقتصادي والاجتماعي للمملكة.

وبهذا المعنى تصبح الديمقراطية التشاركية هي التجسيد الحي لمبدأ الحكامة الجيدة. وهي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال توافق واسع حول الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يتيح لكل من المواطنين والمنتخبين إمكانية إسماع صوتهم والمشاركة في الحياة العامة. وهي تمثل بذلك رافعة من أجل تنفيذ سياسة قائمة على مبدأ القرب، وتساعد بالتالي على تحقيق التماسك الاجتماعي.

تهدف الديمقراطية التشاركية، ضمن هذا المنظور، إلى تحقيق نجاعة السياسات العمومية وضمان مقبوليتها في صفوف مجموع الأطراف المعنية. وقد تبين باللموس أنّ المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية تؤدي إلى توطيد التعاون والعمل المشترك بين كل الأطراف، وبالتالي تُعَبِّد الطريق نحو بناء التوافقات وتقوية أوجه التعاون والتكامل.

ويُلاحظ مع ذلك أنّ المجتمع المدني المغربي ما زال يعاني من بعض النقائص التي تعوق عمله كصلة وصل بين الدولة والجماعات والنسيج الاقتصادي.

وتتميز هذه النقائص¹⁹ بانعدام التمويل، والولوج الصّعب إلى المعلومة، وقلة الكفاءات المؤهلة. كما أنّ ضعف الحكامة، ونقص الإطار القانوني، من شأنهما إضعاف العمل الجماعيّ النزيه. وأخيراً، فإنّ غياب التآزر بين مختلف مكونات المجتمع المدني يحدّ من تأثير ترفعه وتدخّلاته.

احترام حقوق الإنسان

تمثل المبادرات المتواصلة في المغرب، منذ عدة سنوات، من أجل إقرار مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، رافعةً للنهوض بحقوق الإنسان في المقاولة، وأيضاً على مستوى سلسلة توريدها وفي علاقتها بمزوديها والجهات التي تتعامل معها عن طريق المناولة والجماعات بصفة عامة.

ومع ذلك، من الضروريّ العمل على تدارك بعض الاختلالات التي يعرفها ميدان الشغل، كالتحرش الجنسي بالنساء في أماكن العمل، والتمييز ضدّ النساء في مجال التشغيل والتمييز ضدّ الأشخاص في وضعية إعاقة وحرية تأسيس الجمعيات وتشغيل الأطفال والتمييز في أماكن العمل والظروف العامة للعمل.

III • تجارب دولية بشأن الممارسات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات

تستمدُّ هذه المقارنة الدوليَّة عناصرها من:

- الدِّراسة التي أنجَزَها «معهدُ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة» حول حالة السياسات العمومية في العالم، وصدرت سنة 2011²⁰؛
 - واقع مخططات العمل المتعلقة بمختلف البلدان الأوروبيَّة التي أصدرها مرصد المسؤولية المجتمعيَّة للمقاولات سنة 2015²¹.
- وتستعرض هاتان الوثيقتان:
- مراحل تطوُّر السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية المستدامة، مبرزة الآليات المُستحدثة لتنظيم وتقنين العمل بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، والتحفيز على اعتماده.
 - وتتوقفان عند الآليات التي وضعها كل بلد من أجل خلق التوازن بين الجوانب التقنيَّة التنظيمية والجوانب التحفيزية، وذلك بهدف النهوض بمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتملكه.
 - وتشدد الدراسة أيضاً على أهمية مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة كجزء لا يتجزأ من التزام كل منظمة على حدة.

1 - نظرة عامة عن الاستراتيجيات العمومية المرتبطة بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

تتلخَّص أبرز دعائم هذه الاستراتيجيَّات في العناصر التالية:

■ تزايد الحاجة لدى الحكومات لتشجيع المقاولات على الانخراط بجانبها لتحقيق الأهداف العمومية

إن التدابير التحفيزية التي تتخذها السلطات العمومية من أجل النهوض بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة تمكن من إشراك المقاولات وضمّان انخراطها في تحقيق أولويات مشتركة لم يُعدَّ يستجيب لها القانون وحده. كما أنّ انخراط الدَّول في المسؤولية الاجتماعية للمقاولة سمح بالاستجابة لانتظارات المجتمع، مع الحفاظ في الوقت نفسه على مصالح المقاولات. علاوة على أنّ عدداً من الدَّول عملت على

20 - Institut RSE Management – Etat des politiques publiques dans le Monde. Panorama et tendances de l'incitation publique à la RSE. Patrick d'Humières et Joëlle Brohier Meuter. Septembre 2011

21 - Observatoire sur la Responsabilité Sociétale des Entreprises - Etat des lieux des plans d'action RSE dans les différents pays d'Europe publié par, 2015

إدراج أولويات المسؤولية المجتمعية للمقاولة ضمن القوانين المتعلقة بوجوب نشر تقارير عن أنشطتها، من خلال تشجيع الاستثمار المسؤول اجتماعياً، أو بتحديد رهانات خاصة سواء أكانت اجتماعية أو بيئية.

■ التقرير غير المالي كأداة أولية للاستثمار المسؤول اجتماعياً

يعدّ التقرير حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولة أداة أولية ومدخلاً لوضع السياسات العمومية القائمة على هذا المبدأ، وذلك لكونها توفر لها إطاراً شفافاً للمعلومات ولعقد المقارنات. يتعلق الأمر هنا بوحدة من أكثر الممارسات انتشاراً داخل المقاولات في العالم (أكثر من 4000 تقرير صدر سنة 2010). وهي الممارسات التي يتم تنفيذها بواسطة تدابير مختلفة: قوانين تنصّ على إلزامية إصدار تقارير حول المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، عند تجاوز مستوى معين، مع حصر ذلك في بعض المقاولات العمومية وانطلاقاً من معايير معينة، الخ.

■ جعل الدولة فاعلاً نموذجياً

اتخذت بعض البلدان بآسيا وأوروبا مبادرات من أجل تقنين التزام الدولة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولة. ومن بين الآليات المعتمدة في هذا الإطار:

- الشراء العمومي المسؤول: أصدر الاتحاد الأوروبي مذكرتين توجيهيتين من أجل التشجيع على اعتماد تدابير الشراء العمومي المسؤول؛
- الاستثمارات المسؤولة اجتماعياً للصناديق العمومية: مثلاً، يجب على صناديق المعاشات العمومية السويدية أن تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية في استثماراتها؛
- الفاعلون والمقاولات العمومية والمسؤولية الاجتماعية للمقاولة: أصبحت السويد تطالب منذ 2007 الوكالات الحكومية بالأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية وتقديم تقرير حولها.

2 - تصنيف البلدان التي تنطلق على مستوى التدخل العمومي من رؤية مبنية على المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

سعت العديد من الدول، منذ تسعينيات القرن الماضي، إلى التشجيع على اعتماد مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة. ومنذئذ، تسارعت وتيرة الانخراط في هذا المسار من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير العمومية وخطط العمل. وكان هذا التوجه المزدوج يعكس رغبة في خلق توازن بين الالتزام الطوعي والخضوع لتدابير ملزمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي بعض البلدان المتقدمة، يتسع نطاق اعتماد مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة يوماً عن يوم، ويتجلى ذلك في شكل وثيقة تركيبيّة تتكفل بإعدادها هيئة تتسيق بين الأطراف المعنية على أساس الحوار والتبادل.

ونذكر من بين هذه البلدان على سبيل المثال:

- هولندا: رؤية من أجل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة 2008-2011 (2007)²²؛

- الدانمارك: خطة العمل من أجل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة (2008)²³؛
 - النرويج: الكتاب الأبيض « المسؤولية الاجتماعية للمقاولة في الاقتصاد المعولم » (2009)²⁴؛
 - ألمانيا: الاستراتيجية الوطنية من أجل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة - خطة العمل من أجل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة (2010)²⁵؛
 - فرنسا: المسؤولية الاجتماعية للمقاولة: التزام فرنسا (2010) (انظر أيضا الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة)²⁶؛
 - بولونيا: المسؤولية الاجتماعية للمقاولة في بولونيا (وزارة الاقتصاد، 2010)²⁷.
- وعلى مستوى تصنيف الدول، تشير الدراسة التي أعدها معهد المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، إلى أن:
- البلدان الأوروبية هي التي لديها سياسات عمومية الأكثر تطورا فيما يتعلق بتشجيع اعتماد مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة؛
 - ثلاثة بلدان صاعدة تبرز في هذا المجال:
- الصين وفيتنام عن طريق وضع استراتيجيات تهدف إلى «ضمان تنمية تُوزَّع ثمارها بأفضل السبل الممكنة»؛
 - تعتمد إفريقيا الجنوبية مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة من أجل «تحرير الأغلبية السوداء اقتصاديا، من خلال مفهوم التمكين الاقتصادي للسود».
- كل السياسات المدروسة تبين أن كل بلد يضع سياسات عمومية قائمة على المسؤولية الاجتماعية للمقاولة بناء على التوفيق بين القوانين المحلية والمعايير الدولية والتدابير التحفيزية وأشكال حوار جديدة، وذلك من أجل تعزيز هذه الدينامية الجديدة، ورفع التحديات المجتمعية والبيئية العويصة. وتخلص الدراسة إلى أن هذا التنوع في الأدوات والمحفزات والمعايير هي السبيل إلى تقوية السياسات العمومية في أفق إدماج مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة على مستوى الدول.
 - تفيد الدراسة التي أنجزها ميشيل دوسان سنة 2010 أن نقاط التقاطع بين مختلف السياسات العمومية المرتبطة بمبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة في أوروبا تتمثل فيما يلي:
- تدبير القطاع العام يبدو كأول مرحلة من مراحل اعتماد مقاربات اجتماعية وبيئية مسؤولة؛
 - جودة التقرير ومقروئته وجوده المعلومات التي تُبلَّغها المقاولات إلى الأطراف المعنية بنشاطها؛
 - تحديد الأولويات من أجل ضبط التوجهات المشتركة؛
 - تحديد توجهات شمولية؛
 - جودة الحوار بين مختلف الأطراف المعنية.

23 - <http://www.csrgov.dk/sw49167.asp>

24 - [://www.regjeringen.no/pages/2203320/PDFS/STM200820090010000EN_PDFS.pdf](http://www.regjeringen.no/pages/2203320/PDFS/STM200820090010000EN_PDFS.pdf)

25 - http://www.csr-in-deutschland.de/portal/generator/15042/property=data/2010_10_06__aktionsplan__csr__englisch.pdf

26 - http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/La_RSE__I_engagement_de_la_France.pdf

27 - http://www.mg.gov.pl/files/upload/10892/CSR_ENG.pdf

- إضافة إلى هذه العناصر الخمسة التي تشكل أساس سياسة قائمة مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، فإن بعض البلدان اعتمدت آليات أكثر تطوراً:
 - ملاءمة المبدأ مع المقاولات الصغرى والمتوسطة؛
 - استحداث تدابير تحفيزية تعويضية (الصفقات والنظام الجبائي)؛
 - إخضاع التقييم للنقاش العمومي.
- وفي مجال الحكامة، ساهمت العديد من الهيئات متعدّدة الأطراف في قيادة وتعميم المخطّطات الوطنيّة. ومن الأمثلة على ذلك:
 - ألمانيا: المنتدى الوطني للمسؤولية المجتمعيّة للمقاولة الذي أنشئ في يناير 2009، تحت إشراف الوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية. وتتكوّن هذه الهيئة من 44 خبيراً في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، من عالم الأعمال والنقابات والمنظمات غير الحكومية ومن عالم السياسة.
 - الدنمارك: المجلس الدانمركي للمسؤولية الاجتماعية للمقاولة الذي أطلقته في يونيو 2009 وزارة الاقتصاد والتجارة. ويضمّ هذا المجلس 17 عضواً يمثلون منظمات أرباب العمل والنقابات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والجماعات المحلية، إضافة إلى خبيرين في مجال المسؤولية المجتمعيّة للمقاولات، وملاحظين يمثلون مختلف الوزارات.
 - إسبانيا: المجلس الوطني للمسؤولية المجتمعيّة للمقاولة، وهو هيئة استشارية تابعة للحكومة الإسبانية، وتعمل تحت إشراف وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي. وقد أنشئ هذا المجلس سنة 2008، ويتكوّن من 4 مجموعات تمثل أهمّ الأطراف المعنيّة: الإدارة العموميّة والمقاولات والنقابات والمجتمع المدنيّ.
 - فنلندا: ترتبط لجنة المسؤوليّة المجتمعيّة للمقاولة، التي أنشئت سنة 2008، بوزارة العمل والاقتصاد التي تشرف بالخصوص على تعيين رئيسها، في حين يعيّن وزير الشؤون الخارجيّة نائب رئيسها. ويمثّل أعضاؤها مختلف مجموعات الأطراف المعنيّة تمثل على وجه الخصوص الإدارة العموميّة والمقاولات والنقابات والمنظمات غير الحكومية. وبإمكان عدد الأعضاء أن يختلف، لكنّه لا يمكن أن يتجاوز 16 عضواً في المجموع.

١٧ • التوصيات

أفضى التشاور، في إطار هذه الإحالة الذاتية، مع مجموع الأطراف المعنية إلى تحديد المرتكزات التي يجب أن يبنى عليها التحليل والتوصيات المرتبطة بمفهوم المسؤولية المجتمعية، وهي:

- الحكامة في المقام الأول كمنطلق أولي وكمحفز أساسي يشجع على اعتماد مبادئ المسؤولية المجتمعية انطلاقاً من مقارنة هرمية، حيث يشكل احترام القانون والاتفاقيات الدولية والحكامة منطلقاً ضرورياً يتعزز بالمبادئ الطوعية.

- الحوار بعد ذلك مع كل الأطراف المعنية في إطار الحرص على خلق قيمة مشتركة، بما في ذلك الأطراف الأكثر تهميشاً، وخاصة الأطراف الأكثر هشاشة تجاه الآثار الخارجية الناجمة عن أنشطة المنظمات.

- وأخيراً رؤية قائمة على مقارنة على أساس سلسلة القيمة التي تشمل المسلسل بأكمله، وفق إدماج مسؤول أفقي للمنظمات، بغض النظر عن المجال الذي تنشط فيه طبقاً لقانونها الأساسي.

ولا شك أن إدماج مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات على مستوى المنظمات المغربية عملية طويلة النفس، تتطلب إجراء مجموعة من التغييرات من أجل التطبيق التدريجي لهذا المبدأ على امتداد فترات زمنية، مع مواكبة هذا المسار بالتتبع والتحسين والتعزيز المتواصل.

بناء عليه، يشدد هذا التقرير على أهمية الإدماج التدريجي للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، مع الحرص على تعبئة مجموع الأطراف المعنية من أجل النهوض بمبادئ هذه المقاربة والتوعية بمزاياها وتوفير شروط تطبيقها.

ولا تسعى هذه التوصيات إلى الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، بقدر ما تسعى إلى تقديم موقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ورأيه حول مجالات التدخل ذات الأولوية التي يتعين التركيز عليها، والأعمال التي يجب إنجازها في هذا الصدد.

وتنصب توصيات المجلس على مستويين اثنين:

- مستوى أفقي، تنصب فيه التوصيات على الشروط الأولية الأساسية من أجل الإدماج المعقلن والنسقي للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات؛

- مستوى ثان يرتبط بترجمة الأعمال الممكنة من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من أعمال هذه المقاربة.

ومن البيديهي أن إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات هو ثمرة تعاون ثلاثي الأطراف بين كل من الدولة والنسيج الاقتصادي والمجتمع المدني.

ذلك أنّ التفاعل المتشابك بين هذه الفئات الثلاث من الفاعلين يؤدي إلى توحيد الجهود وتوجيهها من أجل ضمان نجاعة المقاربات على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتملكها.

وفي هذا الصدد، فإنّ الدولة، بما راكمته من مكاسب مؤسّساتية، وبفضل التزاماتها الدولية والمبادئ التوجيهية العالمية التي تعهدت باحترامها، تُعدُّ الضامن والمسؤول الأوّل عن تشجيع مختلف الأطراف المعنية على الانخراط في هذا المسار.

هكذا، يتجلى دور الدولة في ثلاثة مستويات متكاملة:

- في كفاءات تسيير أجهزتها؛
- في المهامّ ومختلف المشاريع والإصلاحات الجارية؛
- ضمن دائرة تدخلها واختصاصاتها.

1 - الأسس - التوصيات الأفقية

تقوم التوصيات الأساسية على سبعة محاور:

1. الارتقاء بدور الدولة إلى مستوى الفاعل النموذجي المحفز للأطراف الأخرى على الالتزام والمبادرة الإرادية السياسية.
2. تعزيز حكامه المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة.
3. تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.
4. تعزيز السير الجيد للتنمية المستدامة من خلال نزاهة الممارسات والأخلاقيات والشفافية.
5. دعم الحوار الاجتماعي والمدني.
6. تشجيع الديمقراطية التشاركية والبناء المشترك.
7. الإدماج الفعلي لمبدأ احترام حقوق الإنسان.

أ. الارتقاء بدور الدولة، الالتزام والمبادرة الإرادية السياسية

يوصي المجلس بتعزيز دور الدولة، وتوجيه التزاماتها لفائدة تنمية مدمجة، من خلال تشجيع الأطراف المعنية على اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات: النسيج الاقتصادي والمجتمع المدني والفرقاء الاجتماعيين والفضاء الأكاديمي...

ويتطلب الاضطلاع بهذا الدور:

- الالتزام والمبادرة السياسية الإرادية، وهما العنصران اللذان تركز عليهما توصيات المجلس الموجهة إلى الهيئات التابعة للدولة، باعتبارهما المحرك الأساسي للنهوض بالمقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات بالمغرب. ويتعين على هذه الهيئات أن تبادر، هي أولاً، إلى إدماج مبادئ ومفاهيم المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتلتزم باعتمادها وتقوم بإبراز الفوائد الناتجة عنها من أجل تشجيع

الأطراف الأخرى على اقتفاء أثرها. وبهذا المعنى، يصبح التزام الدولة وانخراطها في هذا المسار شرطاً أساسياً، ورافعة هامة من أجل تفعيل التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات.

- بما أن إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتفعيلها يتطلب مرحلة انتقالية، فمن الضروري إطلاق عملية تواصلية للتوضيح والتوعية، من أجل تسريع وتيرة الانتقال نحو النمو المستدام الذي انخرط فيه المغرب.
- تقتض البراديفات الجديدة الناتجة عن اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات الإيمان المشترك بقيم الإنصات والشفافية والثقة والانفتاح، ويتعين على الدولة في هذا الإطار أن تظطلع بدور النهوض بهذه القيم وتعزيزها.
- كما يتعين على الدولة أيضاً، في مجال النهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، تحقيق التوازن بين التدابير التحفيزية والنصوص القانونية الملزمة.

ب. تعزيز حكامه التنمية المستدامة

يفترض إقرار التوازن بين المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وضع نموذج حكامه استباقية ومناسبة وقادرة على استشعار الانعكاسات السلبية والحد منها، أكانت اجتماعية أو بيئية، وذلك على المستوى الجهوي والوطني. ويوصي المجلس في هذا الصدد بإرساء أسس حكامه تكون في مستوى هذه الرهانات، من أجل التشجيع على اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات والنهوض بالأداء المتوازن والمستدام للمنظمات، ذلك أنه من الضروري وضع إطار حكامه وطنية للمسؤولية المجتمعية للمنظمات، من خلال إنشاء نظام من القواعد والقيم الواجب احترامها، ومن دونها سيظل هذا المفهوم حبراً على ورق ونوعاً من التجريد.

ومن المفيد، من أجل تحقيق هذا الهدف، تسريع وتيرة اعتماد وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 14 من القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للتنمية المستدامة.

ومن شأن اعتماد هذه الاستراتيجية تحديد مرتكزات تفعيل اقتصاد أخضر ومدمج في بلادنا، وأيضاً المحاور الاستراتيجية لخطط العمل الموجهة لمختلف الفاعلين من القطاعين العام والخاص، والخاصة بكل قطاع على حدة. ويمثل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مرحلة أساسية من مراحل انخراط المغرب لفائدة التنمية المستدامة، كما أنه سيساعد على إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات كأداة ترفع من نجاعة التنمية المستدامة.

ج. تشجيع الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

يساهم الاقتصاد الأخضر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للمغرب. ويتبين من مختلف العناصر التي انصب عليها التشخيص والتحليل أن الاقتصاد الأخضر يمثل، بمختلف أبعاده وأشكاله، مفتاح نجاح الأوراش الوطنية التي هي قيد الإنجاز والمستقبلية.

ويجدر العمل هذا الصدد بما يلي:

- تركيز الجهود على القطاعات الإنتاجية الأساسية التي تتطوي على مؤهلات وإمكانات كبرى في مجال خلق القيمة وفرص الشغل، وتتيح في نفس الوقت فرصا هامة للتخفيف من الضغوط الممارسة على الموارد. ويوصي المجلس في هذا الإطار بالأعمال الآتية:
- تحديث القطاع الفلاحي، والحرص على الاستغلال العقلاني لموارد الصيد، وضمان تدبير مستدام للغابات والأراضي؛
- إدراج قطاعات المعادن والسياحة والصناعة التقليدية والنقل والتعمير ضمن منطلق الاقتصاد الأخضر، وتسريع وتيرة تنفيذ سياسات النجاعة الطاقية والانتقال الطاقوي؛
- تعزيز النهوض بتدبير مندمج للنفايات من أجل تفعيل اقتصاد إعادة التدوير.
- إدماج مقارنة خضراء ومسؤولة في كل المخططات الوطنية وفق مقارنة نسقية تقوم على إشراك مجموع الأطراف المعنية، وخاصة النسيج الاقتصادي، في إعداد هذه المخططات وتنسيق أعمالها وتنفيذها، ذلك أن التشاور المنفتح على مجموع الأطراف المعنية يساعد على تعزيز مقبولية هذه السياسات وضمان نجاحها.

د. تعزيز حسن سير عملية النهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات من خلال نزاهة الممارسات والأخلاقيات والشفافية

تشكل نزاهة الممارسات والأخلاقيات والشفافية أساس حكمة المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات، ويوصي المجلس في هذا الإطار بالنهوض بما يلي:

- توعية مختلف الفاعلين على كل المستويات بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم وتحسيسهم عوض اعتماد منطق الردع والعقوبات. ويتطلب هذا الأمر معرفة معمقة بالمنظومة القانونية وتطبيق الحكامة الجيدة التي تحدّد ضمنها مسؤوليات كل الأطراف في التتبع، ويتطلب أيضا وضع أنظمة تدبير تتضمن آليات للمراقبة والطعن من أجل ضمان شفافية مناهج العمل المعتمدة.
- تمكين الأطراف المعنية والمستفيدين من الولوج إلى المعلومة المتاحة بكل شفافية طبقا لمقتضيات دستور المملكة. ويتطلب هذا الأمر احترام مبدأ المحاسبة كشرط أساسي لإقرار المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات، ذلك أن الأمر لا يتعلق فقط بالإخبار والتواصل وتقديم المعلومات، بل بتقديم الحساب لمختلف الأطراف المعنية من أجل إرساء قاعدة مشتركة للحوار في احترام تام لمبادئ التواصل الجيد الذي يتعين أن يكون دقيقا وفي المتناول ومحيئا ومكتملا.
- نزاهة الممارسات من خلال محاربة الفساد والالتزام السياسي المسؤول والتنافس الشريف والنهوض بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات في سلسلة القيمة وبحقوق الملكية.
- تنمية الاستثمار المسؤول اجتماعيا من خلال إدماج المعايير البيئية والاجتماعية ومعايير الحكامة في التدبير المالي. ولا بأس من التذكير مرة أخرى أن نزاهة الممارسات، بالمعنى الوارد ضمن هذه

الإحالة الذاتية، تشكل كلا منسجما، تتداخل مكوناته وتتفاعل، لتنتج عن ذلك في النهاية آثار خارجية إيجابية يستفيد منها النسيج الاقتصادي بكل مكوناته.

ه. تعزيز الحوار الاجتماعي والمدني

يشكل الحوار الاجتماعي والمدني أساس تعزيز المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات والنهوض بها وتوسيع نطاق اعتمادها، فعن طريقهما يتحقق التوفيق والتقريب بين المصالح المعنوية والمادية لكل الأطراف المعنية من أجل تمكين الاتفاقيات الجماعية والتماسك الاجتماعي. وعن طريق الحوار الاجتماعي، الثنائي وثلاثي الأطراف، تتقاطع رؤى ومواقف المنظمات النقابية والمقاولات والسلطات العمومية حول ظروف العمل والتشغيل والعلاقات المهنية والأجور والحماية الاجتماعية. ويضمن الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966) والاتفاقيتان 98 و135 لمنظمة العمل الدولية والمادتان 8 و9 من الدستور الحرية النقابية كحق يتعين احترامه. ولا يكتمل هذا الحق من دون احترام وضمان حق التفاوض الجماعي، وأيضا احترام حق الإضراب المنصوص عليه في المادة 29 من الدستور. ومن المفيد في هذا الصدد تحسين فهم هذه المبادئ والتحقق الفعلي لها على أرض الواقع.

ولا شك أن الحوار يؤدي إلى تحقيق المصلحة العامة وإلى إنجاح العقود والبرامج في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية.

و. تشجيع الديمقراطية التشاركية والبناء المشترك في إطار شراكة مع المجتمع المدني الفعلي

لكي يتمكن المجتمع المدني من المشاركة الكاملة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لبلادنا، يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بضرورة التغلب على العوائق التي من شأنها أن تسمح له بتجاوز الدور التنفيذي الذي يلعبه في الغالب، وتعزيز المشاركة الديمقراطية، وتوسيع الفضاءات والأساليب الكفيلة بإجراء حوار اجتماعي جديد. إضافة إلى أن إطلاق ورش الجهوية المتقدمة وأساسها القانوني يشكّلان رافعتين ملائمتين لتعزيز هذه الديمقراطية التشاركية.

وبالتالي يظلّ ضمان مشاركة المجتمع المدني في إدماج نموذج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات محكوماً بعدد من التّوصيات التي تهدف إلى تمكينه من تحقيق ولوج أفضل إلى المعلومة، واعتماد مقاربة تشاورية ومنهجية منذ البدء وعند تنفيذ السياسات العمومية وتتبعها.

ز. الإدماج الفعلي لمبدأ احترام حقوق الإنسان

لا يمكن أن يتحقق نجاح المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتملكها من دون مضاعفة الجهود من أجل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المنظمات المغربية. وتساؤل قضية حقوق الإنسان في وسط المنظمات مجموع الفاعلين من دولة وفاعلين اقتصاديين ومجتمع مدني. وهي رهينة بوضع آليات للضبط والتقنين والتنظيم الذاتي والمراقبة والتتبع. وطبقا للمبادئ التوجيهية المؤسسة المتعلقة بحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن على الدولة أن تعمل على:

- تأمين الحماية في حال «المس من طرف الغير، بما في ذلك المقاولات، بحقوق الإنسان فوق ترابها و/أو في دائرة نفوذها القانوني»؛

- اتخاذ التدابير المناسبة لمنع هذه الأشكال من المس بحقوق الإنسان، وفي حال وقوعها، إجراء البحث حولها، ومعاينة مرتكبيها، وجبر الضرر الناتج عنها من خلال سياسات وقوانين وقواعد ومساطر قضائية.

ومن المفيد لتحقيق هذه الأهداف الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- المصادقة على الاتفاقيتين 87 حول الحرية النقابية، و189 حول العمل اللائق؛
- تعزيز منظومة مراقبة الشغل وطب الشغل بوسائل كافية؛
- تعزيز قدرات الأطراف المعنية الاقتصادية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في المقابلة؛
- تمشين الممارسات على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقابلة في القطاع الخاص من خلال تدابير تحفيزية؛
- مأسسة الحوار الاجتماعي وتعزيزه كآلية أساسية لضمان احترام حقوق المتعاونين وواجباتهم.

2 - الدولة المنعشة

أ. إسناد دورناش حكاما المسؤولية الاجتماعية للمنظمات للدولة

إنّ الدولة، إذ تضطلع بدور التشجيع من أجل النهوض بالمسؤولية الاجتماعية للمقابلة، فإنها ترتقي إلى مستوى محرّك ومحفّز للممارسات المسؤولة، وتقوم بدور أساسي يتمثل في توحيد الجهود لكسب الرهانات ذات الأولوية، من خلال تحديد سلوكات وممارسات معبرة عن الالتزام بالمقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقابلة. ويتعين على السلطات العمومية كي تفي بالتزاماتها وتضطلع بمهامها المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال تملك هذه المقاربة وأجرؤها، أن تعمل على تفعيل حكاما متناسبة مع مختلف الرهانات.

وكما سلفت الإشارة إلى ذلك سابقا في التوصيات الأساسية، يؤكد المجلس على مبدأ احترام القانون كشرط أساسي لممارسة المسؤولية المجتمعية للمنظمات على أكمل وجه. وفي هذا الإطار، يوصى بإيلاء اهتمام خاصّ لمسألة تعزيز المنظومة القانونية وتطبيق العقوبات ومبادئ سمو القانون. ولا شك أن هذه الإجراءات سيكون لها تأثير إيجابي على عملية إدماج المسؤولية المجتمعية للمنظمات.

ويوصي المجلس في هذا الاتجاه بتعزيز الوقاية من التمييز والنهوض بالمساواة من خلال تدابير كفيلة بتقوية الإطار القانوني للوقاية والعقوبات ضد أشكال التمييز. ويتمثل الهدف من هذه الإجراءات فيما يلي:

- ملاءمة مدونة الشغل المغربية مع الاتفاقيتين 100 و111 اللذين وقّع عليهما المغرب، وخاصة القضايا المتعلقة بالعمل اللائق، والحق في تكافؤ الفرص، والمساواة في المعاملة في مجال الشغل؛
- تطبيق مدونة الشغل: تعزيز إجراءات التعويض عن الأخطار المهنية لفائدة المستخدمين وغياب أو ضعف الحماية الاجتماعية والفوارق في الأجور والتفاوض الجماعي والحقوق النقابية والحوار الاجتماعي؛

• التقليل إلى أقصى حد من الفوارق في التعامل وأشكال التمييز المتعلقة بالجوانب التالية:

- الإعاقة: من أجل تحقيق الأهداف الأساسية المتوخاة من مشروع القانون رقم 97.13، يتعين ملاءمة مقتضيات المنظومة القانونية مع الاتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الأشخاص المعاقين التي صادق عليها المغرب سنة 2009، وصدرت في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 شتبر 2011. وتعاني النصوص القانونية حول الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب من نقائص كثيرة، كما أنها لا تُطبَّق بشكل سليم. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من النصوص القانونية تقتصر إلى نصوص تنظيمية (كمثال على ذلك، قانون الولوجيات لسنة 2003، حيث لم يصدر أي نص تنظيمي خاص بتنفيذه منذ 1981). وأحياناً، فإن المراسيم التطبيقية قد تشكل عقبة أمام تطبيق القانون (مثال ذلك قرار الوزير الأول بتحديد قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص في وضعية إعاقة بالأولوية وكذا النسبة المئوية لهذه المناصب بإدارات الدولة والهيئات التابعة لها). ويوصي المجلس، في حال عدم احترام النسبة المئوية المحددة في 7 في المائة من مناصب الشغل المخصصة للأشخاص في وضعية إعاقة، باتخاذ تدابير تصحيحية قد تتخذ شكل عقوبات مالية على أن تُوجَّه المبالغ المستخلصة عن طريقها إلى صندوق التماسك الاجتماعي؛

- النوع الاجتماعي والمناصفة: وعلى وجه الخصوص القضايا المتعلقة بالمشاركة في الحياة الاقتصادية والأجور والتمثيلية على مستوى زعامة النقابات ومظاهر التحرش؛

- العمل القسري: عن طريق الحرص على التطبيق الصارم لمدونة الشغل والظهير 1.03.194؛

- تشغيل الأطفال: تعزيز حمايتهم من خلال تطبيق مقتضيات الاتفاقيات الدولية لمنظمة العمل الدولية التي صادق عليها المغرب.

ويظل تحقيق هذه الأهداف رهينا بالرفع من الموارد المخصصة لهذه المجالات، ومن عدد مفتشي الشغل الذي يظل غير كافٍ على المستوى الوطني.

• تشجيع اندماج الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة في القطاع المنظم: يبلغ عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا التي تعمل في القطاع غير المنظم حوالي 3 مليون مقاول، وهي تنشط خارج النظام الاقتصادي من دون تغطية اجتماعية ودون تأدية واجب الانخراط في صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد، مما يجعلها خارج المنظومة الاقتصادية. ويوصى في هذا الصدد بالعمل على تحديث 'المهن الصغرى' وإضفاء الطابع المهني الاحترافي عليها، وتفعيل مخططات للتكوين لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، واعتماد مقاربات مهيكلة في إطار الانفتاح وتعزيز التنسيق مع الفاعلين الخواص من أجل ضمان المواكبة التقنية والمالية والتدبيرية.

• تعزيز البعد الاجتماعي للقانون رقم 12.03 المتعلق بتقييم الأثر على البيئة، من خلال آليات للإعلام والنشاور الموسع المنفتح على كل الأطراف المعنية. ويوصى أيضا بمواكبة هذا التوجه عن طريق الرفع من كفاءة وخبرة الأعوان المكلفين بالتقييم والوسطاء المحايد بين المنظمات والأطراف المعنية من أجل تحقيق نجاعة أكبر وضمن تطبيق القانون.

- ملاءمة القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومة مع مقتضيات الدستور الجديد لسنة 2011، وذلك من أجل تعزيز معرفة الحقوق وتكريس المشاركة المواطنة والحكامة الجيدة.

ب. إنشاء منتدى وطني للتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات

- من أجل النهوض بإدماج المقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات، يقترح المجلس إنشاء منتدى وطني للتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات. ويُنتظر من هذا المنتدى أن يكون نقطة اتصال وطنية تسند إليه صلاحيات محدّدة من طرف السلطات العمومية بالتشاور مع الأطراف المعنية أعضاء هذا المنتدى. ويتولّى المنتدى:
 - ضمان واجب تعزيز وحفز الممارسات المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية في صفوف كل شرائح المجتمع، انسجاماً مع المبادئ التي حددها هذا التقرير؛
 - ضمان التشاور بين الأطراف المعنية وتعزيزه من أجل تقوية الديمقراطية التشاركية والمسؤولية المجتمعية؛
 - تقييم مستوى ترسيخ هذه المقاربة، وتحديد مجالات العمل المستدام المبتكر، وتعميم الممارسات الوطنية والدولية الجيدة؛
 - تعزيز الاستثمار المسؤول اجتماعياً.

وانسجاماً مع مبادئ الحكامة الديمقراطية، يتعيّن أن يجسّد هذا المنتدى أهمية التواصل والتجانس الضروريين لنجاحها. كما يتعيّن أن يمثّل أعضاؤها مختلف الأطراف المعنية، من سلطات عمومية وفاعلين اقتصاديين وفرقاء اجتماعيين ومجتمع مدنيّ وخبراء وأكاديميين.

وانسجاماً مع سياسة الجهوية المتقدمة، ومبادئ اللاتمرکز، من الأجدر إنشاء تمثيلات جهوية لهذا المنتدى تتولّى مهمّة النهوض بالمقاربة القائمة على المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتقريبها من الانتظارات الخاصة بكل مجالٍ ترابيّ.

ج. تشجيع مبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعياً

- ينبغي أن تتوفّر السلطات العمومية وسلطات التنظيم المالي على إطار واضح من أجل النهوض بمبادئ الاستثمار المسؤول اجتماعياً، من خلال ملاءمة الآليات التنظيمية المرجعية مع الأطر المرجعية الدولية.
- ومن أجل استغلال الفرص التي يوفّرها هذا الاستثمار، للمساهمة في التنمية المدمجة والنمو الأخضر، يجب أن تركز هذه الآليات على القطاعات التي تؤدي إلى خلق فرص الشغل، وخلق القيمة المشتركة.
- ويتعيّن أيضاً تشجيع القطاع الخاص على الانخراط في هذا المسار، وحث النسيج الاقتصادي وتحسينه بأهمية المقاربة على أساس الاستثمار المسؤول اجتماعياً، من خلال اعتماد مقاربة وآليات تحفيزية لفائدة المقاولات التي اختارت نهج مسار الاقتصاد المسؤول.

3 - الدولة كفاعل يعتمد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

إضافة إلى الدور الذي تقوم به الدولة في التنظيم والتحفيز، فإن عليها أن تستحضر في حكومتها وطريقة تدبيرها مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، طبقا للالتزامات الدولية العديدة التي تعهد بها المغرب. وتتصّب التوصيات المتعلقة بهذا الجانب على التطبيق الفعلي لهذه الالتزامات، من خلال حث الدولة على ضمان وتقييم وتقديم الحساب عن كيفية تسيير هيئاتها، استنادا إلى مبدأ المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويتطلب هذا الأمر التطبيق الملموس لمبادئ المسؤولية الاقتصادية والمسؤولية المجتمعية. وتتجسد المسؤولية الاقتصادية في تخفيض حجم الصفقات العمومية وتحسين جودتها، من أجل الحد من الأثر على البيئة، وأيضا في الرفع من النجاعة الطاقية للمباني ولتدبير النفايات وغير ذلك. ومن جانب آخر، يتجسد مبدأ المسؤولية المجتمعية للدولة كمشغل في تحديد أهداف سامية متعلقة باحترام الحقوق الأساسية للشخص في مجال الشغل وإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في عالم الشغل وضمان الاحتفاظ بهم واستقرارهم في مناصبهم وتحقيق مبدأ المناصفة المهنية.

أ. وضع ميثاق للإدارة المسؤولة

يُوصى بتنظيم التزامات المؤسسات العمومية المتعلقة باحترام مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، من خلال وضع ميثاق للإدارة المسؤولة. ويمثل هذا الالتزام الطوعي آلية مهيكلت توجه فاعلي الوظيفة العمومية وتؤطر عملهم من أجل تفعيل أنشطتهم وأجرائها والإشراف عليها وتقديم الحساب عنها من خلال إدماج مرتكزات التنمية المستدامة والمدمجة.

ويتعين أن تجسد الهيئات والمؤسسات العمومية في كيفية تسييرها واشغالها الالتزام بمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتطرح نفسها كنموذج يحتذى به فيما يخص إدماجها. ويتعين عليها أيضا أن تتكفل بمهام التحفيز والنهوض بقيم التنمية المستدامة، كحق منصوص عليه في الدستور المغربي.

واعتبارا لكون المسؤولية المجتمعية تشكل إحدى القيم التي يبني عليها مفهوم الخدمة العمومية، فإنها تلزم الهيئات والمقاولات العمومية بما يلي:

- تعزيز وإدماج مبادئ التنمية المستدامة في استراتيجيتها؛
- الحرص على احترام حقوق الإنسان (واجب اليقظة وجبر الضرر)؛ ووضع إجراءات هادفة إلى استباق أشكال التمييز وجبر الضرر الناتج عنها؛
- العمل في إطار الشفافية وأخلاقيات المسؤولية، واتخاذ تدابير للوقاية من الرشوة؛
- استباق الدعايات السلبية (الاجتماعية والبيئية) الناتجة عن الأنشطة والمهام الممارسة؛ وتوسيع مجال العمل بمبدأ المسؤولية إلى سلسلة التوريد والقيمة؛
- إجراء الحوار مع الأطراف المعنية واعتماد البناء المشترك.

ويتعين إدماج هذه الالتزامات وأجرائها في أنظمة التدبير، باعتماد مقاربة يوجهها الحرص على الجودة والتحسين المتواصل.

ومن المفيد إصدار دليل عملي من أجل مواكبة ميثاق الإدارة المسؤولة، يتم إعداده على أساس التشاور مع الأطراف المعنية. ويتضمن هذا الدليل:

- منهجيات العمل المتعلقة بكل مبدأ مذكور؛
- مؤشرات التتبع والقيادة والقياس؛
- الأرضية المتعلقة بالتقرير حول الجوانب غير المالية.

ب. تطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية على الدولة المشغلة

وانسجاماً مع مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، وخاصة تلك المرتبطة بتمكين الرأسمال البشري، يتعين على الدولة النهوض بتلك المبادئ في أوساط 860 ألف موظف مغربي موزع على مجموع التراب الوطني، في إطار الحرص على التدبير المسؤول لمواردها البشرية.

ويتمثل الهدف من إدماج مبادئ الدولة كمشغل في تحقيق نجاعة الموارد البشرية في المرافق العمومية، ورفع من الأداء والتحفيز وزرع ثقافة المسؤولية المجتمعية للمنظمات والإسهام في تامين الوظيفة العمومية. هكذا، فإن سياسة للموارد البشرية المسؤولة في مجال الوظيفة العمومية من شأنها أن تعزز علاقة الثقة بين الموظفين والدولة. ويتعين أن تعمل الدولة، من موقع المشغل، على ترسيخ قيم احترام الأشخاص والاعتراف بالتنوع والوعي بأهمية الخدمة العمومية وتدبير النجاعة والكفاءات. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بتحديث سياسات الموارد البشرية والوظيفة العمومية، من خلال:

• النهوض بالتنوع وتكافؤ الفرص والتمتع بمعاملة قائمة على مبدأ المساواة

من أجل خلق إطار توظيف نموذجي، يوصي المجلس بوضع آليات تستهدف التحقق من كون عملية الالتحاق بالوظيفة العمومية لا تقوم على أي شكل من أشكال التمييز. وكما ينص على ذلك الفصل 19 من الدستور، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، فإن الحق في تكافؤ الفرص وفي التمتع بمعاملة قائمة على مبدأ المساواة في مجال التشغيل، يشكلان التزاماً ينبني على مسؤولية الدولة كمشغل.

• ترسيخ المقاربة على أساس النوع في الوظيفة العمومية

من المسلم به أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المدمجة لا تستقيم في غياب مقاربة على أساس النوع، ذلك أن هذه المقاربة تضطلع بدور بالغ الأهمية في تنمية الكفاءات والثروات وتطوير مجال الشغل. ومع ذلك، فإن النساء اللواتي يمثلن أكثر من ثلث العدد الإجمالي للموظفين في الإدارة العمومية، ما زلن يشغلن وظائف إدارية متوسطة أو دنيا. وقد صادق المغرب على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية الهادفة إلى النهوض بتكافؤ الفرص في الشغل، كما أن القانون الأساسي للوظيفة العمومية يكرس في مادته الأولى حق كل مواطن مغربي في الالتحاق بالوظائف العمومية على وجه المساواة، و«لا فرق بين الجنسين في تطبيق هذا القانون الأساسي ما عدا المقترضات التي ينص عليها أو التي تنتج عن قوانين أساسية خصوصية». ومع ذلك، رغم إنشاء اللجنة الوزارية للنهوض بالمساواة بين الرجال والنساء، فما زالت الفوارق المتعلقة بالنوع الاجتماعي قائمة.

واستناداً إلى الخلاصات التي انتهى إليها هذا التقرير الذي يؤكد على ضرورة إدماج المقاربة على أساس النوع في الرؤية التي تحكم مسار التنمية في المغرب، واعتباراً أيضاً لمجموعة من الاختلالات الملاحظة في هذا المجال، يوصي المجلس بتعزيز المنظومة المؤسسية من أجل التطبيق الفعلي للإصلاحات القانونية والسياسية والاجتماعية لفائدة المساواة بين الجنسين، وردم الهوة القائمة بين النصوص القانونية والممارسة. لذلك، يُستحسن العمل على:

- تعزيز الإدارات بخبراء في قضايا المساواة المهنية؛
- إشراك المؤسسات التمثيلية للموظفين وفاعلي المجتمع المدني المعنيين في تدبير المساواة المهنية في الوظيفة العمومية؛
- مواكبة تطور المسار المهني للنساء، بما يعزز مبدأ تكافؤ الفرص في استفادة النساء من التكوين من أجل تيسير ارتقائهن وتسلمهن مناصب المسؤولية؛
- اتخاذ إجراءات محاربة الصور النمطية وأشكال التمييز في إطار تحقيق المساواة بين الرجال والنساء في الوظيفة العمومية؛
- النهوض بثقافة مشتركة لفائدة المساواة داخل المصالح الإدارية؛
- إطلاق تفكير مع المشغلين الترابيين من أجل تحقيق تمثيل متوازن للرجال والنساء في هيئات الحوار الاجتماعي.

وتتوخى هذه التوصيات دعم الاستراتيجية من أجل إقرار المناصفة في الوظيفة العمومية التي أعلنت عنها الحكومة في ماي 2016، غير أن كفاءات تطبيق هذه الاستراتيجية لم يتم تحديدها بعد.

• تنفيذ المقتضيات المتعلقة بإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية

تعهد المغرب بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة. ويحدد قرار الوزير الأول رقم 3.130.00 الصادر في 7 ربيع الأول 1421 (10 يوليوز 2000) قائمة المناصب الممكن إسنادها إلى الأشخاص في وضعية إعاقة بالأولوية وكذا نسبة 7 في المائة من هذه المناصب بإدارات الدولة والهيئات التابعة له. وينص مشروع القانون رقم 97.13 أيضاً على تدابير تعزز هذا الالتزام. ومع ذلك، يُلاحظ قصور في تطبيق هذه النصوص القانونية، رغم أن مختلف الدراسات التي قامت بها السلطات العمومية وفاعلو المجتمع المدني تؤكد على ضرورة تطبيق المنظومة القانونية المتعلقة بهذا المجال.

واستناداً إلى هذه الخلاصات، يقترح المجلس التوصيات والتدابير التالية من أجل تحقيق الاندماج الفعلي للأشخاص في وضعية إعاقة في الوظيفة العمومية وبالتالي احترام نسبة 7 في المائة التي يفرضها القانون:

- إنشاء لجنة وزارية مخصصة لإدماج الأشخاص في وضعية إعاقة بهدف مأسسة التدابير الداعمة لتيسير وتبّع وتفعيل تلك الالتزامات، كما هي منصوص عليها في القانون-الإطار رقم 97.13. وتتكفل كل وزارة بتعيين «مسؤول مرجعي للتعامل مع وضعية الإعاقة» يسهّر على تيسير الأعمال المنجزة في هذا الإطار.

- تنفيذ إجراءات هادفة إلى استباق أي شكل من أشكال التمييز تجاه الأشخاص في وضعية إعاقة.
- تعزيز مواكبة الأشخاص في وضعية إعاقة الباحثين عن منصب شغل من خلال تسهيل ولوج العمال في وضعية إعاقة إلى التكوين.
- مواكبة هذه التدابير بتأهيلولوجيات الموضوعة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة في مجموع المؤسسات العمومية. ولهذا الهدف، يمكن وضع دليل مرجعي يتضمن التحسينات البسيطة والمفيدة التي تستجيب لحاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة.

• تشجيع التدبير على أساس الأداء والكفاءة

من أجل تدارك الاختلالات على مستوى النجاعة وجودة الخدمة العمومية، وذلك رغم التطور المحرز في تحديث الإدارة العمومية على وجه عام، يدعو²⁸ المجلس إلى تدبير حديث للموارد البشرية، قائم على معرفة حقيقية بوضعية الشغل، وما يتطلب ذلك من نجاعة في تنفيذ المشاريع.

لذلك يُقترح إعطاء الأولوية لتدبير المردودية، وتدبير المسار المهني بالتقييم والتكوين والترقية الداخلية، وتدبير الأجور على أساس تقييم مناصب الشغل والمردودية، وتدبير أداء كل منظمة من خلال تحليل استراتيجي لمهمتها، وجودة خدماتها، والنتائج الملموسة المتجلية في درجة الرضا عن الأداء في علاقة بانتظارات المواطنين وحاجياتهم.

وينبغي تحديد جدولة زمنية لتنفيذ هذه الإجراءات، مع وضع برامج رائدة وتنظيم حملات تواصلية مناسبة، واعتماد منطق ربط المسؤولية بالمحاسبة، والحرص على التحسين المتواصل. ومن أجل تتبع تحقيق هذه الأهداف، يتعين وضع مؤشرات للتوظيف والترقية والاستفادة من التكوين والمساواة بين الرجال والنساء، وإدماج الأشخاص ذوي الحركة المحدودة، وتدبير الفئات العمرية، والوقاية من أشكال التمييز، وتحقيق ظروف جيدة للعمل.

ج. وضع سياسة للشراء العمومي المسؤول

• تشجيع السلطات العمومية على اعتماد صفقات عمومية مستدامة

بادرت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة إلى إطلاق مشروع بدعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من أجل النهوض بالشراء العمومي المستدام الهادف إلى وضع خطة عمل من أجل النهوض بهذا المجال على مستوى المنتجات والخدمات ذات الأولوية وتعزيز قدرات الفاعلين الأساسيين.

واعتباراً للالتزام الذي تعهد به المغرب لإعداد خطة عمل من أجل النهوض بالشراء العمومي المستدام، فإن المجلس يوصي باتخاذ التدابير التالية:

- إدراج الجوانب الاجتماعية في المقاربة التي طوّرتها الوزارة المكلفة بالبيئة، لجعل خطة العمل مُدمجة، ولضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

28 - الرفع من عدد الموظفين بنسبة 8.5 في المائة، وتوحيد الأدنى للأجور وتحيده في 3000 درهم.

- التسريع بوضع علامات مرجعية بيئية موجهة إلى الهيئات التابعة سواء للقطاع العام أو الخاص، بهدف تحسيس المقاولات الساعية للفوز بالصفقات العمومية وضمان انخراطها في مسار التنمية المستدامة، طبقا للمادة 31 من القانون-الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق للبيئة والتنمية المستدامة؛
- تشجيع الدورة الاقتصادية على أساس القرب بين المنتج والموزع والمستهلك (circuit court)، وبالتالي توليد دينامية ترابية للإنتاج والاستهلاك المستدامين في إطار تقليص الفوارق الترابية، واعتبارا لمؤهلات كل جهة على حدة؛
- تيسير الولوج إلى الصفقات العمومية لفائدة المقاولات والمقاولات الصغرى والمتوسطة المسؤولة التي تتجلى في أنشطتها المؤشرات الاجتماعية الأساسية الدالة على احترام قانون الشغل وحقوق الإنسان، وشروط السلامة والصحة، وأيضا المؤشرات المعبرة عن احترام البيئة؛
- خلق بيئة مناسبة للشراء العمومي المسؤول اجتماعيا، من قبيل مقاولات الإدماج وتشغيل الأشخاص ذوي الحركية المحدودة والمقاولات العاملة في إطار الاقتصاد الاجتماعي والاقتصادي.

• تشجيع إبرام شركات مستدامة بين القطاعين العام والخاص

نظراً للدور الاستراتيجي للمقاولات والمؤسسات العمومية في تفعيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلّة، الأمر الذي يتجلى في الحجم الهام من الاستثمارات، يتعين تطوير تعزيز الشركات بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها أكثر الآليات نجاعة لتنفيذ مثل تلك المشاريع. ومن شأن تطوير هذه الشركات أن يتيح، تحت مسؤولية الدولة، توفير الخدمات والبنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية ذات جودة وبأقل كلفة، وتقاسم المخاطر المرتبطة بها مع القطاع الخاص، وتكريس ممارسات الرقابة المتعلقة بالخدمات المقدّمة.

وفي إطار تملك الدولة ومقاولاتها ومؤسساتها العمومية لأبعاد التنمية المستدامة ولطريقة التدبير المستدامة، تصبح الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسيلة لتوسيع نطاق مسؤولية المقاولات العمومية ليشمل سلسلة قيمتها وسلسلة توريدها.

بناء عليه، يغدو إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات في الشراكة بين القطاعين العام والخاص رافعة ناجعة للنهوض بالتنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، يقترح المجلس على المقاولات العمومية والسلطات الوصية:

- التأكيد في القانون 82.12 المتعلق بالشركات بين القطاعين العام والخاص على أبعاد الاستدامة، من خلال إدماج تدابير استباق المخاطر الاجتماعية والبيئية في مرحلة ما قبل تفعيل المشروع، وتعميمها لتشمل كل الأطراف المعنية، واحترام قانون الشغل من طرف المقاولات الراغبة في الحصول على إحدى الصفقات وعلى مستوى سلسلة توريدها، والتأكيد أيضا في نفس القانون على واجب مراعاة حقوق الإنسان. ويتعين أيضا التنصيص على التدابير المتخذة من أجل التقليل من الآثار السلبية لأنشطة المقاولات في عقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يحدد حقوق الأطراف المتعاقدة وواجباتها. ويجب إضافة هذه التدابير إلى أهداف الأداء كما هي منصوص عليها في المادة 14.

- جعل الحوار مبدأ مؤسساً للعلاقة مع الأطراف المعنية، سواء قبل انطلاق المشروع أو في مختلف مراحل إنجازه؛
- تطبيق التوصيات المتعلقة بالرهانات القطاعية، كما تحددها الهيئة الوطنية للتّمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات؛
- العمل ضمن منظور مناسب لإدماج المؤشرات الخاصة بكل نوع من أنواع الشراكة، والمؤشرات المتعلقة بالآثار الاجتماعية والبيئية المرتبطة بالنشاط وبالإننتاج؛
- توجيه الالتزام المجتمعي للشراكة بين القطاعين الخاص والعام نحو خلق القيمة المشتركة على المستوى المحلي، في إطار التفاعل والاستجابة للرهانات الاجتماعية والمجتمعية والبيئية الخاصة بالمجالات الترابية؛
- الالتزام بواجب تقديم الحساب من خلال الإبلاغ عن تتبع المؤشرات المحددة في إطار الشراكة.

د. حثّ المؤسسات العمومية على اعتماد المقاربة البيئية

يوصي المجلس السلطات العمومية بإيلاء اهتمام خاص للتدبير المسؤول للمقاربات البيئية داخل المباني العمومية، من خلال تفعيل برامج النجاعة الطاقية الكفيلة بالتقليص من حاجياتها إلى الطاقة (الماء، التهوية، الإنارة).

وتترتب على هذه التدابير آثار على مستويين اثنين: مردودية اقتصادية على المدى المتوسط والبعيد وأيضاً التخفيض من البصمة الإيكولوجية. ويتعين على المؤسسات العمومية أن تأخذ بعين الاعتبار كذلك بطريقة منهجية مسألة تمشين النفايات داخل بنيتها، وعلى وجه الخصوص من خلال إبرام شراكات مع مقاولات متخصصة في جمع النفايات وتثمينها.

ولتحقيق هذا الهدف، يتعين تحديد قائمة بالمنتجات القابلة أكثر للتثمين، ووضع نظام للفرز داخل المؤسسات العمومية (أوعية لجمع النفايات حسب طبيعتها: الورق، البلاستيك، بطاريات، تجهيزات إلكترونية...).

ويوصي المجلس السلطات بتحديد الأدوات التي تتناسب أكثر مع حاجياتها من أجل الإشراف على تنفيذ الإجراءات البيئية المتخذة داخل المباني العمومية، ومواكبة تلك الإجراءات بحملات تحسيسية لتشجيع التحول والانتقال نحو الاستدامة.

4. تحفيز النسيج الاقتصادي على اعتماد معايير المسؤولية المجتمعية للمنظمات

أ. توجيه التغيير نحو اعتماد مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة

يتحقق إدماج المسؤولية المجتمعية وتملكها من طرف المنظمات، عن طريق واجب التحسيس والحملات التواصلية والإعلامية، وذلك بهدف تدقيق مفاهيم ومبادئ هذه المقاربة التي غالباً ما يُحكّم عليها بالغموض والتعقيد.

وينبغي أن ينبغى التحسيس والتواصل في هذا الإطار على إبراز الجوانب المضيئة لمفهوم المسؤولية المجتمعية كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق الجودة، واستباق انتظارات الأطراف المعنية، والتماسك الاجتماعي، والتأثير إيجابا في النسيج المحلي والتراث الطبيعي.

وينبغي أن تنصب الحملات التواصلية والإعلامية المتعلقة بمبادئ المسؤولية المجتمعية على مختلف جوانب المفهوم، الأخلاقية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية. ويتمين أن تُنظَّم هذه الحملات على الصعيد الجهوي من أجل خلق مناخ إيجابي قائم على حوار متعدد الفاعلين يضم السلطات العمومية والنسيج الاقتصادي والشركاء الاجتماعيين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني، ويفضي إلى حلول ومقترحات متناسبة مع خصوصيات المجال الترابي المعني.

• تعبئة الوسط الأكاديمي وتكوين مقاولين مسؤولين في المستقبل

تبدو تعبئة الوسط الأكاديمي كوسيلة أساسية لتحفيز النسيج الاقتصادي على اعتماد مبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات. وتشكل الأسلاك العليا للتكوين العامة والخاصة، باعتبارها فضاءات للتعليم وتلقي المعرفة، قنوات هامة لنشر مبادئ المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات وقيمها وأدواتها وتعميمها في أوساط مختلف مكونات النسيج الاقتصادي.

والملاحظ أن المواضيع المرتبطة عموما بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات تحظى بالدراسة خلال الندوات واللقاءات الجامعية أكثر منها في إطار أطاريح الدكتوراه والدراسات ما بعد الدكتوراه. وفي المقابل، يلاحظ إقبال متزايد في الوسط الجامعي على أنواع التكوين المرتبطة بعالم المقاولات (إنشاء المقاولات، الكفاءات الخاصة بمختلف الجوانب المرتبطة بأنشطة المقاولات...).

وفي هذا الإطار، يؤكد المجلس على ضرورة الربط بين التكوينات المرتكزة على أبعاد المسؤولية المجتمعية للمنظمات والتكوينات المرتبطة بإنشاء المقاولات وأنشطتها، مما سيرفع من قدرة الشباب أصحاب المشاريع على تطبيق مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات في أعمالهم. وتغدو الجامعة ضمن هذا المنظور فضاء لنشر المعارف المرتبطة بمواضيع الاستدامة والمسؤولية والتنمية المستدامة.

• تشجيع المقاربات القائمة على الاحتضان المولدة للقيمة

تتعدد المقاولات التي تقوم بمبادرات ذات بعد إنساني لفائدة المتعاونين معها وعائلاتهم، وأيضا الساكنة المجاورة المعوزة، ومع ذلك، فهذا الدعم والاحتضان، وإن كان جزءا من المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، ليس كافيا للقول بأن هذه المقاولات تستحق صفة المقولة المسؤولة. لهذا يوصي المجلس الفاعلين الاقتصاديين بتوجيه التزاماتهم نحو نوع من الاحتضان «الفاعل» ذي الأثر القوي الشامل، والذي يهدف إلى تحقيق استقلالية الساكنة المستهدفة وإحساسها بالمسؤولية، من أجل تعزيز البيئة الاقتصادية بكل مكوناتها.

ب. مأسسة الالتزامات الطوعية بين الدولة والفضراليات المهنية

يتعين النهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات داخل النسيج الاقتصادي بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين، وفق رؤية قطاعية، وفي شكل التزامات طوعية حسب كل قطاع على حدة.

ويجب التركيز أولاً على القطاعات التي تحدث أنشطتها، مقارنة بالقطاعات الأخرى، آثاراً سلبية أكبر على المجتمع والبيئة، من أجل حثها على احترام هذه الالتزامات الطوعية التي تستهدف التحسيس وفي نفس الوقت تقديم نموذج يُحتذى به في كيفية تعامل قطاع ما مع الرهانات البيئية والاجتماعية ورهانات الحكامة، استناداً إلى مقارنة مسؤولة.

وعلى هذا النحو، تصبح المقاولات أكثر وعياً بضرورة الانخراط في مسار يبني على التوفيق بين مستلزمات النمو ومتطلبات الاستدامة، على أساس «عقود للنمو المستدام»، بما يخدم مصلحتها وفي نفس الوقت مصلحة المجتمع ككل، لتشكل بالتالي قوة دفع للقطاع لينخرط في العمل الجماعي باعتماد استراتيجيات قائمة على المسؤولية الاجتماعية للمقولة، وعلى نمط جديد من التدبير يندرج في إطار التنمية المستدامة، ويقوم على الحكامة الجيدة.

ج. إنجاز مؤشرات لقياس مؤشرات لقياس قطاعية لتقييم الرهانات الاجتماعية والبيئية حسب القطاع، ووضع مؤشرات للقياس

تتحكم عوامل كثيرة في توجيه المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، منها الرهانات الخاصة بالمنظمة نفسها التي اختارت تفعيلها والعمل بها، والقطاع الذي تنشط فيه، والأطراف المعنية التي تكونه. ومن أجل تعبئة النسيج الاقتصادي وتحسيسه بالفوائد الناتجة عن اعتماد هذه المقاربة، ومن أجل ضمان المواكبة الضرورية للتوعية وحث المنظمات على السير في هذا الاتجاه، يوصي المجلس بإنجاز مؤشرات قطاعية بشراكة مع الفدراليات القطاعية، بهدف ترسيخ الالتزام المسؤول في أوساط المقاولات وتحسيسها بالتخفيف من الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية الناتجة عن أنشطتها.

ويمكن للفدراليات أن تواكب أعضائها من أجل تفعيل رافعات مناسبة كفيلاً بتعزيز التنافسية وخلق القيمة واستباق طلب الأطراف المعنية بنشاطها، في علاقة على وجه الخصوص بالرهانات الاجتماعية والبيئية ذات الأولوية بالنسبة إلى القطاع.

د. بناء شراكات قوية، وتعزيز التعبئة حول المسؤولية المجتمعية

تتطلب المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية تغييراً في الموقف وانفتاحاً على الأطراف المعنية في أوساط المنظمات بكل أصنافها. ومن أجل التحفيز على اعتماد هذه المقاربة وتعزيز الجهود المبذولة في هذا الاتجاه، يوصي المجلس السلطات العمومية بتعزيز الشراكات والعلاقات الاستراتيجية سواء مع المؤسسات الدولية ذات التمثيلية في المغرب أو المؤسسات الوطنية العاملة في مجال النهوض بالتشغيل والاستثمار والتصدير والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وحقوق الإنسان، الخ.

ويمكن مبدأ الشراكة من هيكلية مختلف البيئات السوسيو-اقتصادية والتعريف بمختلف الشركاء وإبراز الأدوار التي يضطلعون بها وشبكات شراكاتها والإمكانات المتوفرة لنسج التحالفات الاستراتيجية. وهو يمثل أيضاً خطوة حاسمة نحو مأسسة المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية في المملكة.

وتفصي الشراكات بين الأطراف المعنية، المنخرطة والفاعلة في هذا المسار المسؤول، إلى نشر مبادئ المسؤولية المجتمعية للمنظمات والتعريف بفوائدها وتقديم صورة إيجابية عن المنظمات التي تعتمدها، مما يدفع بالمنظمات الأخرى إلى السير على نهجها.

إضافة إلى ذلك، فإن اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية يجعل المقاولات تبتكر أشكالاً جديدة من الحوار الاجتماعي السليم والبناء مع المنظمات النفايية، ويعزز أيضاً فرص إدماج مبادئها وتحقيق مقبوليتها من طرف المجتمع والأطراف المعنية.

وامتداداً لهذه الإرادة لتوطيد الشراكات وتوسيع مداها، فإن من الضروريّ تعزيز فاعلي المجتمع المدني، اعتباراً لدورهم في النهوض بالالتزام المجتمعي المسؤول في أوساط المنظمات، وذلك من أجل تمكينهم من ممارسة دورهم كشريك، في مجال البناء المشترك وأيضاً للتوعية بمخاطر الممارسات السيئة.

هـ. تحقيق فعالية التوجيهات المتضمنة في النصوص التشريعية المتعلقة بالعلامة البيئية والتشجيع على إنشاء علامة اجتماعية

طبقاً لما هو منصوص عليه في القانون رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، يوصي المجلس:

- تفعيل إنشاء علامة بيئية وتحديد كفاءات الحصول عليها، بتقريبها من المعايير الدولية المعمول بها. وتمنح هذه العلامة البيئية لكافة المنتجات والخدمات الأكثر احتراماً للبيئة. وهي تعني أن هذه المنتجات والخدمات تستوفي معايير الاستعمال المسؤول، وأنها لا تُحدث، طوال دورتها الحياتية، سوى آثار بيئية محدودة الخطر؛
- توسيع نطاق منح العلامة البيئية للمنتجات والمرافق التي تشملها العلامة البيئية من أجل إدماج الأبعاد الاجتماعية في البعد البيئي، وبالتالي الاعتراف بخصوصيات المقاولات الاجتماعية والفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

و. دعم العلامة الاجتماعية للمقاولات التي أحدثها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، وتقييم آثارها منذ إنشائها وتوسيع نطاقها ليشمل مفهوم القيمة المتقاسمة

من أجل النهوض بالعلامة الاجتماعية للمقاولات في أوساط المقاولات المغربية، فإنه من يقترح:

- أن تستفيد السلطات العمومية المعنية من علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات التي أنشأها الاتحاد العام لمقاولات المغرب والارتكاز عليها، بوصفها إطاراً مرجعياً وطنياً يضمن الارتقاء بمفاهيم ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمقاولات وتوسيع نطاقها؛
- تشجيع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ودعم جهوده في مجال التحسيس والتثمين، وذلك من أجل تعزيز دينامية الاستدامة التي انخرطت فيها المقاولات الحائزة على علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولات؛
- أن يقوم الاتحاد العام لمقاولات المغرب بتقييم آثار علامته في مجال المسؤولية الاجتماعية للمقاولات منذ إنشائها، وبالعامل، من جهة، على توسيع نطاقها ليشمل مفهوم القيمة المتقاسمة، ومن جهة أخرى على توسيع لجنة منح العلامة لتشمل مجموع الأطراف المعنية، ويندرج في عضويتها الفرقاء الاجتماعيون والفاعلون ممثلو المجتمع المدني.

ويجد الدعم الفعلي لعلامة الاتحاد العام لمقاولات المغرب مرجعه في باب الالتزامات الوطنية المنصوص عليها من طرف الهيئة الوطنية للتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات، وضمنها التحسيس بأهمية التنمية المستدامة وتوجهاتها، والتحسيس بفوائد المسؤولية الاجتماعية للمقاولة وآثارها الإيجابية على تنافسية المقاولات، وبمزاياها أيضا كأداة لتدبير المخاطر والرفع من الأداء الشامل.

ويستهدف هذا الدعم كذلك تعزيز التفكير المتعلق بإدماج رهانات المسؤولية الاجتماعية للمقاولة الخاصة بالمقاولات المغربية الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا التي تشكل الجزء الأكبر من النسيج الاقتصادي المغربي، وتشجيع المقاولات على نشر تقرير حول التنمية المستدامة أو تقرير يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للمقاولة.

ز. تشجيع انخراط المقاولات عن طريق تصنيفها إلى فئات

يرى المجلس أنّ تملك مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقاولة من طرف المقاولات هو نتيجة الإقرار الفعلي لمجموعة من التدابير التحفيزية التي تشجع هذه الأخيرة على ملاءمة أنظمتها مع متطلبات هذا المبدأ ومع متطلبات المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات. ويعتبر المجلس أن تصنيف المقاولات يمثل أحسن وسيلة لتسريع وتيرة تخصيص معاملة تفضيلية لفائدة المقاولات الحائزة على علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة.

ويجدر في هذا الصدد وضع نظام متّسق بشراكة مع الفاعلين المؤسّساتيين، كالبنوك من خلال تيسير مساطر الحصول على القروض لفائدة المقاولات الحائزة على علامة المسؤولية الاجتماعية للمقاولة.

ح. تفعيل مساطر للطعن الفعلي

وفي مقابل التدابير التحفيزية، يقترح المجلس:

- دعم العمليات التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل إنشاء إطار للطعن المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. ذلك أنّ هذا المجلس يسعى، بشراكة مع العديد من المؤسّسات الوطنية لحقوق الإنسان عبر العالم، إلى إنشاء إطار خاص بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالمقاولات، وإقرار دور للمؤسّسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الطعون، من خلال تلقي الشكايات والوساطة، وأيضا من خلال إجراء بحث عموميّ وتحريّات رسمية حول المقاولات وحقوق الإنسان؛
- تفعيل نقطة الاتصال الوطنية من أجل تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تدعمها آلية تفعيل وحيدة، وهي نقاط الاتصال الوطنية التي تساعد المقاولات والمساهمين فيها على اتخاذ إجراءات مناسبة من أجل النهوض بأهداف المبادئ التوجيهية. وتتيح هذه النقاط الوطنية أرضية للوساطة والصلح من أجل حل المشاكل العملية التي قد تبرز عند تفعيل المبادئ التوجيهية.

ط. تشجيع المقاولات على نشر تقرير مندمج

من أجل المساهمة في نشر ثقافة الشفافية في أوساط المقاولات، يوصي المجلس السلطات العمومية بإلزام المقاولات المدرجة في بورصة الدار البيضاء والمقاولات التي تشغل أكثر من 500 مستخدماً بأن تنشر، على

فترات منتظمة، تقريراً مندمجاً عند إصدار النتائج السنوية، حول تدبير مخاطرها الاجتماعية والبيئية وحول سياستها الخاصة بأخلاقيات المسؤولية والحكمة.

ي. تشجيع أشكال جديدة من إنشاء المقاولات المدمجة

ينطلق إنشاء المقولة المدمجة أو المستدامة من مبدأ أن المقاولات تدمج في توجهها أنشطة تساعد على إرساء تنمية مستدامة، كاستجابة ممكنة للرهانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من خلال الحد من الإقصاء الاجتماعي وتيسير سبل الولوج إلى سوق العمل والتقليص من الفوارق. وترتكز التوصيات في هذا الإطار على:

- إعداد سياسات تحفيزية لخلق مقاولات مستدامة، مع التأكيد على ما تحدته من آثار إيجابية، اقتصادية واجتماعية وبيئية؛ وكذا اعتماد مقاربة تشاركية، في إطار منهجية تصاعديّة، من أجل إعداد سياسات إنشاء المقاولات المدمجة، من خلال التنسيق بين فاعلي قطاع القروض الصغرى وفاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومسيري المقاولات الاجتماعية والمقاولات الصغرى والمتوسطة والكبرى التي راكمت تجربة ناجحة في الميدان، وفاعلي المجتمع المدني ومسؤولي الدولة؛
- تحديد أهداف اجتماعية ذات أولوية (الولوج إلى الخدمات الأساسية، محاربة الفقر...) والسعي إلى تحقيق الاستقلالية المالية. ومن المفيد في هذا الإطار تشجيع حكمة مدمجة تأخذ بعين الاعتبار رهانات وحاجيات الأطراف المعنية، من خلال إشراكها في مسلسلات اتخاذ القرار بل وحتى الإنتاج. ويجدر في المقام الثاني اعتماد سياسة إعادة الاستثمار الكامل أو الجزئي للأرباح. وأخيراً، فإنّ الابتكار يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا النوع من المقاربات.

وفضلاً عن ذلك، فإنّ حظوظ المقاولات للربح على المستوى الاقتصادي ستعزز على المدى المتوسط والبعيد، وستحسن صورتها وسمعتها كمقاولات تحترم الأخلاقيات الاجتماعية، من خلال العمل على تقليص البصمة الإيكولوجية على المجالات والسكنة المجاورة، وتشجيع الإدماج الاجتماعي وتطوير أشكال جديدة من الابتكار كوسيلة للرفع من التنافسية.

5 - اتخاذ تدابير خاصة بالمقاولات العمومية

أ. استفادة المقاولات والمؤسسات العمومية من «المدونة المغربية للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات والمؤسسات العمومية» كمنطلق لاعتماد المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

تؤكد المدونة المغربية للممارسات الجيدة لحكامة المقاولات والمؤسسات العمومية على أن الممارسات الجيدة للحكامة شرط أساسي لتكريس ثقافة ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتعزيز مناخ الثقة مع الأطراف المعنية بأنشطة المقاولات، واجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتيسير لوج المقاولات العمومية إلى التمويل، والنهوض بقيم شفافية المعلومات والتواصل، وتعزيز استدامة المؤسسات وأدائها، والرفع من جودة الخدمات، والمساهمة في تنمية النسيج الاقتصادي التنافسي.

ومن أجل التشجيع على اعتماد هذه المدونة من طرف المؤسسات والمقاولات العمومية، يوصي المجلس بما يلي:

- ملاءمة مقتضياتها مع مبادئ حكمة المقابلة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
 - تحديد أهداف ووضع مؤشرات تمكن من الإشراف على تنفيذ توصياتها، انطلاقاً من خارطة طريق للتتبع واضحة ومنسجمة مع مبادئ الاستدامة والشفافية وأخلاقيات المسؤولية المنصوص عليها في المدونة؛
 - خطة عمل على أساس مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقابلة خاصة بنشاط كل مقابلة عمومية ومستجيبة لانتظارات الأطراف المعنية بأنشطتها؛
 - إشراك الأطراف المعنية الوازنة في أجرأة المقاربات والأعمال المقررة من أجل التشجيع على الانخراط فيها وبالتالي تعبئة المؤسسات والمقاولات العمومية وترسيخ مبدأ الالتزام المستدام في أوساطها.
- ب. إدراج مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمقابلة في أجندة المجالس الإدارية للمقاولات العمومية**
- من أجل تمكين المجالس الإدارية للمقاولات العمومية من تحمل مسؤوليتها كاملة عن الآثار الناتجة عن أنشطة مؤسساتها، يوصي المجلس باتخاذ الإجراءات الآتية، لماكبة تملك المقاولات العمومية للمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات وتسيير مؤسساتها وفق مبادئها:
- تشجيع استقلالية المسؤولين عن التسيير الإداري داخل المقاولات العمومية؛
 - تعبئة المجالس الإدارية حول اعتماد استراتيجيات قائمة على مبدأ المسؤولية الاجتماعية للمنظمات، شاملة وأفقية ومدققة وموجهة؛
 - وضع مؤشرات للحكمة مرتبطة بمختلف جوانب نطاق العمل بالمقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمنظمات؛
 - وضع مسلسلات للتقييم والأداء خاصة بالمجلس الإداري.

ج. جعل الحوار مبدأ مؤسساً للعلاقة مع الأطراف المعنية، سواء قبل انطلاق المشروع أو في مختلف مراحل إنجازه

من بين الفوائد الناتجة عن اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمنظمات تحسين الحوار الاجتماعي وبالتالي تعزيز الروابط بين المقاولات ومختلف الأطراف المعنية. ويؤدي تحسين الحوار الاجتماعي، من جملة أمور، إلى تدبير أفضل للمخاطر التي تتعرض لها المقابلة، وتساعد على نيل «الترخيص الاجتماعي بالاشتغال وممارسة أنشطتها».

ويوصي المجلس، طبقاً لمبادئ معيار إيزو 26000، المقاولات العمومية بتحديد الأطراف المعنية بأنشطتها، وتفعيل مناهج للحوار والتشاور والوساطة، ومراعاة مصالح وانتظارات تلك الأطراف، من أجل خلق الانسجام والاتساق بين هذه الأخيرة والسياسة التي تعتمدها المقابلة العمومية.

ويشكل الإنصات والحوار والتشاور والبناء المشترك العناصر الأساسية للمقاربة القائمة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقابلة، لهذا يتعين النهوض بها والتشجيع على اعتمادها، قدر الإمكان، في مرحلة

ما قبل اتخاذ القرارات الاستراتيجية المرتبطة بالمقاولات العمومية، استنادا إلى مقارنة تشاركية مجتمعية تؤدي إلى تحقيق الأداء الشامل الناجع.

ولهذا الغرض، يوصي المجلس باتخاذ التدابير الآتية:

- تسهيل الحوار من خلال المساعدة على الوصول إلى المعلومات حول المشروع وآثاره. ويتعين نشر المعلومة قبل انطلاق المشروع بطريقة شفافة؛
- توفير شروط مسبقة كفيلة بزرع الثقة بين مختلف الأطراف والرفع من مصداقية الحوار؛
- إشراك الأطراف المعنية بالمشروع في مسلسل الحوار؛
- التعريف بالآثار الإيجابية التي أحدثها الحوار مع الأطراف المعنية على مسلسل اتخاذ القرار.

د. حثّ المقاولات العمومية على تجسيد التزاماتها في هذا المجال من خلال تقديم الحساب عن الجوانب غير المالية لأنشطتها

يوصي المجلس المؤسسات والمقاولات العمومية على إصدار تقرير عن الجوانب غير المالية لأنشطتها، من أجل التشجيع على الاقتداء بها كنموذج للمقاولة التي تساهم من موقعها في إرساء أسس اقتصاد وطني مستدام، ومن أجل أيضا تعزيز مصداقيتها والرفع من أدائها الشامل.

ومن بين العناصر التي يتعين عليها أن تقدم الحساب عنها المؤشرات التي وضعتها لتنفيذ مبادئ الحكامة الجيدة، وتخفيض استهلاكها للطاقة، وإعطاء الأسبقية للشراء المستدام، والوقاية من كل ما قد يمس بحقوق الإنسان وتدارك ما قد يقع منها، والتدابير المتخذة في المجال الصحي والسلامة في أماكن العمل، ومحاربة الرشوة، وطبيعة الالتزام المجتمعي والاجتماعي.

ويتعين أن تتضمن التقارير المذكورة معطيات موثوقة وقابلة للتحقق ومدرجة في تقارير الأنشطة التي تقدم لهيئات الحكامة، ومتاحة للأطراف المعنية.

ومن أجل تشجيع وضوح المعلومات المبلّغة، يتعين على الهيئة الوطنية للتنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية أن تضع إطاراً مشتركاً يمكن من تحقيق التجانس بين تلك المعلومات.

إضافة إلى ذلك، فإن صياغة تقرير عن الأنشطة غير المالية يوفر للمسؤولين الإداريين ومسيري المقاولات أداة لقيادة التغيير المجتمعي وبناء قيمة غير مالية منبثقة عن التزام المقاولات العمومية بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات.

هـ. توسيع نطاق مسؤولية المقاولات ليشمل سلسلة قيمتها وسلسلة توريدها

إنّ المقاولات العمومية مدعوة، في إطار التزاماتها وواجب التأثير الإيجابي فيما حولها المنوط بها، إلى توسيع نطاق مسؤوليتها ليشمل سلسلة توريدها. وفي هذا الإطار، يشجع المجلس السلطات العمومية على ممارسة واجب التأثير الإيجابي فيما حولها ووضع سياسات شراء مسؤول وتعبئة مزودها ومقدمي الخدمات لها حول علاقات تفيد الطرفين، من خلال دعم تقني و/أو مالي، وذلك في إطار احترام القوانين الجاري بها العمل.

6 - اتخاذ تدابير خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة

شرعت بعض المقاولات الكبرى في إدماج المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقابلة في استراتيجياتها، مخصصة ميزانيات خاصة لهذا الغرض، وعيا منها بمختلف رهاناتها. وفي المقابل، يبقى من الصعب جعل المقاولات الصغرى والمتوسطة تتخبط في هذا المسار، ذلك أن الرؤية لم تتضح بعد بما فيه الكفاية حول العلاقة بين اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقابلة والفوائد التي يمكن أن تجنيها من خلال هذا التوجه. ومع ذلك، فقد أصبح من المسلم به أن الأداء لا ينحصر فقط في الجوانب الاقتصادية والمالية، ولكن نطاقه اتسع ليشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية، مما يرفع من تنافسية المقاولات على المستوى الوطني والدولي.

والحال أن الحديث عن انتشار العمل بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات والالتزام بها لا يستقيم دون اعتبار المقاولات الصغرى والمتوسطة في المقام الأول، لكونها تمثل الجزء الأكبر من النسيج الاقتصادي الوطني (95 في المائة).

ويوصي المجلس في هذا الصدد بالانفتاح على مسيري المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولين من أجل تحسيسهم بأهمية هذه المقاربة وإقناعهم بالفوائد التي ستجنيها مؤسساتهم عن طريق اعتمادها، وذلك رغم صعوبات إعادة النظر في النماذج الاقتصادية وإصلاحها، واعتبارا أيضا لمتطلبات الانتقال الضروري نحو نموذج اقتصادي مغاير يتطلب تغيير الأسس والقواعد الرئيسية التي تقوم عليها المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وعموما، يتعين على المؤسسات العمومية المعنية (الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، الفدراليات القطاعية، وغيرهما) أن تقدم الدعم والمواكبة لمسير المقاولات كي يعملوا على اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، مستحضرين خصوصية المؤسسات التي يشرفون على تسييرها، وطبيعة الرهانات الخاصة التي تواجهها في سعيها إلى إدماج أبعاد الاستدامة في أنشطتها ومنتجاتها. ويوصي المجلس المسؤولين عن النهوض بتلك المقاربة في أوساط المقاولات الصغرى والمتوسطة أن يركزوا جهودهم على تعزيز الممارسات الجيدة الوطنية والدولية في أوساط المقاولات، وعلى تشجيعها على إدماج رهانات الاستدامة تدريجيا، ودعم جهودها في إعداد خطط لأجرتها.

ويقترح المجلس في هذا الصدد أن يتم التركيز في برامج التكوين الموجهة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة على نشر مفاهيم ومبادئ التنمية الاستدامة في صفوف المقاولات الصغرى والمتوسطة وسبل تجسيدها في أرض الواقع، مع التوعية بأهمية الانفتاح على الأطراف المعنية والاستجابة لانتظاراتها، وتدريب الاستدامة، واستكشاف مجالات العمل والاستثمار المناسبة سواء للمقاولات الصغرى والمتوسطة أو الأطراف المعنية بأنشطتها انطلاقا من جرد للفرص والمخاطر المفترضة، وتحديد درجة أداء ونجاعة المنظمة في مختلف مجالات العمل التي تنوي ممارسة نشاطها فيها، وتقييم درجة نضج ممارساتها التدريبية، وتعزيز الحوار الداخلي وأيضا الخارجي مع الأطراف المعنية حول هذه الجوانب.

ويدعو المجلس في نفس الإطار إلى تنظيم دورات تكوينية لفائدة الأطر التي ستتولى تسيير المقاولات في المستقبل، لتحسيسهم بأهمية هذه المقاربة والرفع من قدراتهم على تتبع تنفيذها. ويمكن وضع تدابير

تحفيزية للتشجيع على تنظيم مثل هذه التكوينات، من قبيل الإعفاءات الضريبية أو تسهيلات في التمويل. ومن بين الوسائل التي يمكن أن تساهم بها الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة في النهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات تنظيم دورات تكوينية ووضع دلائل من أجل نشر مبادئ المسؤولية المجتمعية.

ويوصي المجلس هذه المؤسسة بتعزيز دورها في التعريف بفوائد المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، مساهمة بذلك في التشجيع على اعتمادها سواء داخل المقاولات الصغرى والمتوسطة أو على مستوى سلسلة توريدها.

ويمكن التفكير أيضا في هذا الصدد في إنشاء منصة على شبكة الإنترنت من أجل التعريف بكل الجوانب المرتبطة بهذه المقاربة: مزاياها وهراناتها والدورات التكوينية وأدوات التكوين الذاتي والتقييم والتجارب الناجحة للمقاولات التي اختارت العمل بها والممارسات الجيدة.

ومن شأن إبراز المزايا الناتجة عن اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات وتسهيل الضوء عليها، الرّفْع من حظوظ اعتمادها من قبل أكبر عدد ممكن من المقاولات الصغرى والمتوسطة، وخلق نوع من التنافس فيما بينها في إطار تفعيل هذه المقاربة في أوساط هذا النمط من المقاولات التي تتميز عن المقاولات الكبرى من حيث الحاجيات والقدرات.

إضافة إلى ذلك، يوصي المجلس بتعزيز التعاون والتنسيق بين الاتحاد العام لمقاولات المغرب والسلطات العمومية من أجل النهوض بأعمال موجهة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل الجزء الأكبر من النسيج الاقتصادي المغربي.

ولكي تتجح هذه الجهود والأعمال الرامية إلى النهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات وأجرأتها في أوساط المقاولات الصغرى والمتوسطة، انطلاقا من محاور العمل السابقة، يتعين وضع استراتيجية من أجل خلق شبكة تضم مختلف الفاعلين من القطاعين العام والخاص الذين لهم وعي أكبر بخصوصية هذا النمط من المنظمات، وبالتالي يتفاعلون معها بشكل أكثر إيجابية، ويقدر دور الخاص الذي تقوم به داخل النسيج الاقتصادي، ويعملون على تحسيس المقاولات الصغرى والمتوسطة بالآثار الإيجابية التي تنتج عن العمل بالمقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، من حيث الرفع من الأداء العام ومن إمكانات الابتكار. ويمكن التفكير في تنظيم أنشطة منتظمة في إطار الشبكة المذكورة من أجل التعريف بالممارسات الوطنية والدولية الجيدة للمنظمات التي تعتمد المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات.

وليس الغرض هنا إقامة مفاضلة بين المقاولات الكبرى والمقاولات الصغرى والمتوسطة، أو القول بوجود تعارض وتضارب بين هاتين الفئتين من المقاولات، بل فقط إبراز أن هناك خصوصيات تميز المقاولات الصغرى والمتوسطة، من حيث الارتباط بالمجال الترابي ونوع النشاط الممارس ضمن شبكات، كما أنها تستقي مواردها البشرية والاجتماعية ومعلوماتها من الأوساط التي تنشط فيها. لهذا يمكن القول إن المقاولات الصغرى والمتوسطة تقوم بدور بالغ الأهمية في تسريع وتيرة اعتماد المقاربة على أساس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات على المستوى الوطني والجهوي.

7 - تشجيع المجتمع المدني والنقابات على إدماج المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات

أ. توصيات موجّهة إلى المجتمع المدني

أسند دستور 2011 لمنظمات المجتمع المدني أدوارا جديدة، وعزز قدراته واختصاصاته، وعلى وجه الخصوص في مجال الترافع والتعاون والتنبه إلى الممارسات السيئة، إلى جانب مختلف فاعلي المجتمع. وعملت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تقوية نسيجه العام. ويلاحظ مع ذلك أن العديد من مبادرات المجتمع المدني لا تحدث الأثر المنشود، بفعل محدودية القدرات التنظيمية والمالية، مما يؤثر سلبا في عملية النهوض بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات في أوساط مختلف المنظمات.

ويوصي المجلس بإعادة الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني، من خلال تدارك نقائصها، ومدّها بموارد بشرية. ولا شك أن النقائص المذكورة تؤثر سلبا في المجتمع المدني وتحده من فعاليته.

ويتعين أيضا أن تنصّب جهود السلطات العمومية على تحسيس منظمات المجتمع المدني بأهمية التلاؤم مع اختصاصاتها الجديدة كما هي منصوص عليها في دستور 2011، ويجب أيضا أن تعمل على تقوية اختصاصاتها من أجل ردم الهوة بين واقع منظمات المجتمع المدني والانتظارات والآمال المعلقة عليها.

ويوصي المجلس منظمات المجتمع المدني بتملك مبادئ المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات وإدماجها سواء في الرؤية الاستراتيجية التي تدافع عنها أو في أنشطتها وأعمالها. ولا شك أن اختيار المسؤولية المجتمعية للمنظمات كإطار تنموي سينعكس إيجابا على منظمات المجتمع المدني، حيث سيجعلها تعتمد تدبيرا مستداما لهيئاتها وتعمل على الرفع من مصداقيتها وتعزيز أعمالها من خلال مبادرات تنتج عنها آثار ملموسة على محيطها، وتؤدي على وجه الخصوص إلى خلق قيمة مشتركة.

ويدعو المجلس أيضا إلى التعريف على نطاق واسع بالمسؤولية المجتمعية للمنظمات وبمبادئها، ويوصي السلطات العمومية بتقديم دعم من أجل خلق علامة مرجعية للجمعيات المسؤولة، أو تعزيز العلامة المرجعية «فيجييو» للجمعيات، كضامن للنجاعة والشفافية والأثر الإيجابي الناتج عن الأنشطة الممارسة.

ب. توصيات موجّهة إلى المركزيات النقابية

حظيت النقابات، تاريخيا، بمكانة متميزة كمحرّك ومعزّز للحوار مع المقاولات. ويمثل التطور الحالي الذي تعرفه المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، كتمارسه مستدامة، فرصة لتجديد العمل النقابي ومنح النقابات إمكانيات كبرى لتطوير مناهج عملها وتدخلها، فبقدر ما يؤدي اعتماد النقابات المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية إلى المحافظة على الصالح العام، يوفر أيضا شروط حوار اجتماعي أشمل وأكثر إدماجًا.

وضمن هذا المنظور، يتعيّن أنّ تعمل المركزيات النقابية على:

- أن تتبنى في أعمالها وطريقة تفكيرها منطلق المدى البعيد، انطلاقا من احترام مبادئ التنمية المستدامة، علما أن هذا التوجه ينطوي على مكاسب وفوائد لجميع الأطراف المعنية؛

- التزوّد بالأدوات الضرورية من أجل التلاؤم مع متطلبات المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية، كوسيلة للرفع من النجاعة التي تؤدي إلى تثمين العمل النقابي وتعزيز مصداقيته وبالتالي تملك الحوار الاجتماعيّ انطلاقاً من الوعي بمختلف رهاناته المتعلقة بمبدأ المسؤولية المجتمعية للمنظمات، من قبيل تطبيق قانون الشغل ومحاربة أشكال التمييز والنهوض بالتنوع وبالحوار الاجتماعي. ومن بين السبل الممكنة الكفيلة بتعزيز العمل النقابي والدفع به في هذا المسار الجديد اعتمادُ المبادئ التوجيهية والممارسات المرتبطة بالمعايير الدولية كإيزو 26000 والميثاق العالمي والالتزام باحترامها. إنّ اعتماد الهيئات النقابية المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية يمكنها من تعزيز الحماية الاجتماعية والصحة وتحقيق رفاه الأجراء وإعادة الاعتبار للرأسمال البشريّ والتنمية البشرية داخل المقالوة؛
- وبذلك يتعرّز الدور الأساسي للنقابات في توعية مسيري المقاولات بالرهانات المرتبطة بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، وحضهم على اعتمادها، وأيضاً في الدفاع عن مصالح كل الأطراف المتعاونة مع المقالوة؛
- تكوين وتعيين «مخاطب مرجعي» في قضايا المسؤولية المجتمعية للمنظمات، يضطلع بدور المساهمة في النهوض بالممارسات الجيدة القائمة على أساس هذا المبدأ داخل المقاولات ومواكبة سياساتها وجعلها أكثر إدماجاً ونجاعة؛
- وأخيراً توسيع نطاق الحوار خارج حدود المقالوة، ليشمل مسؤولي الجماعات الترابية والجهات، وذلك من أجل تعزيز العمل النقابي وتجديد آليات اشتغاله.

8. إقرار المسؤولية المجتمعية على أساس مبدأ القرب من المجالات الترابية

تحتل المجالات الترابية مكانة متميّزة في استراتيجيات التنمية المستدامة، اعتباراً لأهمية المستوى «المحلي» الذي يتعين أن تنصب عليه في المقام الأول المبادرات الهادفة إلى تحقيق التنمية المدمجة. ويمكن إدماج رهانات التنمية المستدامة في البعد الترابي، وخاصة البعد الجهوي، من ضمان التكامل والتقاطع بين التدابير المتخذة على مختلف المستويات الترابية التقريرية، ويساعد على تعبئة الأطراف المعنية وتوجيه جهودها نحو التنمية البشرية المستدامة والمتوازنة للمجالات الترابية. وعلى الصعيد الترابي أيضاً يتحقق التوفيق بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتم التمرس بالممارسات المستدامة الجديدة، وعلى وجه الخصوص مع انطلاق العمل بالجهوية المتقدمة، حيث يتيح إدماج رهانات التنمية المستدامة فرصاً هامة لتعزيز التنمية المدمجة للجهات، وانخراط المجالات الترابية في مسار الابتكار.

وتهدف التوصيات التالية إلى عرض التدابير التي تكتسي طابع الأولوية:

أ. تعزيز كفاءات المنتخبين والفاعلين العموميين من أجل تملك مفاهيم ومبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية للمنظمات

مع انطلاق العمل بالجهوية المتقدمة التي تفرض مواكبتها بمجموعة من التغييرات، ومع التحول الذي عرفه النموذج الاقتصادي بفعل إدماج رهانات التنمية المستدامة، وانطلاق أوراش كبرى لتجسيد

الآمال المعلقة عليها على أرض الواقع، أصبحت الحاجة مأسّة إلى تأهيل تدريجي للمنتخبين وتوعيتهم بالمسؤوليات الجديدة الملقاة على عاتقهم. وفي هذا الصدد، يوصي المجلس باتخاذ مبادرات هادفة إلى تعزيز كفاءات المنتخبين والفاعلين العموميين، من خلال التحسيس، وعرض بعض التجارب الدولية الدالة في مجال التنمية المستدامة على مستوى المجالات الترابية، وتنظيم دورات تكوينية حول مناهج التدبير المستدام لفائدتهم.

ويمكن أن تتحقق هذا الانتقال عن طريق إقرار أنماط تدبير مستدام، وإيلاء اهتمام أكبر لتدبير الموارد البشرية، واعتماد مناهج جديدة تستحضر الرهانات المرتبطة بالمقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات ومبادئها.

ومن شأن التكوين الذي يتلقاه الأعوان العموميون، المكلفون بتنفيذ السياسات الترابية على مستوى أنماط التدبير، أن تتيح لهم المشاركة في وضع السياسات والمشاريع وإنجازها، سواء من داخل منظماتهم أو بالتشاور مع الأطراف المعنية بهذه السياسات والمشاريع. ويوصي المجلس بالنهوض بهذه المناهج الجديدة في التدبير في أوساط المنظمات العمومية، باعتبارها من فاعلي المجال الترابي.

ويشجع المجلس الفاعلين العموميين على تعبئة الموارد البشرية والمالية الضرورية من أجل تفعيل تدبير للاستدامة، وذلك لفائدة تكيّف المجالات الترابية مع هذا التوجّه الجديد.

ويتعين أخيراً، في هذا الصدد، تشجيع تبادل التجارب والممارسات الجيدة بين ممثلي مختلف الجهات، وذلك من أجل تعزيز التعاون والبناء المشترك، وفسح المجال لظهور أنماط اشتغال مبتكرة على يد فاعلي الوظيفة العمومية في المجالات الترابية.

ب. اعتماد تدبير مستدام للمجالات الترابية

من أجل إجراء مفهوم المقاربة على أساس المسؤولية المجتمعية للمنظمات، وجعله يستجيب لحاجيات الجهات ولخصوصيتها، ينبغي أن يتلاءم نظام تدبير المجال الترابي مع رهانات التنمية المستدامة.

ولهذا الغرض، يُقترح أن تختار المجالس الجهوية استعمال أدوات التدبير المستدام للمجال.

وطبقا لما ورد في وثيقة أجندة 21، فإن أدوات التدبير المستدام للمجالات الترابية تمكن كل جماعة ترابية من تحديد أهداف للتنمية المستدامة والعمل على بلوغها. ويتطلب التدبير المستدام للمجالات الترابية إطلاق مسلسل للتشاور مع مجموع الفاعلين المحليين يفضي إلى وضع خطة عمل يتكفل فريق متعدد الفاعلين بتنفيذها وتقييمها.

وتنصّب خطة العمل على القطاعات التي يجب أن تتحقق فيها التنمية المستدامة في إطار الجماعات الترابية. وتتضمن وثيقة أجندة 21 مجموعة من التوصيات، وتترح مؤشرات للتتبع في مجالات متنوعة ومتعددة وهي الفقر والصحة والسكن والتلوث والبحار والغابات والجبال والتصحر وتدبير الموارد المائية والتنظيف والفلاحة والنفايات.

ومن المفيد في هذا الاتجاه، توحيد طريقة استعمال هذه المؤشرات، وتوسيع نطاق استخدامها ليشمل مجموع الجهات، من أجل تشجيع التعاون وتبادل التجارب بين مختلف المجالس الجهوية.

ج. إنجاز مشاريع وأعمال مستدامة تتلاءم مع خصوصيات كل مجال ترابي على حدة

إن تنمية أية جهة بالمغرب يجب أن تتم باعتماد مقاربة تصاعدية، من الأسفل إلى الأعلى، مع مراعاة مؤهلات المجال الترابي المعني، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأيضا الإكراهات التي تعترض تنميته، وهي مقاربة تضمن الاتساق بين الأعمال المنجزة وتمكّن كل مجال ترابي من تحقيق نموه المستدام انطلاقا من موارده الذاتية. إضافة إلى ذلك، فإن التركيز على المجال الترابي داخل حدوده الخاصة يسمح بالإحاطة بسهولة أكبر بالإشكاليات والحاجيات الخاصة وبالرهانات الاجتماعية والبيئية التي يواجهها المجال الترابي المعني.

ومن المفيد، من أجل التفاعل بشكل أفضل مع خصوصيات كل مجال ترابي على حدة، إدماج وتعزيز الجوانب المرتبطة بالتنمية المستدامة عند إعداد المونوغرافيات الترابية، على غرار تلك التي أعدتها المندوبية السامية للتخطيط، بهدف منح المنتخبين مفاتيح تمكنهم من التعرف الدقيق على المجال الترابي وتقدير مؤهلاته، وبالتالي إطلاق أعمال ومشاريع للتنمية المندمجة. فضلا عن ذلك، فإن هذه المونوغرافيات تمكّن من وضع تشخيص للاستراتيجية وخطة العمل المعتمدة وضمان النقائيتها مع المبادرات القائمة.

ويتعيّن أن تتضمن المونوغرافيات المذكورة مؤشرات متعلقة بالميادين ذات الأولوية في مجال التنمية المستدامة، كالاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحكامة الجيدة، والتغيرات المناخية، والتحكم في الطاقة، والنقل المستدام والحركية المستدامة، والمحافظة والتدبير المستدام للتنوع الحيوي والموارد الطبيعية، والصحة العمومية، والتماسك الاجتماعي والمجالي.

وانطلاقا من التحديد الدقيق للرهانات الخاصة بكل مجال ترابي وحاجياته النوعية وحاجيات ساكنته، يمكن صياغة رؤية تنموية استراتيجية لكل جهة من جهات المملكة.

د. تعزيز المقاربة التشاركية وآليات التشاور والبناء المشترك

تمثّل الجهوية المتقدمة اليوم مناسبة لتعزيز المشاركة المواطنّة الإرادية والطوعية، بمختلف أشكالها، باعتبارها ممارسة وثقافة. وإن هذا التثمين مؤشر على أن المغرب اختار نهج الجهوية الديمقراطية الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ويتطلب هذا التحول في اتجاه ضمان مشاركة الجميع إعادة بناء العلاقات بين ثالث القطاع العام والقطاع الخاص والمواطنين. ويقترح المجلس في هذا الصدد تنظيم هذا الأساس الجديد الذي تبني عليه أوجه التعاون بين تلك الأطراف، بهدف توجّيه النقاش والتفكير فيما يخدم الصالح العام. وفي هذا الصدد، فإنّ دعم الفاعلين العموميين للمجتمع المدني وتعزيز اختصاصاته وموارده سيساهم في تسهيل نجاح هذه المقاربة.

ولا يخفى أنّ المشاركة المواطننة عامل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الترابية ولفائدة الساكنة. وعلى غرار ما هو معمول به في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن الشراكات الاستراتيجية بين المنتخبين المحليين والمنظمات تمكّن من إنجاز مشاريع مفيدة ومنغرس في سياقها الترابي، وتمكّن أيضا من التمرس بتجربة إطلاق المشاريع على أساس الشراكة والتعاون. ومن شأن الأشكال الجديدة من

الشراكة أن تولد نوعاً من التفاعل البناء بين فاعلي المجال الترابي، وتساعد على وضع تخطيط مندمج للتنمية المستدامة، وإطلاق دينامية جديدة في خدمة الأولويات الجهوية.

ومن أجل إنجاز مبادرات مستدامة ومولّدة لقيمة مضافة، يوصي المجلس بتعزيز الشراكات بين القطاع العام والمجتمع المدني بهدف إطلاق مشاريع مدمجة، والمساهمة بالتالي في تحقيق التنمية المستدامة للمجال الترابي.

ويبقى من الضروريّ لبلوغ هذا الهدف أن تعمل السلطات العمومية على تسهيل الحصول على المعلومة. ويوصي المجلس في هذا الصدد بتنظيم عملية استشارة واسعة، وعلى وجه الخصوص خلال مرحلة ما قبل وضع برامج للمشاريع الجهوية، حرصاً على تعزيز المقبولية الاجتماعية لهذه البرامج وضمان تملكها، مما سيمكن من اعتماد أشكال جديدة للتعاون والبناء المشترك بين المنتخبين والأطراف المعنية داخل المجال الترابي.

٥. الاستفادة من الإمكانيات الكبرى التي يتيحها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في مجال خلق القيمة

سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، في تقريره حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التأكيد على أن هذا النموذج الاقتصادي يندرج، بحكم الأسس التي يقوم عليها والقواعد التي يحتكم إليها، في إطار المقاربة الجهوية التي يسعى المغرب إلى إعمالها من خلال اعتماد خيار الجهوية المتقدمة.

ويوصي المجلس في هذا الإطار بالاعتماد على فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك لنمو مندمج يساعد على الحدّ من الفوارق وتوفير فرص محلية للشغل وبروز أقطاب جديدة للتنافسية الجهوية وخلق دورة اقتصادية على أساس مبدأ القرب والعلاقة المباشرة بين المنتج والمستهلك.

علاوة على ذلك، يساهم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحدّ من الفوارق بين الأشخاص، ويساعد على بروز نماذج اقتصادية جديدة تخدم الصالح العام، كما أنه يعدّ رافعة للدينامية الترابية، نظراً لمساهمته في النهوض بالعلاقات المباشرة على أساس القرب بين المستهلك والمنتج بعيداً عن كثرة الوسطاء.

ويدعو المجلس أيضاً إلى إنشاء ودعم وتنمية مقاولات للإدماج في بعض القطاعات بدعم من الجماعات الترابية، من أجل خلق علاقات قائمة على الثقة والتعاون بين فاعلين ذوي مصالح متباينة، فيما يخدم الصالح العام المشترك.

ويظلّ نجاح هذه المرحلة الانتقالية رهيناً بإعمال قواعد حكامه جيدة وطنية وجهوية، بهدف تعزيز ومواكبة تنمية القطاع.

٦. العمل على تحقيق المساواة من خلال محاربة كل أشكال التمييز

وحرصاً على استحضار البعد البشري وجعله في صميم التنمية الترابية، يحثّ المجلس في هذا الصدد فاعلي المجال الترابي على تعزيز الآليات التي تمكن من الأخذ بعين الاعتبار مبدأ المساواة، وجعل فاعلي المجتمع المدني في قلب التنمية، من أجل جعل محاربة أشكال التمييز أحد المبادئ المؤسسة للحكومة المحلية، والعمل بالتالي على تكريس الديمقراطية التشاركية.

وفي هذا الإطار، يوصي المجلس فاعلي المجال الترابي بتحليل الوضع الحالي للرجال والنساء في المجال الترابي، وفرص ولوج الجنسين إلى الموارد، ومكانتهما والدور الذي يضطلعان به في علاقة بكل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والأسرية. وسيمكن هذا التشخيص المفصل لواقع الجنسين في المجال الترابي من التعرف على الفوارق القائمة بينهما، والكشف عنها وتبسيط الضوء عليها، مما سيمكن من اتخاذ القرار من أجل وضع سياسة ناجعة لإدماج بعد النوع الاجتماعي على مستوى الجهات.

ويوصي المجلس، في مرحلة ثانية، باعتماد طريقة الاستبيان المنهجي للتعرف على الفرص القائمة والممكنة لتعبئة وانخراط نساء ورجال المجال الترابي.

يتبين مما سبق أن مبدأ المساواة والإنصاف ينبغي أن يكون حاضرا في مختلف مراحل إنجاز مشروع ما، بدءا من مرحلة ما قبل إعداد مشاريع المجال الترابي، مروراً بتفعيلها، وانتهاء بتقييمها. ويعني ذلك وجوب إدماج مسألة محاربة كل أشكال التمييز بشكل أفقي، مع ضرورة استحضارها في المراحل الأساسية للمقاربة المقترحة. ولهذا الغرض، يوصي المجلس فاعلي المجال الترابي بتحديد موقع واضح لمسألة محاربة كل أشكال التمييز ضمن الحكامة المحلية مع تحديد أهداف دقيقة في هذا الصدد يتعين بلوغها، من أجل تعزيز نجاعة المشاريع والسياسات المبرمجة.

ز. تشجيع مقاربة الابتكار المجالي والمشاركة في كسب الرهانات الاجتماعية الأساسية

لَمْ يعد الجانب السوسيو-اقتصادي وحده العامل الأساسي في الرفع من جاذبية المجالات الترابية، بل إن هناك عوامل أخرى أصبحت تُؤخذ بعين الاعتبار في هذا الإطار، وعلى رأسها البعد البيئي والأبعاد المرتبطة بالمسؤولية المجتمعية والتماسك وقدرة المجال الترابي على خلق القيمة الاجتماعية والبيئية.

ويعدّ الابتكار المجالي رافعة هامة للتقليص من الفوارق بين المجالات الترابية، مما يتطلب من الفاعلين العمل على استفار قدراتهم من أجل الابتكار وابتداع حلول جديدة مستدامة، فبفضل الابتكار المجالي يتسنى لهؤلاء الفاعلين أن يستكشفوا الوسائل الكفيلة بتحقيق تنمية مجالهم الترابي ويعملوا على تفعيلها، من خلال خلق بيئات مستدامة تحتضن أنشطة اقتصادية جديدة، أو وسائل للبناء المشترك ولتعزيز الرباط الاجتماعي وتوفير الخدمات.

ويوصي المجلس بتمكين الابتكار المجالي باعتباره يتيح فضاءً جديداً للمبادرات المواطنية وللبناء المشترك، من خلال تعزيز علاقة الثقة بين فاعلي المجال الترابي ومجموع الأطراف المعنية، لأنّ المجال الترابي يمثل الفضاء الأنسب لخلق أشكال جديدة من التبادل والبناء الجماعي، من خلال تحقيق الالتقائية بين مصالح الفاعلين واستراتيجيات الجماعات الترابية، فيما يخدم التنمية الترابية.

ويمثل إنشاء فضاءات جديدة للمبادرات المواطنية رافعة جديدة للبناء المشترك للسياسات العمومية، مما يوفر للمواطنين وسيلة وقناة تسمح لهم بمشاركة أوسع في الشأن السياسي.

هكذا يصبح المجال الترابي فضاءً لابتكار نماذج ومبادرات جديدة تمكن من كسب الرهانات الاجتماعية الأساسية، كالبطالة، والإدماج المهني للشباب، والتكفل بالأشخاص في وضعية تبعية للغير، وكلفة السكن، والحركية.

الملاحق

الملحق 1 : لائحة أعضاء مجموعة العمل

المقرر
عبد الله المتقي
مجموعة العمل
مينة الرشاطي
نزهة العلوي
نور الدين شهبوني
إبراهيم زيدوح
علي بوزعشان
عبد الرحيم كسييري

الملحق 2 : لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا البيئة والتنمية المستدامة

فئة الخبراء

أحمد رحو

إدريس الإيلالي

العمراني أمينة

عبد الله مقصيط

فئة النقابات

أحمد بابا عبان

خليل بنسامي

محمد بوجيدة

عبد العزيز إيوي

عبد الرحيم لعبايد

علي بوزعشان

نور الدين شهبوني

مينة الرشاطي

ابراهيم زيدوح

فئة الهيئات والجمعيات المهنية

ادريس بلفاضلة

عبد الكريم بنشرقي

عبد الله المتقي

امحمد رياض

منصف الزياني

**فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات
الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجمعي**

نزهة العلوي

حكيمه ناجي

سيدي محمد كاوزي

عبد الرحيم كسيري

محمد بنقدور

طارق السجلماسي

فئة الشخصيات المعينه بالصفه

سعيد أحميدوش

إدريس اليزمي

الملحق 3: لائحة جلسات الإنصات

الوزارات والإدارات العمومية

الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة
 وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
 وزارة الداخلية
 وزارة التشغيل
 وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
 وزارة التعليم العالي
 وزارة الصحة

المقاوالت العمومية

الطرق السيارة في المغرب
 المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب
 صندوق الإيداع والتدبير
 الخطوط الملكية المغربية

المقاوالت الخاصة

مناجم
 اتصالات المغرب
 كوسومار
 ليديك
 وفا سلف

المقاوالت الصغرى والمتوسطة

الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة
 مؤسسة مبادرة للشباب والمقاولة
 مطبعة المعارف الجديدة
 التعاونية الفلاحية كوباك

القطاع البنكي والمالي

المجموعة المهنية لأبنك المغرب
البنك المغربي للتجارة الخارجية-رأسمال التدبير
بنك المغرب
القرض الفلاحي
بورصة الدار البيضاء

الجمعيات

مؤسسة سندي
إيناكتوس
الجمعية المغربية للمعاقين
الائتلاف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة
المسؤولية الاجتماعية للمنظمات بالمغرب
الجمعية المغربية لصناعات النسيج والألبسة

النقابات

الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

الخبراء

فرانسوا فتو
عز الدين أقصبي
منال العبوبي
طارق المالكي
عبد الشكور الرايس
حسن بوشاشية
محمد أنفلوس
محمد عرفة

